مصحف فاطمة
وعقائد الشيعة

إيهاب كمال

الحريــــة
للنشر والتوزيع
3 ميدان عرابى وسط البلد ـ القاهرة
0123877921 - 5745679

مصحف فاطمة
وعقائد الشيعة

اسم الكتاب	مصحف فاطمة وعقائد الشيعة
تأليف	إيهاب كمال
الناشر	الحرية للنشر والتوزيع
	٣ ميدان عرابى وسط البلد ـ القاهرة
	ت: ٢٦١٥٦٤٦ ـ ٥٧٤٥٦٧٩
	م: ٠١٢٣٨٧٧٩٢١.
رقم الإيداع	٢٠٠٦/٢٥٥٥
الترقيم الدولى	٢ - ١٧ - ٢٣ - ٢١ - ٩١١

الحرية

للنشر والتوزيع

التعريف بالمؤلف

مؤلف هذا الكتاب هو «محمد رضا المظفر» والمتوفى سنة ١٣٨٤هـ. وهو أحد أعلام الإمامية ومجتهديها. وهو مؤلف معروف لديهم وصدرت له كتب منهجية قيمة فى شتى حقول المعرفة الإسلامية- حسب مفهومهم الخاص.

أما الكتاب- فهو عرض مبسط- من وجهة نظر مؤلفه- وقد أراد به مؤلفه تلخيص عقائد الإمامية الإثنى عشر بشكل يفيد العالم والمبتدئ. وليعطى فكرة واضحة عن عقائد هذه الفئة الثانية الكبيرة من المسلمين.

وقد تعمدت أن أورد نصوص هذا الكتيب بكل أمانة كى يتعرف القارئ الكريم على عقائد الإمامية كما يروجون هم إليها وملحق به رد على هذا الكلام من وجهة نظر أخرى- حتى نكون قد عرضنا الرأى والرأى الآخر- وللقارئ حرية التقييم لأننى أثق فى قدرته.

مقدمة

تضاربت الأقوال كثيراً حول موضوع الفرق الإسلامية وتشعبها فضلاً عن تشعب معتقداتها. ولكن لم تحظ فرقة بالإهتمام مثلما حظيت الشيعة. وذلك يرجع لتشعب الفرق المنبثقة عنها. علاوة على عقائدها التى تتسم فى كثير من الأحيان بالغرابة بل وبالبعد عن روح الدين الإسلامى ذاته.

وقد رأيت أن أسهم فى خضم هذا الصراع القائم حول الفرق وخاصة الشيعة. إيماناً منى بأن من حق القارئ على أن أوضح له ما وسعنى التوضيح والبيان. أصل هذا الصراع ومنشأ هذا الجدال.

وقد صدر لى كتابان الأول بعنوان الفرق الإسلامية. والثانى بعنوان الشيعة شعب الله المختار. وهذا ثالثهما وهو «مصحف فاطمة وعقائد الإمامية» وقد بينت فيه. كيف أن الشيعة يزعمون نزول كتب مقدسة غير القرآن على فاطمة وعلى رضوان الله عليهما بل وعلى بعض الأئمة. وهذا هو الجزء الأول من الكتاب. أما الجزء الثانى. فهو نقل أمين لكتاب «عقائد الإمامية» لمؤلفه «محمد رضا المظفر».. وذلك لعرض وجهة نظر الآخر بكل أمانة- حتى لا نكون متعسفين فى أحكامنا. وزودت الرد على عقائدهم إلتزاماً منا بالموضوعية والحياد.

راجين من الله التوفيق

المؤلف

مصحف فاطمة

يعتقد الشيعة أن كتبًا كالقرآن نزلت على فاطمة رضى الله عنها وأرضاها » وعلى بن أبى طالب- كرم الله وجهه- وبرأهما الله مما يقول «الروافض».

فلقد تضمنت كتب الشعية ومراجعها المعتمدة دعاوى عريضة ومزاعم خطيرة تزعم أن هناك كتباً مقدسة نزلت بوحى من الله من السماء إلى الأئمة. وأحياناً تورد كتب الشيعة. نصوصاً وروايات يزعمون أن هذه النصوص وتلك الروايات مأخوذة من الكتب المقدسة التى نزلت على الأئمة وعلى رأسهم على رضوان الله عليه.

وانقل إليكم بعض النصوص من هذا المبحث الخطير من مباحث الروافض.

- يروى الكلينى بسنده عن حماد بن عثمان. قال: سمعت أبا عبد الله (يعنى جعفر الصادق- برأه الله مما يقول الروافض. يقول:

«يظهر الزنادقة فى سنة ثمانى وعشرين ومائة وذلك إنى نظرت فى «مصحف فاطمة» عليها السلام.. قال قلت وما مصحف فاطمة.. قال: إن الله سبحانه وتعالى لمّا قبض نبيه عليه الصلاة والسلام. دخل على فاطمة ـ من وفاته ـ من الحزن ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، فأرسل الله إليها ملكاً يُسلى غمها ويُحدثها. فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

فقال على إذا احسست بذلك وسمعت أى «صوت الملك» فقولى لى- فأعلمته بذلك. فجعل أمير المؤمنين يكتب كلما سمع من الملك حتى أثبت من ذلك مصحفًا . قال: ثم قال: «أما إنه ليس فيه شيئا من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما سيكون»(١).

وفى كتاب «دلائل الإمامة» وهو من كتبهم المعتمدة عندهم ترد رواية تصف مصحف فاطمة المزعوم بأن فيه.

---

(١) أصول الكافى فى كتاب الحجة فى باب فيه ذكر الصحيفة صفحة رقم ٢٤٠ فى المجلد الأول.

«خبر ما كان وما يكون إلى يوم القيامة وفيه خبر كل سماء وفيه خبر عدد ما فى السماوات من الملائكة وفيه عدد كل من خلق الله من المرسلين بأسمائهم وأسماء من أرسل إليهم وأسماء من كذب وأسماء من أجاب وأسماء جميع من خلق الله من المؤمنين والكافرين وفيه أيضًا صفة كل من كذب وصفة القرون الأولى. وفيه صفة من ولى من الطواغيث بمدة ملكهم وعددهم وأسماء الأئمة وصفتهم وما يملك كل واحد».

وفى هذا المصحف «أسماء جميع ما خلق الله وفيه صفة أهل الجنة بأعدادهم وبمن يدخلها وبعدد من يدخل النار وبأسمائهم، وفيه علم القرآن كما أنزل وفيه علم التوراة كما أنزلت وفيه علم الإنجيل كما أنزل. وفيه علم الزبور، وفيه عدد كل شجرة ومُدرة فى جميع البلاد».

المصدر

محمد بن جرير بن رستم الطبرى (وهذا طبعاً غير «ابن جرير الطبرى الذى هو إمام من أئمة أهل السنة») فى كتابه «دلائل الإمامة» صفحة رقم ٢٧ وصفحة رقم ٢٨.

تعليق: فى الواقع أن المرء حينما يتصور مصحفاً كهذا كم يستغرق من الزمن فى كتابته فضلاً عن قراءته. فهذا كلام لا يمت إلى العقل ولا إلى الفهم الصحيح بأدنى صلة.

– وتصف رواية دلائل الأمامة صفة نزول هذا المصحف على خلاف ما جاء فى الروايات السابقة عند الكافى.

– رواية أخرى تصف صفة نزول هذا المصحف على خلاف الرواية السابقة «رواية دلائل الإمامة» «أنه نزل– أى هذا المصحف– نزل جملة واحدة من السماء بواسطة ثلاثة من الملائكة هم «جبريل– وإسرافيل– وميكائيل– عليهم السلام» فهبطوا به وفاطمة– رضوان الله عليها– قائمة تصلى فمازالوا قياماً حتى قعدت فلما فرغت من صلاتها سلموا عليها وقالوا: «السلام يقرئكِ! السلام ووضعوا المصحف فى حجرها، فقالت فاطمة: «اللهم السلام ومنه السلام وإليه السلام وعليكم يا رُسل الله السلام» ثم عرجوا إلى السماء. فمازالت من بعد صلاة الفجر إلى زوال الشمس تقرأه حتى أتت على آخره «فقط من الفجر إلى وقت الزوال تقرأه.

تقرأ كل هذا الكم من المعلومات– شيء عجيب حقاً بل ومُنافى للعقل» «مع ملاحظة أن وقت الزوال هو «الظهر تقريبًا» إنتهت من قراءة المصحف».

وتكمل الرواية أنها– أى فاطمة رضوان الله عليها– مفروضة الطاعة على جميع من

خلق الله من الجن والإنس والوحش والأنبياء والملائكة».

قلت: «جُعلت فداك» فلمن صار هذا المصحف بعد مُضيها- أى بعد موتها- فقال: دفعته إلى أمير المؤمنين على- فلما مضى على- أى قُتل- صار إلى الحسن ثم إلى الحسين ثم عند أهله حتى يدفعوه إلى صاحب هذا الأمر- يعنى مهديهم المنتظر-.

نزول إثنى عشر صحيفة

وهذا زعم آخر للروافض.. وهو إدعائهم نزول إثنى عشر صحيفة من السماء- وهذا غير مصحف فاطمة- تتضمن صفات الأئمة.

ففى حديث طويل من أحاديثهم ويروى هذا الحديث - صدوقهم «إبن بابويه القمّى» وهم يسمونه الصدوق- ويروى هذا عن رسول الله - ﷺ - قال:

«إن الله تبارك وتعالى- وهذا الحديث يرويه على لسان النبى ﷺ- أنزل على إثنى عشر خاتماً واثنى عشر صحيفة باسم كل إمام خاتمته وصفته فى صحيفته»[1].

---

(١) من كتاب إكمال الدين «لابن بابويه القمى» صفحة رقم ٢٦٣.

عقائد الإمامية
من وجهة نظر شيعية

١- عقيدتنا فى النظر والمعرفة

نعتقد أن الله تعالى لما منحنا قوة التفكير، ووهب لنا العقل. أمرنا أن نتفكر فى خلقه وننظر بالتأمل فى آثار صنعه، ونتدبر فى حكمته وإتقان تدبيره فى آياته فى الآفاق وفى أنفسنا. قال تعالى: ﴿ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ **(البقرة: ١٧٠)**. كم ذم من يتبع ورجمه بالغيب فقال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ﴾ **(النجم:٢٣)**.

وفى الحقيقة أن الذى نعتقده أن عقولنا هى التى فرضت علينا النظر فى الخلق ومعرفة خالق الكون، كما فرضت علينا النظر فى دعوى من يدعى النبوة وفى معجزته. ولا يصح عندها تقليد الغير فى ذلك، مهما تكن لذلك الغير منزلة وأثر.

وما جاء فى القرآن الكريم من الحث على التفكير وأتباع العلم والمعرفة، فإنما جاء مقررًا لهذه النظرية الفطرية فى العقول التى تطابقت عليها آراء العقلاء، وجاء منها للنفوس على ما جبلت عليها من الاستعداد للمعرفة والتفكير، ومفتحًا للأذهان وموجهاً لها على ما تقتضيه طبيعة العقول.

فلا يصح- والحال هذه- أن يهمل الإنسان نفسه فى الأمور الاعتقادية أو يتكل على تقليد المربيين أو أى أشخاص آخرين.

بل يجب عليه بحسب الفطرة العقلية المؤيدة بالنصوص القرآنية أن يفحص ويتأمل ويتدبر فى أصول اعتقاداته[1] المسماة بأصول الدين، التى أهمها التوحيد والنبوة والإمامة

---

(١) ليس كل ما ذكر فى هذه الرسالة هو من أصول الاعتقادات، فإن كثيراً من الاعتقادات المذكورة كالقضاء والقدر والرجعة وغيرهما لا يجب فيها الاعتقاد ولا النظر، ويجوز الرجوع فيها إلى الغير المعلوم صحة قوله كالأنبياء والأئمة، وكثير من الاعتقادات من هذا القبيل كان اعتقادنا فيها مستنداً إلى ما هو المأثور عن أئمتنا من صحيح الأثر القطعى.

والمعاد. ومن قلد آباءه أو نحوهم فى اعتقاد هذه الأصول فقد أرتكب شططا وزاغ عن الصراط المستقيم، ولا يكون معذورًا أبدًا.

وبالاختصار عندنا هنا ادعاءان:

الأول: وجوب النظر والمعرفة فى أصول العقائد، ولا يجوز تقليد الغير فيها.

الثانى: أن هذا وجوب عقلى قبل أن يكون وجوباً شرعياً، أى لا يستقى علمه من النصوص الدينية، وإن كان يصح أن يكون مؤيدًا بها دلالة العقل.

وليس معنى الوجوب العقلى ألا أدراك العقل لضرورة المعرفة ولزوم التفكير والاجتهاد فى أصول الاعتقادات.

٢- عقيدتنا فى التقليد بالفروع

أما فروع الدين، وهى أحكام الشريعة المتعلقة بالأعمال، فلا يجب فيها النظر والاجتهاد، بل يجب فيها - إذا لم تكن من الضروريات فى الدين الثابتة بالقطع كوجوب الصلاة والصوم والزكاة - أحد أمور ثلاثة: أما أن يجتهد المكلف وينظر فى أدلة الأحكام إذا كان أهلاً لذلك، وأما أن يحاط فى أعماله إذا كان يسعه الاحتياط، وأما أن يقلد المجتهد الجامع للشرائط بأن يكون من يقلده عاقلاً عادلاً «صائنا لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه».

فمن لم يكن مجتهدًا ولا محتاطاً، ثم لم يقلد المجتهد الجامع للشرائط، فجميع عباداته باطلة لا تقبل منه، وإن صلى وصام وتعبد طول عمره. إلا إذا وافق عمله رأى من يقلده بعد ذلك، وقد اتفق له أن عمله جاء بقصد القربة إلى الله تعالى.

٣- عقيدتنا فى الاجتهاد

نعتقد أن الاجتهاد فى الأحكام الفرعية واجب بالوجوب الكفائى على جميع المسلمين فى عصور غيبة الأمام، بمعنى أنه يجب على كل مسلم فى كل عصر. ولكن إذا نهض به من به الغنى والكفاية سقط عن باقى المسلمين، ويكتفون بمن تصدى لتحصيله وحصل على رتبة الاجتهاد وهو جامع للشرائط، فيقلدونه ويرجعون إليه فى فروع دينهم.

ففى كل عصر يجب أن ينظر المسلمون إلى أنفسهم، فإن وجدوا من بينهم من تبرع بنفسه وحصل على رتبة الاجتهاد التى لا ينالها إلا ذو حظ عظيم، وكان جامعاً للشرائط التى تؤهله للتقليد، اكتفوا به وقلدوه ورجعوا إليه فى معرفة أحكام دينهم، وإن لم يجدوا من

له هذه المنزلة وجب عليهم أن يحصل كل واحد رتبة الاجتهاد أو يهيئوا من بينهم من يفرغ لنيل هذه المرتبة حيث يتعذر عليهم جميعاً السعى لهذا الأمر أو يتعسر، ولا يجوز لهم أن يقلدوا من مات من المجتهدين.

والاجتهاد هو النظر فى الأدلة الشرعية لتحصيل معرفة الأحكام الفرعية التى جاء بها سيدالمرسلين، وهى لا تتبدل ولا تتغير بتغير الزمان والأحوال (حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة)، والأدلة الشرعية هى الكتاب الكريم والسنة والإجماع والعقل على التفصيل المذكور فى كتب أصول الفقه. وتحصيل رتبة الاجتهاد يحتاج إلى كثير من المعارف والعلوم التى لا تتهيأ إلا لمن جد واجتهد وفرغ نفسه وبذل وسعه لتحصيلها.

٤- عقيدتنا فى المجتهد

وعقيدتنا فى المجتهد الجامع للشرائط أنه نائب للإمام عليه السلام فى حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام فى الفصل فى القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حد الشرك بالله كما جاء فى الحديث عن صادق آل البيت عليهم السلام.

فليس المجتهد الجامع للشرائط مرجعا فى الفتيا فقط، بل له الولاية العامة، فيرجع إليه فى الحكم والفصل والقضاء، وذلك من مختصاته لا يجوز لأحد أن يتولاها دونه، إلا بإذنه، كما لا تجوز إقامة الحدود والتعذيرات إلا بأمره وحكمه.

ويرجع إليه أيضاً فى الأموال التى هى من حقوق الإمام ومختصاته.

وهذه المنزلة أو الرئاسة العامة أعطاها الإمام عليه السلام للمجتهد للشرائط، ليكون نائبًا عنه فى حال الغيبة، ولذلك يسمى (نائب الإمام).



الالهيات

٥- عقيدتنا فى الله تعالى

نعتقد أن الله تعالى واحد أحد ليس كمثله شيء، قديم لم يزل ولا يزال، هوالأول والآخر، عليم حكيم عادل حى قادر غنى سميع بصير، ولا يوصف بما توصف به المخلوقات، فليس هو بجسم ولا صورة ، وليس جوهراً ولا عرضاً، وليس له ثقل أو خفة، ولا حركة أو سكون، ولا مكان ولا زمان، ولا يشار إليه، كما لا ند له، ولا شبه، ولا ضد، ولا صاحبة له ولا ولد، ولا شريك، ولم يكن له كفوًا أحد. لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار.

ومن قال بالتشبيه فى خلقه بأن صور له وجهاً ويداً وعيناً، أو أنه ينزل إلى السماء الدنيا، أو أنه يظهر إلى أهل الجنة كالقمر (أو نحو ذلك)، فإنه بمنزلة الكافر به جاهل بحقيقة الخالق المنزه عن النقص، بل كان ما ميزناه بأوهامنا فى أدق معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلنا مردود إلينا (على حد تعبير الإمام الباقر عليه السلام)، وما أجله من تعبير حكيم! وما أبعده من مرمى علمي دقيق!

وكذلك يلحق بالكافر من قال أنه يتراءى لخلقه يوم القيامة، وأن نفى عنه التشبيه بالجسم لقلقة فى اللسان، فإن أمثال هؤلاء المدعين جمدوا على ظواهر الألفاظ فى القرآن الكريم أو الحديث وأنكروا عقولهم وتركوها وراء ظهورهم، فلم يستطيعوا أن يتصرفوا بالظواهر حسبما يقتضيه النظر والدليل وقواعد الاستعارة والمجاز.

٦- عقيدتنا فى التوحيد

ونعتقد بأنه يجب توحيد الله تعالى من جميع الجهات، فكما يجب توحيده فى الذات ونعتقد بأنه واحد فى ذاته ووجوب وجوده، كذلك يجب- ثانياً- توحيده فى الصفات، وذلك بالاعتقاد بأن صفاته عين ذاته كما سيأتى بيان ذلك. وبالاعتقاد بأنه لا شبه له فى صفاته

الذاتية. فهو فى العلم والقدرة لا نظير له، وفى الخلق والرزق لا شريك له، وفى كل كمال لا ند له.

وكذلك يجب- ثالثًا- توحيده فى العبادة، فلا تجوز عبادة غيره بوجه من الوجوه. وكذا اشراكه فى العبادة فى أى نوع من أنواع العبادة، واجبة أو غير واجبة، فى الصلاة وغيرها من العبادات، ومن أشرك فى العبادة غيره فهو مشرك، كمن يرائى فى عبادته ويتقرب إلى غير الله تعالى، وحكمه حكم من يعبد الأصنام والأوثان.. لا فرق بينهما.

أما زيارة القبور وإقامة المآتم، فليست هى من نوع التقرب إلى غير الله تعالى فى العبادة، كما توهمه بعض من يريد الطعن فى طريقة الأمامية، غفلة عن حقيقة الحال فيها، بل هى من نوع التقرب إلى الله تعالى بالأعمال الصالحة، كالتقرب إليه بعيادة المريض وتشييع الجنائز وزيارة الإخوان فى الدين ومواساة الفقير، فإن عيادة المريض- مثلاً- فى نفسها عمل صالح يتقرب به العبد إلى الله تعالى، وليس هو تقربًا إلى المريض يوجب أن يجعل عمله عبادة لغير الله تعالى أو الشرك فى عبادته، وكذلك باقى أمثال هذه الأعمال الصالحة التى منها زيارة القبور وإقامة المآتم وتشييع الجنائز وزيارة الإخوان.

أما كون زيارة القبور وإقامة المآتم من الأعمال الصالحة الشرعية، فذلك يثبت فى علم الفقه، وليس هنا موضوع إثباته. والغرض أن إقامة هذه الأعمال ليست من نوع الشرك فى العبادة كما يتوهمه البعض، وليس المقصود منها عبادة الأئمة، وإنما المقصود منها إحياء أمرهم، وتجديد ذكرهم، وتعظيم شعائر الله فيهم ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (الحج:٣٢).

فكل هذه أعمال صالحة ثبت من الشرع استحبابها، فإذا جاء الإنسان متقرباً بها إلى الله تعالى طالبًا مرضاته، استحق الثواب منه ونال جزاءه.

٧- عقيدتنا فى صفاته تعالى

ونعتقد أن من صفاته تعالى الثبوتية الحقيقية الكمالية التى تسمى بصفات (الجمال والكمال)، كالعلم والقدرة والغنى والإرادة والحياة، هى كلها عين ذاته وليست هى صفات زائدة عليها، وليس وجودها إلا وجود الذات، فقدرته من حيث الوجود حياته، وحياته قدرته، بل هو قادر من حيث هو حى، وحى من حيث هو قادر، لا اثنينية فى صفاته ووجودها. وهكذا الحال فى سائر صفاته الكمالية.

نعم هى مختلفة فى معانيها ومفاهيمها، لا فى حقائقها ووجوداتها، لأنه لو كانت

مختلفة فى الوجود- وهى بحسب الفرض قديمة وواجبة كالذات- للزم تعدد واجب الوجود ولا نثلمت الوحدة الحقيقية ، وهذا ما ينافى عقيدة التوحيد.

وأما الصفات الثبوتية الإضافية، كالخالقية والرازقية والتقدم والعلية، فهى ترجع فى حقيقتها إلى صفة واحدة حقيقية وهى القيومية لمخلوقاته، وهى صفة واحدة تنتزع منها عدة صفات باعتبار اختلاف الآثار والملاحظات.

وأما الصفات السلبية التى تسمى بصفات (الجلال)، فهى ترجع جميعها إلى سلب واحد هو سلب الإمكان عنه، فإن سلب الإمكان عنه، بل معناه سلب الجسمية والصورة والحركة والسكون والثقل والخفة وما إلى ذلك، بل سلب كل نقص. ثم أن مرجع سلب الإمكان فى الحقيقية إلى وجوب الوجود. ووجود الوجود من الصفات الثبوتية الكمالية، فترجع الصفات الجلالية (السلبية) آخر الأمر إلى الصفات الكمالية (الثبوتية). والله تعالى واحد من جميع الجهات لا تكثر فى ذاته المقدسة ولا تركيب فى حقيقة الواحد الصمد.

ولا ينقضى العجب من قول من يذهب إلى رجوع الصفات الثبوتية إلى الصفات السلبية، لما عز عليه أن يفهم كيف أن صفاته عين ذاته، فتخيل أن الصفات الثبوتية ترجع إلى السلب ليطمئن إلى القول بوحدة الذات وعدم تكثرها. فوقع بما هو أسوأ. إذ جعل الذات التى هى عين الوجود ومحض الوجود، والفاقدة كل نقص وجهة إمكان، جعلها عين العدم ومحض السلب، أعاذنا الله من شطحات الأوهام وزلات الأقلام.

كما لا ينقضى العجب من قول من يذهب إلى صفاته الثبوتية زائدة على ذاته، فقال بتعدد القدماء ووجود الشركاء لواجب الوجود، أو قال بتركيبه تعالى عن ذلك، قال مولانا أمير المؤمنين وسيد الموحدين عليه السلام: (وكمال الإخلاص له نفى الصفات عنه، بشهادة كل صفة أنها غير الموصوف وشهادة كل موصوف أنه غير الصفة، فمن وصفه سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثناه، ومن ثناه فقد جزأه، ومن جزأه فقد جهله..).

٨- عقيدتنا بالعدل

ونعتقد أن من صفاته تعالى الثبوتية الكمالية أنه عادل غير ظالم، فلا يجور فى قضائه ولا يحيف فى حكمه، يثيب المطيعين، وله أن يجازى العاصين، ولا يكلف عباده ما لا يطيقون، ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون، ونعتقد أنه سبحانه لا يترك الحسن عند عدم المزاحمة، ولا يفعل القبيح، لأنه تعالى قادر على فعل الحسن وترك القبيح، مع فرض علمه بحسن الحسن وقبح القبيح، وغناه عن ترك الحسن وعن فعل القبيح، فلا الحسن يتضرر

بفعله حتى يحتاج إلى تركه، ولا القبيح يفتقر إليه حتى يفعله. وهو مع كل ذلك حكيم لابد أن يكون فعله مطابقاً للحكمة وعلى حسن النظام الأكمل.

فلو كان يفعل الظلم والقبح- تعالى عن ذلك- فإن الأمر فى ذلك لا يخلو عن أربع صور:

١- أن يكون جاهلاً بالأمر، فلا يدرى أنه قبيح.

٢- أن يكون عالماً به، ولكنه مجبور على فعله وعاجز عن تركه.

٣- أن يكون عالماً به، وغير مجبور عليه، ولكنه محتاج إلى فعله.

٤- أن يكون عالماً به، وغير مجبور عليه ولا يحتاج إليه، فينحصر فى أن يكون فعله له تشهياً وعبثاً ولهواً.

وكل هذه الصور محال على الله تعالى، وتستلزم النقص فيه، وهو محض الكمال، فيجب أن نحكم أنه منزه عن الظلم وفعل ما هو قبيح.

غير أن بعض المسلمين جوز عليه تعالى فعل القبيح تقدست أسماؤه، فجوز أن يعاقب المطيعين ويدخل الجنة العاصين بل الكافرين، وجوز أن يكلف العباد فوق طاقتهم وما لا يقدرون عليه ومع ذلك يعاقبهم على تركه، وجوز أن يصدر منه الظلم والجور والكذب والخداع، وأن يفعل الفعل بلا حكمة وغرض ولا مصلحة وفائدة، بحجة أنه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

فرب أمثال هؤلاء الذين صوروه على عقيدتهم الفاسدة: ظالم جائر سفيه لاعب كاذب مخادع، يفعل القبيح ويترك الحسن الجميل. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهذا هو الكفر بعينه. وقد قال الله تعالى فى محكم كتابه: ﴿وَمَا الله يريد ظلماً للعباد﴾، وقال: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ (البقرة:٢٠٥)، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعبين﴾ (الأنبياء:١٦)، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:٥٦). إلى غير ذلك من الآيات الكريمة. سبحانك ما خلقت هذا باطلاً.

٩- عقيدتنا فى التكليف

نعتقد أنه تعالى لا يكلف عباده إلا بعد إقامة الحجة عليهم، ولا يكلفهم إلا ما يسعهم وما يقدرون عليه وما يطيقونه وما يعلمون، لأنه من الظلم تكليف العاجز والجاهل غير المقصر فى التعليم.

أما الجاهل المقصر فى معرفة الأحكام والتكاليف فهو مسؤول عند الله تعالى، ومعاقب

على تقصيره، إذ يجب على كل إنسان أن يتعلم ما يحتاج إليه من الأحكام الشرعية.

ونعتقد أنه تعالى لابد أن يكلف عباده ويسن لهم الشرائع وما فيه صلاحهم وخيرهم، ليدلهم على طريق الخير والسعادة الدائمة، ويرشدهم إلى ما فيه الصلاح، ويزجرهم عما فيه الفساد والضرر عليهم وسوء عاقبتهم، وأن علم أنهم لا يطيعونه، لأن ذلك لطف ورحمة بعباده وهم يجهلون أكثر مصالحهم وطرقها فى الدنيا والآخرة، ويجهلون الكثير مما يعود عليهم بالضرر والخسران. والله تعالى هو الرحمن الرحيم بنفس ذاته، وهو من كماله المطلق الذى هو عين ذاته ويستحيل أن ينفك عنه. ولا يرفع هذا اللطف وهذه الرحمة أن يكون العباد متمردين على طاعته غير منقادين إلى أوامره ونواهيه.

١٠- عقيدتنا فى القضاء والقدر

ذهب قوم وهم (المجبرة) إلى أنه تعالى هو الفاعل لأفعال المخلوقين، فيكون قد أجبر الناس على فعل المعاصى وهو مع ذلك يعذبهم عليها، وأجبرهم على فعل الطاعات ومع ذلك يثيبهم عليها، لأنهم يقولون أن أفعالهم فى الحقيقة أفعاله وإنما تنسب إليهم على سبيل التجوز لأنهم محلها. ومرجع ذلك إلى إنكار السببية الطبيعية بين الأشياء، وأنه تعالى هو السبب الحقيقى لا سبب سواه.

وقد أنكروا السببية الطبيعية بين الأشياء، إذ ظنوا أن ذلك هو مقتضى كونه تعالى هو الخالق الذى لا شريك له. ومن يقول بهذه المقالة فقد نسب الظلم إليه تعالى عن ذلك.

وذهب قوم آخرون وهم (المفوضة) إلى أنه تعالى فوض الأفعال إلى المخلوقين، ورفع قدرته وقضاءه وتقديره عنها، باعتبار أن نسبة الأفعال إليه تعالى تستلزم نسبة النقص إليه، وأن للموجودات أسبابها الخاصة وإن انتهت كلها إلى مسبب الأسباب والمسبب الأول، وهو الله تعالى. ومن يقول بهذه المقالة فقد أخرج الله تعالى من سلطانه، وأشرك غيره معه فى الخلق.

واعتقادنا فى ذلك تبع لما جاء عن أئمتنا الأطهار عليهم السلام من الأمر بين الأمرين، والطريق الوسيط بين القولين، الذى كان يعجز عن فهمه أمثال أولئك المجادلين من أهل الكلام. ففرط منهم قوم، وأفرط آخرون،. ولم يكتشفه العلم والفلسفة إلا بعد عدة قرون.

وليس من الغريب ممن لم يطلع على حكمة الأئمة عليهم السلام وأقوالهم، أن يحسب أن هذا القول- وهو الأمر بين الأمرين- من مكتشفات بعض فلاسفة الغرب المتأخرين، وقد سبقهم إليه أئمتنا قبل عشرة قرون.

فقد قال أمامنا الصادق عليه السلام لبيان الطريق الوسط كلمته المشهورة: (لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين).

ما أجل هذا المغزى وما أدق معناه. وخلاصته: أن أفعالنا من جهة هى أفعالنا حقيقة ونحن أسبابها الطبيعية، وهى تحت قدرتنا واختيارنا، ومن جهة أخرى هى مقدرة الله تعالى وداخلة فى سلطانه، لأنه هو مفيض الوجود ومعطيه، فلم يجبرنا على أفعالنا حتى يكون قد ظلمنا فى عقابنا على المعاصى، لأن لنا القدرة والاختيار فيما نفعل، ولم يفوض إلينا خلق أفعالنا حتى يكون قد أخرجها عن سلطانه، بل له الخلق والحكم والأمر، وهو قادر على كل شىء ومحيط بالعباد.

وعلى كل حال، فعقيدتنا أن القضاء والقدر سر من أسرار الله تعالى، فمن استطاع أن يفهمه على الوجه اللائق بلا إفراط ولا تفريط فذاك، وإلا فلا يجب عليه أن يتكلف فهمه والتدقيق فيه لئلا يضل وتفسد عليه عقيدته، لأنه من دقائق الأمور بل من أدق مباحث الفلسفة التى لا يدركها إلا الأوحدى من الناس، ولذا زلت به أقدام كثير من المتكلمين. فالتكليف به تكليف بما هو فوق مستوى مقدور الرجل العادى. ويكفى أن يعتقد به الإنسان على الإجمال اتباعًا لقول الأئمة الأطهار من أنه أمر بين الأمرين ليس فيه جبر ولا تفويض. وليس هو من الأصول الاعتقادية حتى يجب تحصيل الاعتقاد به على كل حال على نحو التفصيل والتدقيق.

١١- عقيدتنا فى البداء

البداء فى الإنسان: أن يبدو له رأى فى الشىء لم يكن له ذلك الرأى سابقاً، بأن يتبدل عزمه فى العمل الذى كان يريد أن يصنعه، إذ يحدث ما يغير رأيه وعلمه به، فيبدو له تركه بعد أن كان يريد فعله، وذلك من جهل بالمصالح وندامة على ما سبق منه.

والبداء بهذا المعنى يستحيل على الله تعالى لأنه من الجهل والنقص، وذلك محال عليه تعالى ولا تقول به الإمامية. قال الصادق (ع): (من زعم أن الله تعالى بدأ له فى شىء بداء ندامة فهو عندنا كافر بالله العظيم)، وقال أيضًا: (من زعم أن الله بدا له فى شىء ولم يعلمه أمس فأبرأ منه).

غير أنه وردت عن أئمتنا الأطهار عليهم السلام روايات توهم القول بصحة البداء بالمعنى المتقدم، كما ورد عن الصادق عليه السلام: «ما بدا لله فى شىء كما بدا له فى إسماعيل ابنى). ولذلك نسب بعض المؤلفين فى الفرق الإسلامية إلى الطائفة الإمامية القول بالبداء

طعناً فى المذهب وطريق آل البيت، وجعلوا ذلك من جملة التشنيعات على الشيعة.

والصحيح فى ذلك أن نقول كما قال الله تعالى فى محكم كتابه المجيد: ﴿يمحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب﴾. ومعنى ذلك أنه تعالى قد يظهر شيئًا على لسان نبيه أو وليه أو فى ظاهر الحال لمصلحة تقتضى ذلك الإظهار، ثم يمحوه فيكون غير ما قد ظهر أولاً، مع سبق عمله تعالى بذلك، كما فى قصة إسماعيل لما رأى أبوه إبراهيم أنه يذبحه، فيكون معنى قول الإمام عليه السلام أنه ما ظهر لله سبحانه أمر فى شيء، كما ظهر له فى إسماعيل ولده إذ اخترمه قبله ليعلم الناس أنه ليس بإمام، وقد كان ظاهر الحال أنه الإمام بعده لأنه أكبر ولده.

وقريب من البداء فى هذا المعنى نسخ أحكام الشرائع السابقة بشريعة نبينا ﷺ، بل نسخ بعض الأحكام التى جاء بها نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

١٢- عقيدتنا فى أحكام الدين

نعتقد أنه تعالى جعل أحكامه من الواجبات والمحرمات وغيرهما طبقًا لمصالح العباد فى نفس أفعالهم، فما فيه المصلحة الملزمة جعله واجباً، وما فيه المفسدة البالغة نهى عنه، وما فيه مصلحة راجحة ندبنا إليه.. وهكذا فى باقى الأحكام، وهذا من عدله ولطفه بعباده. ولابد أن يكون له فى كل واقعة حكم، ولا يخلو شيء من الأشياء من حكم واقعى لله فيه وأن انسد علينا طريق علمه.

ونقول أيضًا أنه من القبيح أن يأمر بما فيه المفسدة أو ينهى عما فيه المصلحة، غير أن بعض الفرق من المسلمين يقولون: أن القبيح ما نهى الله تعالى عنه والحسن ما أمر به، فليس من نفس الأفعال مصالح أو مفاسد ذاتية ولا حسن أو قبح ذاتيان.

وهذا قول مخالف للضرورة العقلية، كما أنهم جوزوا أن يفعل الله تعالى القبيح فيأمر بما فيه المفسدة وينهى عما فيه المصلحة، وقد تقدم أن هذا القول فيه مجازفة عظيمة، وذلك لاستلزامه نسبة الجهل أو العجز إليه سبحانه وتعالى علوًا كبيرًا.

والخلاصة: أن الصحيح فى الاعتقاد أن نقول: أنه تعالى لا مصلحة له ولا منفعة فى تكاليفنا بالواجبات ونهينا عن فعل ما حرمه، بل المصلحة والمنفعة ترجع لنا فى جميع التكاليف، ولا معنى لنفى المصالح والمفاسد فى الأفعال المأمور بها والمنهى عنها، فإنه تعالى لا يأمر عبثاً ولا ينهى جزافاً وهو الغنى عن عباده.



النبـوة

١٣- عقيدتنا فى النبوة

نعتقد أن (النبوة) وظيفة الهية وسفارة ربانية، يجعلها الله تعالى لمن ينتجبه ويختاره من عباده الصالحين وأوليائه الكاملين فى أنسانيتهم، فيرسلهم إلى سائر الناس لغاية أرشادهم إلى ما فيه منافعهم ومصالحهم فى الدنيا والآخرة، ولغرض تنزيههم وتزكيتهم من درن مساوىء الأخلاق ومفاسد العادات، وتعليمهم الحكمة والمعرفة وبيان طريق السعادة والخير، لتبليغ الإنسانية كمالها اللائق بها، فترتفع إلى درجاتها الرفيعة فى الدارين. دار الدنيا ودار الآخرة.

ونعتقد أن قاعدة اللطف- على ما سيأتى معناها- توجب أن يبعث الخالق اللطيف بعباده، رسله لهداية البشر وأداء الرسالة الإصلاحية وليكونوا سفراء الله وخلفاءه، كما نعتقد أنه تعالى لم يجعل للناس حق تعيين النبى أو ترشيحه أو انتخابه، وليس لهم الخبرة فى ذلك، بل أمر كل ذلك بيده تعالى لأنه (أعلم حيث يجعل رسالته).

وليس لهم أن يتحكموا فيمن يرسله هادياً ومبشراً ونذيراً، ولا أن يتحكموا فيما جاء به من أحكام وسنن وشريعة.

١٤- النبوة لطف

إن الإنسان مخلوق غريب الأطوار، معقد التركيب فى تكوينه وفى طبيعته وفى نفسيته وفى عقله، وقد اجتمعت فيه نوازع الفساد من جهة، وبواعث الخير والصلاح من جهة أخرى: فمن جهة قد جبل على العواطف والغرائز من حب النفس والهوى والأثرة وإطاعة الشهوات، وفطر على حب التغلب والاستطالة والاستيلاء على ما سواه، والتكالب على

الحياة الدنيا وزخارفها ومتاعها، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر:٢)، ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ [العلق: ٦، ٧]، و ﴿إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف:٥٣]، إلى غير ذلك من الآيات المصرحة والمشيرة إلى ما جبلت عليه النفس الإنسانية من العواطف والشهوات.

ومن الجهة الثانية، خلق الله تعالى فيه عقلاً هادياً يرشده إلى الصلاح ومواطن الخير، وضميراً وازعاً يردعه عن المنكرات والظلم ويؤنبه على فعل ما هو قبيح ومذموم.

ولا يزال الخصام الداخلى فى النفس الإنسانية مستعرًا بين العاطفة والعقل، فمن يتغلب عقله على عاطفته كان من الأعلين مقاماً، والراشدين فى انسانيتهم، والكاملين فى روحانيتهم، ومن تقهره عاطفته كان من الأخسرين منزلة والمتردين إنسانية.

وأشد هذين المتخاصمين مراساً على النفس هى العاطفة وجنودها، فلذلك تجد أكثر الناس منغمسين فى الضلالة ومبتعدين عن الهداية، بإطاعة الشهوات وتلبية نداء العواطف ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف:١٠٣]، على أن الإنسان لقصوره وعدم إطلاعه على جميع الحقائق وأسرار الأشياء المحيطة به والمنبثقة من نفسه، لا يستطيع أن يعرف بنفسه كل ما يضره وينفعه، ولا كل ما يسعده ويشقيه، لا فيما يتعلق بخاصة نفسه، ولا فيما يتعلق بالنوع الإنسانى ومجتمعه ومحيطه، بل لا يزال جاهلاً بنفسه، ويزيد جهلاً أو إدراكاً لجهله بنفسه، كلما تقدم العلم عنده بالأشياء الطبيعية والكائنات المادية.

وعلى هذا فالإنسان فى أشد الحاجة ليبلغ درجات السعادة إلى من ينصب له الطريق اللاحب والنهج الواضح إلى الرشاد وأتباع الهدى، لتقوى بذلك جنود العقل حتى يتمكن من التغلب على خصمه اللدود اللجوج عندما يهيىء الإنسان نفسه لدخول المعركة الفاصلة بين العقل والعاطفة. وأكثر ما تشتد حاجته إلى من يأخذه بيده إلى الخير والصلاح عندما تخادعه العاطفة وتراوغه- وكثيراً ما تفعل- فتزين له أعماله وتحسن لنفسه انحرافاتها، إذ تريه ما هو حسن قبيحاً أو ما هو قبيح حسناً. وتلبس على العقل طريقه إلى الصلاح والسعادة والنعيم، فى وقت ليس له تلك المعرفة التى تميز له كل ما هو حسن ونافع، وكل ما هو قبيح وضار. وكل واحد منا صريع لهذه المعركة من حيث يدرى ولا يدرى إلا من عصمة الله.

ولأجل هذا يعسر على الإنسان المتمدن المثقف، فضلاً عن الوحشى الجاهل، أن يصل بنفسه إلى جميع طرق الخير والصلاح، ومعرفة جميع ما ينفعه ويضره فى دنياه وآخرته فيما يتعلق بخاصة نفسه أو بمجتمعه ومحيطه، مهما تعاضد مع غيره من أبناء نوعه ممن هو على شاكلته وتكاشف معهم، ومهما أقام- بالاشتراك معهم- المؤتمرات والمجالس والاستشارات.

فوجب أن يبعث الله تعالى فى الناس رحمة لهم ولطفاً بهم ﴿ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ **[الجمعة:٢]**، وينذرهم عما فيه فسادهم ويبشرهم بما فيه صلاحهم وسعادتهم.

إنما كان اللطف من الله تعالى واجبًا، فلأن اللطف بالعباد من كماله المطلق وهو اللطيف بعباده الجواد الكريم، فإذا كان المحل قابلاً ومستعداً لفيض الجود واللطف فإنه تعالى لابد أن يفيض لطفه، إذ لا بخل فى ساحة رحمته ولا نقص فى جوده وكرمه.

وليس معنى الوجوب هنا أن أحداً يأمره بذلك فيجب عليه أن يطيع.. تعالى عن ذلك، بل معنى الوجوب فى ذلك هو كمعنى الوجوب فى قولك: أنه واجب الوجود «أى اللزوم واستحالة الانفكاك».

١٥- عقيدتنا فى معجزة الأنبياء

نعتقد أنه تعالى إذ ينصب لخلقه هادياً ورسولاً أن يعرفهم بشخصه، ويرشدهم إليه بالخصوص على وجه التعيين، وذلك منحصر بأن ينصب على رسالته دليلاً وحجة يقيمها لهم، اتمامًا للطف واستكمالاً للرحمة، وذلك الدليل لابد أن يكون من نوع لا يصدر إلا من خالق الكائنات ومدبر الموجودات (أى فوق مستوى البشر)، فيجريه على يدى ذلك الرسول الهادى ليكون معرفًا به ومرشداً إليه، وذلك الدليل هو المسمى بـ «المعجز أو المعجزة) لأنه يكون على وجه يعجز البشر عن مجاراته والأتيان بمثله.

وكما أنه لابد للنبى من معجزة يظهر بها للناس لإقامة الحجة عليهم، فلابد أن تكون تلك المعجزة ظاهرة الإعجاز بين الناس على وجه يعجز عنها العلماء وأهل الفن فى وقته، فضلاً عن غيرهم من سائر الناس، مع اقتران تلك المعجزة بدعوى النبوة منه لتكون دليلاً على مدعاه وحجة بين يديه. فإذا عجز عنها أمثال أولئك علم أنها فوق مقدور البشر وخارقة للعادة، فيعلم أن صاحبها فوق مستوى البشر بما له من ذلك الاتصال الروحى بمدبر الكائنات. وإذا تم ذلك لشخص من ظهور المعجز الخارق للعادة، وأدعى مع ذلك النبوة والرسالة، يكون حينئذ موضعًا لتصديق الناس بدعواه والإيمان برسالته والخضوع لقوله وأمره، فيؤمن به من يؤمن ويكفر به من يكفر.

ولأجل هذا وجدنا أن معجزة كل نبى تناسب ما يشتهر فى عصره من العلوم والفنون، فكانت معجزة موسى (ع) هى العصا التى تلقف السحر وما يأفكون، إذ كان السحر فى عصره فنًا شائعاً، فلما جاءت العصا بطل ما كانوا يعملون وعلموا أنها فوق مقدورهم،

وأعلى من فنهم، وأنها مما يعجز عن مثله البشر، ويتضاءل عندها الفن والعلم.

وكذلك كانت معجزة عيسى (ع) هى ابراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى، إذ جاءت فى وقت كان فن الطب هو السائد بين الناس، وفيه علماء وأطباء لهم المكانة العليا، فعجز علمهم عن مجاراة ما جاء به عيسى عليه السلام.

ومعجزة نبينا الخالدة هى القرآن الكريم المعجز ببلاغته وفصاحته، فى وقت كان فن البلاغة معروفا، وكان البلغاء هم المقدمون كالصاعقة أذلهم وأدهشهم وأفهمهم أنهم لا قبل لهم به، فخنعوا له مهطعين عندما عجزوا عن مجاراته وقصروا عن اللحاق بغباره. ويد على عجزهم أنه تحداهم بإتيان عشر سور مثله فلم يقدروا: ثم تحداهم أن يأتوا بسورة من مثله فنكصوا. ولما علمنا عجزهم عن مجاراته مع تحديه لهم، وعلمنا لجوءهم إلى المقاومة بالسنان دون اللسان، علمنا أن القرآن من نوع المعجز وقد جاء به محمد بن عبد الله مقرونًا بدعوى الرسالة، فعلمنا أنه رسول الله جاء بالحق وصدق به صلى الله عليه وآله.

١٦- عقيدتنا فى عصمة الأنبياء

ونعتقد أن الأنبياء معصومون قاطبة، وكذلك الأئمة، عليهم جميعاً التحيات الزاكيات، وخالفنا فى ذلك بعض المسلمين، فلم يوجبوا العصمة فى الأنبياء فضلاً عن الأئمة.

والعصمة هى: التنزه عن الذنوب والمعاصى صغائرها وكبائرها، وعن الخطأ والنسيان، وإن لم يمتنع عقلاً على النبى أن يصدر منه ذلك، بل يجب أن يكون منزهاً حتى عما ينفى المروءة، كالتبذل بين الناس من أكل فى الطريق أو ضحك عال، وكل عمل يستهجن فعله عند العرف العام.

والدليل على وجوب العصمة: أنه لو جاز أن يفعل النبى المعصية، أو يخطأ وينسى، وصدر منه شىء من هذا القبيل فأما أن يجب اتباعه فى فعله الصادر منه عصيانًا أو خطأ أو لا يجب، فإن وجب اتباعه فقد جوزنا فعل المعاصى برخصة من الله تعالى بل أوجبنا ذلك، وهذا باطل بضرورة الدين والعقل، وإن لم يجب اتباعه فذلك ينافى النبوة التى لابد أن تقترن بوجوب الطاعة أبدًا.

على كل شىء يقع منه من فعل أو قول فنحن نحتمل فيه المعصية أو الخطأ، فلا يجب اتباعه فى شىء من الأشياء فتذهب فائدة البعثة، بل يصبح النبى كسائر الناس ليس لكلامهم ولا لعملهم تلك القيمة العالية التى يعتمد عليها دائماً. كما لا تبقى طاعة حتمية لأوامره ولا ثقة مطلقة بأقواله وأفعاله.

وهذا الدليل على العصمة يجرى عينا فى الأمام، لأن المفروض فيه أنه منصوب من الله تعالى لهداية البشر خليفة للنبى، على ما سيأتى فى فصل الأمامة.

١٧- عقيدتنا فى صفات النبى

ونعتقد أن النبى كما يجب أن يكون معصوماً، يجب أن يكون متصفاً بأكمل الصفات الخلقية والعقلية وأفضلها، من نحو الشجاعة والسياسة والتدبير والصبر والفطنة والذكاء، حتى لا يدانيه بشر سواه فيها، لأنه لولا ذلك لما صح أن تكون له الرئاسة العامة على جميع الخلق ولا قوة إدارة العالم كله.

كما يجب أن يكون طاهر المولد، أميناً صادقاً، منزهاً عن الرذائل قبل بعثته أيضاً، لكى تطمئن إليه القلوب وتركن إليه النفوس، بل لكى يستحق هذا المقام الإلهى العظيم.

١٨- عقيدتنا فى الأنبياء وكتبهم

نؤمن على الإجمال بأن جميع الأنبياء والمرسلين على حق، كما نؤمن بعصمتهم وطهارتهم، وأما إنكار نبوتهم أو سبهم أو الاستهزاء بهم فهو من الكفر والزندقة، لأن ذلك يستلزم إنكار نبينا الذى أخبر عنهم وصدقهم.

أما المعروفة أسماؤهم وشرائعهم كآدم ونوح وإبراهيم وداود وسليمان وموسى وعيسى وسائر من ذكرهم القرآن الكريم بأعيانهم، فيجب الإيمان بهم على الخصوص. ومن أنكر واحدًا منهم فقد أنكر الجميع، وأنكر نبوة نبينا بالخصوص.

وكذلك يجب الإيمان بكتبهم وما نزل عليهم، وأما التوراة والإنجيل الموجودان الآن بين أيدى الناس، فقد ثبت أنهما محرفان عما أنزلا بسبب ما حدث فيهما من التغيير والتبديل، والزيادات والإضافات، بعد زمانى موسى وعيسى عليهما السلام بتلاعب ذوى الأهواء والأطماع، بل الموجود منهما أكثره أو كله موضوع بعد زمانهم من الأتباع والأشياع.

١٩- عقيدتنا فى الإسلام

نعتقد أن الدين عند الله الإسلام، وهو الشريعة الإلهية الحقة التى هى خاتمة الشرائع وأكملها، وأوفقها فى سعادة البشر، وأجمعها لمصالحهم فى دنياهم وآخرتهم، وصالحة للبقاء مدى الدهور والعصور لا تتغير ولا تتبدل، وجامعة لجميع ما يحتاجه البشر من النظم الفردية والاجتماعية والسياسية. ولما كانت خاتمة الشرائع ولا نترقب شريعة أخرى تصلح هذا البشر المنغمس فى المظالم والفساد، فلابد أن يأتى يوم يقوى فيه الدين الإسلامى فيشمل المعمورة بعدله وقوانينه.

ولو طبقت الشريعة الإسلامية بقوانينها فى الأرض تطبيقاً كاملاً صحيحاً، لعم السلام بين البشر، وتمت السعادة لهم، وبلغوا أقصى ما يحلم به الإنسان من الرفاة والعزة والسعة والدعة والخلق الفاضل، ولانقشع الظلم من الدنيا وسادت المحبة والإخاء بين الناس أجمعين، ولانمحى الفقر والفاقة من صفحة الوجود.

وإذا كنا نشاهد اليوم الحالة المزوية عند الذين يسمون أنفسهم بالمسلمين، فلأن الدين الإسلامى فى الحقيقة لم يطبق بنصه وروحه، ابتداء من القرن الأول من عهودهم، واستمرت الحال بنا- نحن الذين سمينا أنفسنا بالمسلمين- من سيىء إلى أسوأ إلى يومنا هذا، فلم يكن التمسك بالدين الإسلامى هو الذى جر على المسلمين هذا التأخر المشين، بل بالعكس أن تمردهم على تعاليمه واستهانتهم بقوانينه، وانتشار الظلم والعدوان فيهم من ملوكهم إلى صعاليكهم ومن خاصتهم إلى عامتهم، هو الذى شل حركة تقدمهم وأضعف قوتهم وحطم معنوياتهم وجلب عليهم الويل والثبور، فأهلكهم الله تعالى بذنوبهم ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]، تلك سنة الله فى خلقه ﴿إنه لا يفلح المجرمون﴾ ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود:١١٧]، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود:١٠٢].

وكيف ينتظر من الدين أن ينتشل الأمة من وهدتها، وهو عندها حبر على ورق لا يعمل بأقل القليل من تعاليمه. أن الإيمان والأمانة والصدق والإخلاص وحسن المعاملة والإيثار، وأن يحب المسلم لأخيه ما يحب لنفسه، وأشباهها من أول أسس دين الإسلام، والمسلمون قد ودعوها من قديم أيامهم إلى حيث نحن الآن. وكلما تقدم بهم الزمن وجدناهم أشتاتًا أحزابًا وفرقاً يتكالبون على الدنيا ويتطاحنون على الخيال ويكفر بعضهم بالآراء غير المفهومة أو الأمور التى لا تعنيهم، فانشغلوا عن جوهر الدين وعن مصالحهم ومصالح مجتمعهم بأمثال النزاع فى خلق القرآن والقول بالوعيد والرجعة، وأن الجنة والنار مخلوقتان أو سيخلقان، ونحو هذه النزاعات التى أخذت منهم بالخناق وكفر بها بعضهم بعضاً، وهى أن دلت على شىء فإنما تدل على انحرافهم عن السنن الجادة المعبدة لهم إلى حيث الهلاك والفناء. وزاد الانحراف فيهم بتطاول الزمان حتى شملهم الجهل والضلال والأوهام، وبالحروب والمجادلات والمباهات، فوقعوا بالأخير فى هاوية لا قعر لها، يوم تمكن الغرب المتيقظ- العدو اللدود للإسلام- من أن يستعمر هذه البقاع المنتسبة إلى الإسلام وهى فى غفلتها وغفوتها، فيرمى بها فى هذه الهوة السحيقة، ولا يعلم إلا الله تعالى مداها

ومنتهاها ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود:١١٧].

ولا سبيل للمسلمين اليوم وبعد اليوم إلا أن يرجعوا إلى أنفسهم فيحاسبوها على تفريطهم، وينهضوا إلى تهذيب أنفسهم والأجيال الآتية بتعاليم دينهم القويمة، ليمحوا الظلم والجور من بينهم. وبذلك يتمكنون من أن ينجوا بأنفسهم من هذه الطامة العظمى، ولابد بعد ذلك أن يملأوا الأرض قسطًا وعدلاً بعد ما ملئت ظلمًا وجوراً، كما وعدهم الله تعالى ورسوله وكما هو المترقب من دينهم الذى هو خاتمة الأديان، ولا رجاء فى صلاح الدنيا وإصلاحها بدونه. ولابد من إمام ينفى عن الإسلام ما علق فيه من أوهام وألصق فيه من بدع وضلالات، وينقذ البشر وينجيهم مما بلغوا إليه من فساد شامل وظلم دائم وعدوان مستمر واستهانة بالقيم الأخلاقية والأرواح البشرية. عجل الله فرجه وسهل مخرجه.

٢٠- عقيدتنا فى مشرع الإسلام

نعتقد أن صاحب الرسالة الإسلامية هو محمد بن عبد الله وهو خاتم النبيين وسيد المرسلين وأفضلهم على الإطلاق، كما أنه سيد البشر جميعًا لا يوازيه فاضل فى فضل، ولا يدانيه أحد فى مكرمة، ولا يقاربه عاقل فى عقل، ولا يشبهه شخص فى خلق، وإنه لعلى خلق عظيم، ذلك من أول نشأة البشر إلى يوم القيامة.

٢١- عقيدتنا فى القرآن الكريم

نعتقد أن (القرآن) هو الوحى الإلهى المنزل من الله تعالى على لسان نبيه الأكرم، فيه تبيان لكل شىء، وهو معجزته الخالدة التى أعجزت البشر عن مجاراتها فى البلاغة والفصاحة وفيما حوى من حقائق ومعارف عالية، لا يعتريه التبديل والتغيير والتحريف، وهذا الذى بين أيدينا نتلوه هو نفس القرآن المنزل على النبى، ومن ادعى فيه غير ذلك فهو مخترق أو مغالط أو مشتبه، وكلهم على غير هدى، فإنه كلام الله الذى {لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه}.

ومن دلائل إعجازه أنه كلما تقدم الزمن وتقدمت العلوم والفنون، فهو باق على طراوته وحلاوته وعلى سمو مقاصده وأفكاره، ولا يظهر فيه خطأ فى نظرية علمية ثابتة، ولا يتحمل نقض حقيقة فلسفية يقينية، على العكس من كتب العلماء وأعاظم الفلاسفة مهما بلغوا فى منزلتهم العلمية ومراتبهم الفكرية، فإنه يبدو بعض منها على الأقل تافهًا أو نابياً أو مغلوطاً، كلما تقدمت الأبحاث العلمية وتقدمت العلوم بالنظريات المستحدثة، حتى من مثل أعاظم فلاسفة اليونان كسقراط وأفلاطون وأرسطو الذين اعترف لهم جميع من جاء بعدهم بالأبوة

العلمية والتفوق الفكرى.

ونعتقد أيضاً بوجوب احترام القرآن الكريم وتعظيمه بالقول والعمل، فلا يجوز تنجيس كلماته حتى الكلمة الواحدة المعتبرة جزءاً منه على وجه يقصد أنها جزء منه، كما لا يجوز لمن كان على غير طهارة أن يمس كلماته أو حروفه ﴿لا يَمَسُّهُ إلاَّ الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة:٧٩]، سواء كان محدثاً بالحدث الأكبر كالجنابة والحيض والنفاس وشبهها، أو محدثاً بالحدث الأصغر حتى النوم، إلا إذا اغتسل أو توضأ على التفاصيل التى تذكر فى الكتب الفقهية.

كما أنه لا يجوز إحراقه، ولا يجوز توهينه بأى ضرب من ضروب التوهين الذى يعد فى عرف الناس توهيناً، مثل رميه أو تقديره أو وضعه فى مكان مستحقر. فلو تعمد شخص توهينه وتحقيره بفعل واحد من هذه الأمور وشبهها، فهو معدود من المنكرين للإسلام وقدسيته المحكوم عليهم بالمروق عن الدين والكفر برب العالمين.

٢٢- طريقة إثبات الإسلام والشرائع السابقة

لو خاصمنا أحد فى صحة الدين الإسلامى، نستطيع أن نخصمه بإثبات المعجزة الخالدة له، وهى القرآن الكريم على ما تقدم من وجه إعجازه. وكذلك هو طريقنا لإقناع نفوسنا عند ابتداء الشك والتساؤل اللذين لابد أن يمرا على الإنسان الحر فى تفكيره عند تكوين عقيدته أو تثبيتها.

أما الشرائع السابقة كاليهودية والنصرانية، فنحن قبل التصديق بالقرآن الكريم، أو عند تجريد أنفسنا من العقيدة الإسلامية، لا حجة لنا لإقناع نفوسنا بصحتها، ولا لاقناع المشكك المتسائل، إذ لا معجزة باقية لها كالكتاب العزيز وما ينقله أتباعها من الخوارق والمعاجز للأنبياء السابقين فهم متهمون فى نقلهم لها أو حكمهم عليها. وليس فى الكتب الموجودة بين أيدينا المنسوبة إلى الأنبياء (كالتوراة والإنجيل) ما يصلح أن يكون معجزة خالدة تصح أن تكون حجة قاطعة ودليلاً مقنعاً فى نفسها قبل تصديق الإسلام لها.

وإنما صح لنا- نحن المسلمين- أن نقر ونصدق بنبوة أهل الشرائع السابقة، فلأنا بعد تصديقنا بالدين الإسلامى كان علينا أن نصدق بكل ما جاء به وصدقه. ومن جملة ما جاء به وصدقه نبوة جملة من الأنبياء السابقين على نحو ما ذكره.

وعلى هذا، فالمسلم فى غنى عن البحث والفحص عن صحة الشريعة النصرانية وما قبلها من الشرائع السابقة بعد أعتناقه الإسلام، لأن التصديق به تصديق بها، والإيمان به

إيمان بالرسل السابقين والأنبياء المتقدمين. فلا يجب على المسلم أن يبحث عنها ويفحص عن صدق معجزات أنبيائها، لأن المفروض أنه مسلم قد آمن بها بإيمانه بالإسلام.. وكفى.

نعم لو بحث الشخص عن صحة الدين الإسلامى فلم تثبت له صحته، وجب عليه عقلاً- بمقتضى وجوب المعرفة والنظر- أن يبحث عن صحة دين النصرانية، لأنه هو آخر الأديان السابقة على الإسلام، فإن فحص ولم يحصل له اليقين به أيضًا وجب عليه أن ينتقل فيفحص عن آخر الأديان السابقة عليه، وهو دين اليهودية حسب الفرض.. وهكذا ينتقل فى الفحص حتى يتم له اليقين بصحة دين من الأديان أو يرفضها جميعاً.

وعلى العكس فيمن نشأ على اليهودية أو النصرانية، فإن اليهودى لا يغنيه اعتقاده بدينه عن البحث عن صحة النصرانية والدين الإسلامى، بل يجب عليه النظر والمعرفة بمقتضى حكم العقل. وكذلك النصرانى ليس له أن يكتفى بإيمانه بالمسيح عليه السلام، بل يجب أن يبحث ويفحص عن الإسلام وصحته، ولا يعذر فى القناعة بدينه من دون بحث وفحص، لأن اليهودية وكذا النصرانية لا تنفى وجود شريعة لاحقة لها ناسخة لأحكامها. ولم يقل موسى ولا المسيح عليهما السلام أنه لا نبى بعدى.

فكيف يجوز لهؤلاء النصارى واليهود أن يطمئنوا إلى عقيدتهم ويركنوا إلى دينهم، قبل أن يفحصوا عن صحة الشريعة اللاحقة لشريعتهم كالشريعة النصرانية بالنسبة إلى اليهود، والشريعة الإسلامية بالنسبة إلى اليهود والنصارى. بل يجب بحسب نظرة العقول أن يفحصوا عن صحة هذه الدعوى اللاحقة، فإن ثبت لهم صحتها انتقلوا فى دينهم إليها، وإلا صح لهم فى شريعة العقل البقاء حينئذ على دينهم القديم والركون إليه.

أما المسلم- كما قلنا- فإنه إذا أعتقد بالإسلام لا يجب عليه الفحص لا عن الأديان السابقة على دينه ولا عن اللاحقة التى تدعى. أما السابقة: لأن المفروض أنه مصدق بها فلماذا يطلب الدليل عليها؟ وإنما فقط قد حكم له بأنها منسوخة بشريعته الاسلامية، فلا يجب عليه العمل بأ. كامها ولا بكتبها. وأما اللاحقة فلأن نبى الإسلام محمد صلى الله عليه وعلى آله قال: **«لا نبى بعدى»** وهو الصادق الأمين كما هو مفروض ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ **[النجم:٣، ٤]**، فلماذا يطلب الدليل على صحة دعوى النبوة المتأخرة أن ادعاها داع؟

نعم على المسلم- بعد تباعد الزمان عن صاحب الرسالة واختلاف المذاهب والآراء وتشعب الفرق والنحل- أن يسلك الطريق الذى يثق فيه أنه يوصله إلى معرفة الأحكام

المنزلة على محمد صاحب الرسالة، لأن المسلم مكلف بالعمل بجميع الأحكام المنزلة كما أنزلت، والمسلمون مختلفون والطوائف متفرقة. فلا الصلاة واحدة، ولا العبادات متفقة،، ولا الأعمال فى جميع المعاملات على وتيرة واحدة!.. فماذا يصنع؟ بأية طريقة من الصلاة- إذن- يصلى؟ وبأية شاكلة من الآراء يعمل فى عباداته ومعاملاته، كالنكاح والطلاق والميراث والبيع والشراء وإقامة الحدود والديات.. وما إلى ذلك؟

ولا يجوز له أن يقلد الآباء، ويستكين إلى ما عليه أهله وأصحابه، بل لابد أن يتيقن بينه وبين نفسه وبينه وبين الله تعالى. فإنه لا مجاملة هنا ولا مداهنة ولا تحيز ولا تعصب. نعم لابد أن يتيقن بأنه قد أخذ بأمثل الطرق التى يعتقد فيها بفراغ ذمته بينه وبين الله من التكاليف المفروضة عليه منه تعالى، ويعتقد أنه لا عقاب عليه ولا عتاب منه تعالى باتباعها وأخذ الأحكام منه، ولا يجوز أن تأخذه فى الله لومة لائم ﴿أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ (القيامة: ٢٣)، ﴿ بَلِ الإِنسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٤).

﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾ (الإنسان: ٢٩)، وأول ما يقع التساؤل فيما بينه وبين نفسه أنه هل يأخذ بطريقة آل البيت، أو يأخذ بطريقة غيرهم، وإذا أخذ بطريقة آل البيت فهل الطريقة الصحيحة طريقة الأمامية الاثنى عشرية أو طريقة من سواهم من الفرق الأخرى؟.. ثم إذا أخذ بطريقة أهل السنة فمن يقلد من المذاهب الأربعة أو من غيرهم من المذاهب المندرسة؟.. هكذا يقع التساؤل لمن أعطى الحرية فى التفكير والاختيار، حتى يلتجىء من الحق إلى ركن وثيق.

ولأجل هذا وجب علينا- بعد هذا- أن نبحث عن الإمامة، وأن نبحث عما يتبعها فى عقيدة الأمامية الاثنى عشرية.

الإمامة

٢٣- عقيدتنا في الإمامة

نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربيين مهما عظموا وكبروا، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر فى التوحيد والنبوة.

وعلى الأقل أن الاعتقاد بفراغ ذمة المكلف من التكاليف الشرعية المفروضة عليه يتوقف على الاعتقاد بها أيجابًا أو سلباً، فإذا لم تكن أصلاً من الأصول لا يجوز يها التقليد لكونها أصلاً، فإنه يجب الاعتقاد بها من هذه الجهة أى من جهة أن فراغ ذمة المكلف من التكاليف المفروضة عليه قطعاً من الله تعالى واجب عقلاً، وليست كلها معلومة من طريقة قطعية، فلابد من الرجوع فيها إلى من نقطع بفراغ الذمة باتباعه، أما الإمام على طريقة الأمامية أو غيره على طريقة غيرهم.

كما نعتقد أنها كالنبوة لطف من الله تعالى، فلابد أن يكون فى كل عصر أمام هاد يخلف النبى فى وظائفه من هداية البشر وإرشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة فى النشأتين، وله ما للنبى من الولاية العامة على الناس لتدبير شؤونهم ومصالحهم وإقامة العدل بينهم ورفع الظلم والعدوان من بينهم.

وعلى هذا، فالأمامة استمرار للنبوة، والدليل الذى يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصب الإمام بعد الرسول.

فلذلك نقول: أن الإمامة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان النبى أو لسان الإمام الذى قبله. وليست هى بالاختيار والانتخاب من الناس، فليس لهم إذا شاءوا أن

ينصبوا أحداً نصبوه، وإذا شاءوا أن يعينوا أماماً لهم عينوه، ومتى شاءوا أن يتركوا تعيينه تركوه، ليصح لهم البقاء بلا إمام، بل (من مات ولم يعرف أمام زمانه مات ميتة جاهلية) على ما ثبت ذلك عن الرسول الأعظم بالحديث المستفيض.

وعليه لا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من الله تعالى، سواء أبى البشر إم لم يأبوا، وسواء ناصروه أم لم ينصروه، أطاعوه أم لم يطيعوه، وسواء كان حاضرًا أما غائباً عن أعين الناس، إذ كما يصح أن يغيب النبى كغيبته فى الغار والشعب صح أن يغيب الإمام، ولا فرق فى حكم العمل بين طول الغيبة وقصرها.

قال الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ **(الرعد:٨)**،

وقال: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلاَّ خَلا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ **(فاطر:٢٤)**.

٢٤- عقيدتنا فى عصمة الإمام

ونعتقد أن الإمام كالنبى يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت، عمدًا وسهوًا. كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان، لأن الأئمة حفظة الشرع والقوامون عليه حالهم فى ذلك حال النبى، والدليل الذى اقتضانا أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة، بلا فرق.

٢٥- عقيدتنا فى صفات الإمام وعلمه

ونعتقد أن الإمام كالنبى يجب بأن يكون أفضل الناس فى صفات الكمال من شجاعة وكرم وعفة وصدق وعدل، ومن تدبير وعقل وحكمة وخلق، والدليل فى النبى هو نفسه الدليل فى الإمام..

أما علمه فهو يتلقى المعارف والأحكام الإلهية وجميع المعلومات من طريق النبى أو الإمام من قبله. وإذا استجد شيء لابد أن يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسية التى أودعها الله تعالى فيه، فإن توجه إلى شيء وشاء أن يعلمه علمه على وجهه الحقيقى. لا يخطأ فيه ولا يشتبه ولا يحتاج فى كل ذلك إلى البراهين العقلية ولا إلى تلقينات المعلمين، وإن كان علمه قابلاً للزيادة والاشتداد، ولذا قال صلى الله عليه وآله فى دعائه: **«رب زدنى علمًا»**.

(أقول): لقد ثبت فى الأبحاث النفسية أن كل إنسان له ساعة أو ساعات فى حياته قد يعلم فيها ببعض الأشياء من طريق الحدس الذى هو فرع من الإلهام، بسبب ما أودع الله

تعالى فيه من قوة على ذلك. وهذه القوة تختلف شدة وضعفاً وزيادة ونقيصة فى البشر باختلاف أفرادهم، فيطفر ذهن الإنسان فى تلك الساعة إلى المعرفة من دون أن يحتاج إلى التفكير وترتيب المقدمات والبراهين أو تلقين المعلمين، ويجد كل إنسان من نفسه ذلك فى فرص كثيرة فى حياته، وإذا كان الأمر كذلك فيجوز أن يبلغ الإنسان من قوته الإلهامية أعلى الدرجات وأكملها، وهذا أمر قرره الفلاسفة المتقدمون.

فلذلك نقول- وهو ممكن فى حد ذاته- أن قوة الإلهام عند الإمام التى تسمى بالقوة القدسية تبلغ الكمال فى أعلى درجاته، فيكون فى صفاء نفسه القدسية على استعداد لتلقى المعلومات فى كل وقت وفى كل حالة، فمتى توجه إلى شىء من الأشياء وأراد معرفته استطاع علمه بتلك القوة القدسية الإلهامية بلا توقف ولا ترتيب مقدمات ولا تلقين معلم. وتنجلى فى نفسه المعلومات كما تنجلى المرئيات فى المرآة الصافية لا غطش فيها ولا إبهام.

ويبدو واضحًا هذا الأمر فى تاريخ الأئمة عليهم السلام كالنبى محمد صلى اللّه عليه وآله، فإنهم لم يتربوا على أحد، ولم يتعلموا على يد معلم، من مبدأ طفولتهم إلى سن الرشد، حتى القراءة والكتابة.

ولم يثبت عن أحدهم أنه دخل الكتاتيب أو تتلمذ على يد أستاذ فى شىء من الأشياء، مع ما لهم من منزلة علمية لا تجارى. وما سئلوا عن شىء إلا أجابوا عليه فى وقته، ولم تمر على ألسنتهم كلمة (لا أدرى)، ولا تأجل الجواب إلى المراجعة أو التأمل أو نحو ذلك.

فى حين أنك لا تجد شخصاً مترجماً له من فقهاء الإسلام ورواته وعلمائه إلا ذكرت فى ترجمته تربيته وتلمذته على غيره وأخذه الرواية أو العلم على المعروفين وتوقفه فى بعض المسائل أو شكه فى كثير من المعلومات، كعادة البشر فى كل عصر ومصر.

٢٦- عقيدتنا فى طاعة الأئمة

ونعتقد أن الأئمة هم أولو الأمر الذين أمر اللّه تعالى بطاعتهم، وأنهم الشهداء على الناس، وأنهم أبواب اللّه والسبل إليه والأدلاء عليه، وأنهم عيبة علمه وتراجمة وحيه وأركان توحيده وخزان معرفته، ولذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء (على حد تعبيره صلى اللّه عليه وآله).

وكذلك- على حد قوله أيضاً- (أن مثلهم فى هذه الأمة كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى) وأنهم حسبما جاء فى الكتاب المجيد عباد اللّه المكرمون الذين

لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون وأنهم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا.

بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليهم وليه، وعدوهم عدوه، ولا يجوز الرد عليهم، والراد عليهم كالراد على الرسول والراد على الرسول كالراد على الله تعالى. فيجب التسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم.

ولهذا نعتقد أن الأحكام الشرعية الإلهية لا تستقى إلا من نمير مائهم ولا يصح أخذها إلا منهم، ولا تفرغ ذمة المكلف بالرجوع إلى غيرهم، ولا يطمئن بينه وبين الله إلا من طريقهم. أنهم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق في هذا البحر المائج الزاخر بأمواج الشبه والضلالات، والإدعاءات والمنازعات.

ولا يهمنا من بحث الإمامة في هذه العصور إثبات أنهم هم الخلفاء الشرعيون، وأهل السلطة الإلهية، فإن ذلك أمر مضى في ذمة التاريخ، وليس في إثباته ما يعيد دورة الزمن من جديد أو يعيد الحقوق المسلوبة إلى أهلها.

وإنما الذي يهمنا منه ما ذكرنا من لزوم الرجوع إليهم في الأخذ بأحكام الله الشرعية، وتحصيل ما جاء به الرسول الأكرم على الوجه الصحيح الذي جاء به، وأن في أخذ الأحكام من الرواة والمجتهدين الذين لا يستقون من نمير مائهم ولا يستضيئون بنورهم ابتعاداً عن محجة الصواب في الدين، ولا يطمئن المكلف من فراغ ذمته من التكاليف المفروضة عليه من الله تعالى، لأنه مع فرض وجود الاختلاف في الآراء بين الطوائف والنحل فيما يتعلق بالأحكام الشرعية اختلافاً لا يرجى معه التوفيق، لا يبقى للمكلف مجال أن يتخير ويرجع إلى أي مذهب شاء.

ورأى اختار، بل لابد له أن يفحص ويبحث حتى تحصل له الحجة القاطعة بينه وبين الله تعالى على تعيين مذهب خاص يتيقن أنه يتوصل به إلى أحكام الله وتفرغ به ذمته من التكاليف المفروضة، فإنه كما يقطع بوجود أحكام مفروضة عليه يجب أن يقطع بفراغ ذمته منها، فإن الاشتغال اليقيني يستدعي الفراغ اليقيني.

والدليل القطعي دال على وجوب الرجوع إلى آل البيت و أنهم المرجع الأصلي بعد النبي لأحكام الله المنزلة. وعلى الأقل قوله عليه أفضل التحيات: **«إني قد تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدًا: الثقلين، وأحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي. ألا وأنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض».**

وهذا الحديث اتفقت الرواية عليه من طرق أهل السنة والشيعة.

فدقق النظر في هذا الحديث الجليل تجد ما يقنعك ويدهشك في مبناه ومعناه، فما أبعد المرمى في قوله: «إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً» والذى تركه فينا هما الثقلان معاً إذ جعلهما كأمر واحد ولم يكتف بالتمسك بواحد منهما فقط، فيهما معاً لن نضل بعده أبداً. وما أوضح المعنى فى قوله: «لن يفترقا حتى يردا على الحوض» فلا يجد الهداية أبداً من فرق بينهما ولم يتمسك بهما معاً. فلذلك كانوا (سفينة النجاة) و (أمانا لأهل الأرض) ومن تخلف عنهم غرق فى لجج الضلال ولم يأمن من الهلاك، وتفسير ذلك بحبهم فقط من دون الأخذ بأقوالهم وأتباع طريقهم هروب من الحق لا يلجىء إليه إلا التعصب والغفلة عن المنهج الصحيح فى تفسير الكلام العربى المبين.

٢٧- عقيدتنا فى حب آل البيت

قال الله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ (الشورى:٢٣).

نعتقد أنه زيادة على وجوب التمسك بآل البيت، يجب على كل مسلم أن يدين بحبهم ومودتهم، لأنه تعالى فى هذه الآية المذكورة المسئول عليه الناس فى المودة فى القربى.

وقد تواتر عن النبى صلى الله عليه وآله أن حبهم علامة الإيمان، وأن بغضهم علامة النفاق، وأن من أحبهم أحب الله ورسوله، ومن أبغضهم أبغض الله ورسوله.

بل حبهم فرض من ضروريات الدين الإسلامى التى لا تقبل الجدل والشك. وقد اتفق جميع المسلمين على اختلاف نحلهم وآرائهم، عدا فئة قليلة اعتبروا من أعداء آل محمد، فنبزوا باسم (النواصب) أى من نصبوا العداوة لآل بيت محمد. وبهذا يعدون من المنكرين لضرورة اسلامية ثابتة بالقطع.

والمنكر للضرورة الإسلامية كوجوب الصلاة والزكاة يعد فى حكم المنكر لأصل الرسالة، بل هو على التحقيق منكر للرسالة، وأن أقر فى ظاهر الحال بالشهادتين، ولأجل هذا كان بغض آل محمد من علامات النفاق وحبهم من علامات الإيمان، ولأجله أيضاً كان بغضهم بغضاً لله ولرسوله.

ولا شك أنه تعالى لم يفرض حبهم ومودتهم إلا لأنهم أهل للحب والوفاء، من ناحية قربهم إليه سبحانه، ومنزلتهم عنده، وطهارتهم من الشرك والمعاصى ومن كل ما يبعدهم عن دار كرامته وساحة رضاه، ولا يمكن أن نتصور أنه تعالى يفرض حب من يرتكب المعاصى

أو لا يطيعه حق طاعته، فإنه ليس له قرابة مع أحد أو صداقة، وليس عنده الناس بالنسبة إليه إلا عبيداً مخلوقين على حد سواء، وإنما أكرمهم عند الله أتقاهم. فمن أوجب حبه على الناس كلهم لابد أن يكون أتقاهم وأفضلهم جميعاً، وإلا كان غيره أولى بذلك الحب، أو كان الله يفضل بعضاً على بعض فى وجوب الحب والولاية عبثاً أو لهواً بلا جهة استحقاق وكرامة.

٢٨- عقيدتنا فى الأئمة

لا نعتقد فى أئمتنا ما يعتقده الغلاة والحلوليون ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (**الكهف:٥**)، بل عقيدتنا الخاصة أنهم بشر مثلنا، لهم ما لنا وعليهم منا علينا، وإنما هم عباد مكرمون اختصهم الله تعالى بكرامته وحباهم بولايته، إذ كانوا فى أعلى درجات الكمال اللائقة فى البشر من العلم والتقوى والشجاعة والكرم والعفة وجميع الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة، لا يدانيهم أحد من البشر فيما اختصوا به. وبهذا استحقوا أن يكونوا أئمة وهداة ومرجعاً بعد النبى فى كل ما يعود للناس من أحكام وحكم، وما يرجع للدين من بيان وتشريع. وما يختص للقرآن من تفسير وتأويل.

قال أمامنا الصادق ﷺ: (ما جاءكم عنا مما يجوز أن يكون فى المخلوقين ولم تعلموه ولم تفهموه فلا تجحدوه وردوه إلينا، وما جاءكم عنا مما لا يجوز أن يكون فى المخلوقين فاجحدوه ولا تردوه إلينا).

٢٩- عقيدتنا فى أن الأمامة بالنص

نعتقد أن الأمامة كالنبوة لا تكون إلا بالنص من الله تعالى على لسان رسوله أو لسان الإمام المنصوب بالنص إذا أراد أن ينص على الإمام من بعده، وحكمها فى ذلك حكم النبوة بلا فرق، فليس للناس أن يتحكموا فيمن يعينه الله هادياً ومرشداً لعامة البشر، كما ليس لهم حق تعيينه أو ترشيحه أو انتخابه، لأن الشخص الذى له من نفسه القدسية استعداد لتحمل أعباء الأمامة العامة وهداية البشر قاطبة يجب ألا يعرف إلا بتعريف الله ولا يعين إلا بتعيينه.

ونعتقد أن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) نص على خليفته والإمام فى البرية من بعده، فعين ابن عمه على بن أبى طالب أميراً للمؤمنين وأميناً للوحى وإماماً للخلق فى عدة مواطن، ونصبه وأخذ البيعة له بأمرة المؤمنين يوم الغدير فقال: (ألا من كنت مولاه فهذا على مولاه، اللهم وال من والاه وعادى من عاداه وانصر من نصره وأخذل من خذله وأدر الحق معه كيفما دار).

ومن أول مواطن النص على إمامته قوله حينما دعا أقرباءه الأدنين وعشيرته الأقربين فقال: (هذا أخي ووصيي وخليفتي من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا) وهو يومئذ صبي لم يبلغ الحلم. وكرر قوله له في عدة مرات: **«أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»** إلى غير ذلك من روايات وآيات كريمة دلت على ثبوت الولاية العامة له كآية **(المائدة:٥٥)**: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، وقد نزلت فيه عندما تصدق بالخاتم وهو راكع، ولا يساعد وضع هذه الرسالة على استقصاء كل ما ورد في إمامته من الآيات والروايات ولا بيان وجه دلالتها[١].

ثم إنه ﷺ نص على إمامة الحسن والحسين، والحسين نص على إمامة ولده على زين العابدين وهكذا أماما بعد أمام بنص المتقدم منهم على المتأخر إلى آخرهم وهو أخيرهم على ما سيأتي.

٣٠- عقيدتنا في عدد الأئمة

ونعتقد أن الأئمة الذين لهم صفة الإمامة الحقة هم مرجعنا في الأحكام الشرعية المنصوص عليهم بالإمامة اثنا عشر إماماً، نص عليهم النبي صلى الله عليه وآله جميعاً بأسمائهم، ثم نص المتقدم منهم على من بعده، على النحو الآتي:

١- أبو الحسن على بن أبي طالب (المرتضى) المولود سنة ٢٣ قبل الهجرة والمقتول سنة ٤٠ بعدها.

٢- أبو محمد الحسن بن على «الزكي» (٢- ٥٠).

٣- أبو عبد الله الحسين بن على «سيد الشهداء» (٣- ٦١).

٤- أبو محمد على بن الحسين «زين العابدين» (٣٨- ٩٥).

٥- أبو جعفر محمد بن على «الباقر» (٥٧- ١١٤).

٦- أبو عبد الله جعفر بن محمد «الصادق» (٨٣- ١٤٨).

٧- أبو إبراهيم موسى بن جعفر «الكاظم» (١٢٨- ١٨٣).

٨- أبو الحسن على بن موسى «الرضا» (١٤٨- ٢٠٣).

٩- أبو جعفر محمد بن على «الجواد» (١٩٥- ٢٢٠).

---

(١) راجع كتاب السقيفة للمؤلف فيه بعض الشرح لهذه الشواهد القرآنية وغيرها.

١٠- أبو الحسن على بن محمد «الهادى» (٢١٢- ٢٥٤).

١١- أبو محمد الحسن بن على «العسكرى» (٢٣٢- ٢٦٠).

١٢- أبو القاسم محمد بن الحسن «المهدى» (٢٥٦- ٠٠٠).

وهو الحجة فى عصرنا الغائب المنتظر، عجل الله فرجه وسهل مخرجه، ليملأ الأرض عدلاً وقسطاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً.

٣١- عقيدتنا فى المهدى

أن البشارة بظهور «المهدى» من ولد فاطمة فى آخر الزمان- ليملأ الأرض قسطاً وعدلا بعدما ملئت ظلماً وجوراً- ثابتة عن النبى صلى الله عليه وآله بالتواتر، وسجلها المسلمون جميعاً فيما رووه من الحديث عنه على اختلاف مشاربهم.

وليست هذه الفكرة المستحدثة عند (الشيعة) دفع إليها انتشار الظلم والجور، فحلموا بظهور من يطهر الأرض من رجس الظلم، كما يريد أن يصورها بعض المغالطين غير المنصفين. ولولا ثبوت (فكرة المهدى) عن النبى على وجه عرفه جميع المسلمين وتشبعت فى نفوسهم وأعتقدوها لما كان يتمكن مدعو المهدية فى القرون الأولى كالكيسانية والعباسيين وجملة من العلويين وغيرهم، من خدعة الناس واستغلال هذه العقيدة فيهم طلبا للملك والسلطان.

فجعلوا ادعاهم المهدية الكاذبة طريقاً للتأثير على العامة وبسط نفوذهم عليهم.

ونحن مع أيماننا بصحة الدين الإسلامى وأنه خاتمة الأديان الإلهية ولا نترقب دينا آخر لإصلاح البشر، ومع ما نشاهد من انتشار الظلم واستشراء الفساد فى العالم على وجه لا تجد للعدل والصلاح موضع قدم فى الممالك المعمورة..

ومع ما نرى من انكفاء المسلمين أنفسهم عن دينهم وتعطيل أحكامه وقوانينه فى جميع الممالك الإسلامية، وعدم التزامهم بواحد من الألف من أحكام الإسلام- نحن مع كل ذلك لابد أن ننتظر الفرج بعودة الدين الإسلامى إلى قوته وتمكينه من إصلاح هذا العالم المنغمس بغطرسة الظلم والفساد.

ثم لا يمكن أن يعود الدين الإسلامى إلى قوته وسيطرته على البشر عامة، وهو على ما عليه اليوم وقبل اليوم من اختلاف معتنقيه فى قوانينه وأحكامه وفى أفكارهم عنه، وهم على ما هم عليه اليوم وقبل اليوم من البدع والتحريفات فى قوانينه والضلالات فى ادعاءاتهم. نعم لا يمكن أن يعود الدين إلى قوته إلا إذا ظهر على رأسه مصلح عظيم يجمع الكلمة

ويرد عن الدين تحريف المبطلين، ويبطل ما ألصق به من البدع والضلالات بعناية ربانية وبلطف الهى: ليجعل منه شخصاً هادياً مهدياً، له هذه المنزلة العظمى والرياسة العامة والقدرة الخارقة ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

والخلاصة أن طبيعة الوضع الفاسد فى البشر البالغة الغاية فى الفساد والظلم- مع الإيمان بصحة هذا الدين وأنه الخاتمة للأديان- يقتضى انتظار هذا المصلح (المهدى)، لإنقاذ العالم مما هو فيه، ولأجل ذلك آمنت بهذا الانتظار جميع الفرق المسلمة، بل الأمم من غير المسلمين، غير أن الفرق بين الأمامية وغيرها أن الإمامية تعتقد أن هذا المصلح المهدى هو شخص معين معروف ولد سنة ٢٥٦ هجرية ولا يزال حياً، هو ابن الحسن العسكرى واسمه (محمد). وذلك بما ثبت عن النبى وآل البيت من الوعد به وما تواتر عندنا من ولادته واحتجابه. ولا يجوز أن تنقطع الإمامة وتحول فى عصر من العصور، وإن كان الإمام مخفيا، ليظهر فى اليوم الموعود به من الله تعالى الذى هو من الأسرار الإلهية التى لا يعلم بها إلا هو تعالى.

ولا يخلو من أن تكون حياته وبقاؤه هذه المدة الطويلة معجزة جعلها الله تعالى له، وليست هى بأعظم من معجزة أن يكون أماماً للخلق وهو ابن خمس سنين يوم رحل والده إلى الرفيق الأعلى، ولا هى بأعظم من معجزة عيسى إذ كلم الناس فى المهد صبياً وبعث فى الناس نبياً.

وطول الحياة أكثر من العمر الطبيعى أو الذى يتخيل أنه العمر الطبيعى لا يمنع منها فن الطب ولا يحيلها، غير أن الطب بعد لم يتوصل إلى ما يمكنه من تعمير حياة الإنسان. وإذا عجز عنه الطب فإن الله تعالى قادر على كل شىء، وقد وقع فعلاً تعمير نوح وبقاء عيسى عليهما السلام كما أخبر عنها القرآن الكريم.. ولو شك الشاك فيما أخبر به القرآن فعلى الإسلام السلام.

ومن العجب أن يتساءل المسلم عن إمكان ذلك وهو يدعى الإيمان بالكتاب العزيز.

ومما يجدر أن نذكره فى هذا الصدد ونذكر أنفسنا به أنه ليس معنى انتظار هذا المصلح المنقذ (المهدى)، أن يقف المسلمون مكتوفى الأيدى فيما يعود إلى الحق من دينهم، وما يجب عليهم من نصرته والجهاد فى سبيله والأخذ بأحكامه، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. بل المسلم أبداً مكلف بالعمل بما أنزل من الأحكام الشرعية، وأجب عليه السعى لمعرفتها على وجهها الصحيح بالطرق الموصلة إليها حقيقة وواجب عليه أن يأمر بالمعروف

وينهى عن المنكر ما تمكن من ذلك وبلغت إليه قدرته «كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته»..
فلا يجوز لا التأخر عن واجباته مجرد الانتظار للمصلح المهدى والمبشر الهادى، فإن هذا لا يسقط تكليفاً، ولا يؤجل عملاً، ولا يجعل الناس هملاً كالسوائم.

٣٢- عقيدتنا فى الرجعة

أن الذى تذهب إليه الأمامية أخذاً بما جاء عن آل البيت عليهم السلام أن الله تعالى يعيد قوماً من الأموات إلى الدنيا فى صورهم التى كانوا عليها، فيعز فريقاً ويذل فريقاً آخر، ويدل المحقين من المبطلين والمظلومين منهم من الظالمين، وذلك عند قيام مهدى آل محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام.

ولا يرجع إلا من علت درجته فى الإيمان أو من بلغ الغاية من الفساد، ثم يصيرون بعد ذلك إلى الموت، ومن بعده إلى النشور وما يستحقونه من الثواب أو العقاب، كما حكى الله تعالى فى قرآنه الكريم تمنى هؤلاء المرتجعين الذين لم يصلحوا بالارتجاع فنالوا مقت الله أن يخرجوا ثالثاً لعلهم يصلحون: ﴿قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ (غافر: ١١).

نعم قد جاء القرآن الكريم بوقوع الرجعة إلى الدنيا، وتظافرت بها الأخبار عن بيت العصمة. والأمامية بأجمعها عليه إلا قليلون منهم تأولوا ما ورد فى الرجعة بأن معناها رجوع الدولة والأمر والنهى إلى آل البيت بظهور الإمام المنتظر، من دون رجوع أعيان الأشخاص وإحياء الموتى.

والقول بالرجعة يعد عند أهل السنة من المستنكرات التى يستقبح الاعتقاد بها، وكان المؤلفون منهم فى رجال الحديث يعدون الاعتقاد بالرجعة من الطعون فى الراوى والشناعات عليه التى تستوجب رفض روايته وطرحها. ويبدو أنهم يعدونها بمنزلة الكفر والشرك بل أشنع، فكان هذا الاعتقاد من أكبر ما تنبز به الشيعة الأمامية ويشنع به عليهم.

ولا شك فى أن هذا من نوع التهويلات التى تتخذها الطوائف الإسلامية فيما غير ذريعة لطعن بعضها فى بعض والدعاية ضده. ولا نرى فى الواقع ما يبرر هذا التهويل، لأن الاعتقاد بالرجعة لا يخدش فى عقيدة التوحيد ولا فى عقيدة النبوة، بل يؤكد صحة العقيدتين، إذ الرجعة دليل القدرة البالغة لله تعالى كالبعث والنشر، وهى من الأمور الخارقة للعادة التى تصلح أن تكون معجزة لنبينا محمد وآل بيته صلى الله عليه وعليهم وهى عينا معجزة إحياء الموتى التى كانت للمسيح عليه السلام، بل أبلغ هنا لأنها بعد أن يصبح الأموات

رميماً ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ (يس:٧٩).

وأما من طعن فى الرجعة باعتبار أنها من التناسخ الباطل، فلأنه لم يفرق بين معنى التناسخ وبين المعاد الجسمانى، والرجعة من نوع المعاد الجسمانى، فإن معنى التناسخ هو انتقال النفس من بدن إلى بدن آخر منفصل عن الأول، وليس كذلك معنى المعاد الجسمانى، فإن معناه رجوع نفس البدن الأول بشخصياته النفسية فكذلك الرجعة. وإذا كانت الرجعة تناسخاً فإن إحياء الموتى على يد عيسى عليه السلام كان تناسخاً، وإذا كانت الرجعة تناسخًا كان البعث والمعاد الجسمانى تناسخاً.

إذن، لم يبق إلا أن يناقش فى الرجعة من جهتين (الأولى) أنها مستحيلة الوقوع (الثانية) كذب الأحاديث الواردة فيها. وعلى تقدير صحة المناقشتين فإنه لا يعتبر الاعتقاد بها بهذه الدرجة من الشناعة التى هولها خصوم الشيعة. وكم من معتقدات لباقى طوائف المسلمين هى من الأمور المستحيلة أو التى لم يثبت فيها نص صحيح، ولكنها لم توجب تكفيراً وخروجاً عن الإسلام، ولذلك أمثلة كثيرة: منها الاعتقاد بجواز سهو النبى أو عصيانه، ومنها الاعتقاد بقدم القرآن.. ومنها القول بالوعيد، ومنها الاعتقاد بأن النبى لم ينص على خليفة من بعده.

على أن هاتين المناقشتين لا أساس لهما من الصحة، أما أن الرجعة مستحيلة فقد قلنا أنها من نوع البعث والمعاد الجسمانى غير أنها بعث موقوت فى الدنيا، والدليل على امكان البعث دليل على امكانها. ولا سبب لاستغرابها إلا أنها أمر غير معهود لنا فيما ألفناه فى حياتنا الدنيا، ولا نعرف من أسبابها أو موانعها ما يقربها إلى اعترافنا أو يبعدها، وخيال الإنسان لا يسهل عليه أن يتقبل تصديق ما لم يألفه، وذلك كمن يستغرب البعث فيقول: ﴿مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس:٧٨)، فيقال له: ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّ ي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ (يس:٧٩).

نعم فى مثل ذلك، مما لا دليل عقلى لنا على نفيه أو اثباته أو نتخيل عدم وجود الدليل، يلزمنا الرضوخ إلى النصوص الدينية التى هى من مصدر الوحى الالهى، وقد ورد فى القرآن الكريم ما يثبت وقوع الرجعة إلى الدنيا لبعض الأموات كمعجزة عيسى عليه السلام فى إحياء الموتى ﴿وَأُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٤٩)، وكقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾ (البقرة: ٢٥٩)، والآية المتقدمة ﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ﴾ (غافر: ١١)، فإنه لا يستقيم معنى هذه الآية بغير الرجوع

إلى الدنيا بعد الموت، وأن تكلف بعض المفسرين فى تأويلها بما لا يروى الغليل ولا يحقق معنى الآية.

وأما المناقشة الثانية، وهى دعوى أن الحديث فيها موضوع، فإنه لا وجه لها لأن الرجعة من الأمور الضرورية فيما جاء عن آل البيت من الأخبار المتواترة.

وبعد هذا، أفلا تعجب من كاتب شهير يدعى المعرفة مثل أحمد أمين فى كتابه (فجر الإسلام) إذ يقول: (فاليهودية ظهرت فى التشيع بالقول بالرجعة)، فأنا أقول له على مدعاه: فاليهودية أيضاً ظهرت فى القرآن بالرجعة، كما تقدم ذكر القرآن لها فى الآيات المتقدمة.

ونزيده فنقول: والحقيقة أنه لابد أن تظهر اليهودية والنصرانية فى كثير من المعتقدات والأحكام الإسلامية لأن النبى الأكرم جاء مصدقاً لما بين يديه من الشرائع السماوية وأن نسخ بعض أحكامها، فظهور اليهودية أو النصرانية فى بعض المعتقدات الإسلامية ليس عيباً فى الإسلام، على تقدير أن الرجعة من الآراء اليهودية كما يدعيه هذا الكاتب.

وعلى كل حال فالرجعة ليست من الأصول التى يجب الاعتقاد بها والنظر فيها، وأنما اعتقادنا بها كان تبعاً للآثار الصحيحة الواردة عن آل البيت عليهم السلام الذين ندين بعصمتهم من الكذب، وهى من الأمور الغيبية التى أخبروا عنها، ولا يمتنع وقوعها.

٣٣- عقيدتنا فى التقية

روى عن صادق آل البيت عليه السلام فى الأثر الصحيح:

«التقية دينى ودين آبائى» و «من لا تقية له لا دين له».

وكذلك هى، لقد كانت شعاراً لآل البيت عليهم السلام، دفعاً للضرر عنهم وعن أتباعهم وحقنا لدمائهم، واستصلاحاً لحال المسلمين وجمعا لكلمتهم، ولما لشعثهم.

ومازالت سمة تعرف بها الإمامية دون غيرها من الطوائف والأمم، وكل إنسان إذا أحس بالخطر على نفسه أو ماله بسبب نشر معتقده أو التظاهر به لابد أن يتكتم ويتقى فى مواضع الخطر. وهذا أمر تقتضيه فطرة العقول، ومن المعلوم أن الإمامية وأئمتهم لاقوا من ضروب المحن وصنوف الضيق على حرياتهم فى جميع العهود ما لم تلاقه أية طائفة أو أمة أخرى، فاضطروا فى أكثر عهودهم إلى استعمال التقية بمكاتمة المخالفين لهم وترك مظاهرتهم وستر اعتقاداتهم وأعمالهم المختصة بهم عنهم، لما كان يعقب ذلك من الضرر فى الدين والدنيا. ولهذا السبب امتازوا (بالتقية) وعرفوا بها دون سواهم.

وللتقية أحكام من حيث وجوبها وعدم وجوبها بحسب اختلاف مواقع خوف الضرر مذكورة فى أبوابها فى كتب العلماء الفقهية. وليست هى بواجبة على كل حال، بل قد يجوز أو يجب خلافها فى بعض الأحوال كما إذا كان فى إظهار الحق والتظاهر به نصرة للدين وخدمة للإسلام، وجهاد فى سبيله، فإنه عند ذلك يستهان بالأموال ولا تعز النفوس. وقد تحرم التقية فى الأعمال التى تستوجب قتل النفوس المحترمة أو رواجاً للباطل، أوفساداً فى الدين، أوضرراً بالغاً على المسلمين بإضلالهم أو إفشاء الظلم والجور فيهم. وعلى كل حال ليس معنى التقية عند الإمامية أنها تجعل منهم جمعية سرية لغاية الهدم والتخريب، كما يريد أن يصورها بعض أعدائهم غير المتورعين فى إدراك الأمور على وجهها، ولا يكلفون أنفسهم فهم الرأى الصحيح عندنا. كما أنه ليس معناها أنها تجعل الدين وأحكامه سراً من الأسرار لا يجوزا أن يذاع لمن لا يدين به كيف وكتب الإمامية ومؤلفاتهم فيما يخص الفقه والأحكام ومباحث الكلام والمعتقدات قد ملأت الخافقين وتجاوزت الحد الذى ينتظر من أية أمة تدين بدينها.

بلى! أن عقيدتنا فى التقية قد استغلها من أراد التشنيع على الإمامية، فجعلوها من جملة المطاعن فيهم، وكأنهم كان لا يشفى غليلهم إلا أن تقدم رقابهم إلى السيوف لاستئصالهم عن آخرهم فى تلك العصور التى يكفى فيها أن يقال هذا رجل شيعى ليلاقى حتفه على يد أعداء آل البيت من الأمويين والعباسيين، بل والعثمانيين.

وإذا كان طعن من أراد أن يطعن يستند إلى زعم عدم مشروعيتها من ناحية دينية، فأنا نقول له:

«أولا»: أننا متبعون لأئمتنا عليهم السلام ونحن نهتدى بهداهم، وهم أمرونا بها وفرضوها علينا وقت الحاجة، وهى عندهم من الدين وقد سمعت قول الصادق عليه السلام:

«من لا تقية له لا دين له».

«ثانياً»: قد ورد تشريعها فى نفس القرآن الكريم ذلك قوله تعالى: ﴿إلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بالإيمَانِ﴾ (النحل: ١٠٦)، وقد نزلت هذه الآية فى عمار بن ياسر الذى التجأ إلى التظاهر بالكفر خوفاً من أعداء الإسلام، وقوله تعالى: ﴿إلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ (آل عمران: ٢٨)، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمَانَهُ﴾ (غافر: ٢٨).

الفصل الرابع

ما أدب به آل البيت شيعتهم

تمهيد:

أن الأئمة من آل البيت عليهم السلام علموا من ذى قبل أن دولتهم لن تعود إليهم فى حياتهم، وأنهم وشيعتهم سيبقون تحت سلطان غيرهم ممن يرى ضرورة مكافحتهم بجميع وسائل العنف والشدة.

فكان من الطبيعى- من جهة- أن يتخذوا التكتم «التقية» دينا وديدنا لهم ولأتباعهم، ما دامت التقية تحقن من دمائهم ولا تسيىء إلى الآخرين ولا إلى الدين، ليستطيعوا البقاء فى هذا الخضم العجاج بالفتن والثائر على آل البيت بالاحن.

وكان من اللازم بمقتضى أمامتهم- من جهة أخرى- أن ينصرفوا إلى تلقين أتباعهم أحكام الشريعة الإسلامية، وإلى توجيههم توجيهاً دينياً صالحاً، وإلى أن يسلكوا بهم مسلكا اجتماعياً مفيداً، ليكونوا مثال المسلم الصحيح (العادل).

وطريقة آل البيت فى التعليم لا تحيط بها هذه الرسالة، وكتب الحديث الضخمة متكلفة بما نشروه من تلك المعارف الدينية، غير أنه لا بأس أن نشير هنا إلى بعض ما يشبه أن يدخل فى باب العقائد فيما يتعلق بتأديبهم لشيعتهم، بالآداب التى تسلك بهم المسلك الاجتماعى المفيد، و قربهم زلفى إلى الله تعالى، وتطهر صدورهم من درن الآثار والرذائل، وتجعل منهم عدولاً صادقين. وقد تقدم الكلام فى (التقية) التى هى من تلك الآداب المفيدة اجتماعياً لهم، ونحن ذاكرون هنا بعض ما يعن لنا من هذه الآداب.

٣٤- عقيدتنا فى الدعاء

قال النبى ﷺ: **«الدعاء سلاح المؤمن وعمود الدين ونور السموات والأرض»**، وكذلك هو، أصبح من خصائص الشيعة التى امتازوا بها، وقد ألفوا فى فضله وآدابه وفى الأدعية

المأثورة عن آل البيت ما يبلغ عشرات الكتب من مطولة ومختصرة، وقد أودع في هذه الكتب ما كان يهدف إليه النبي وآل بيته صلى الله عليهم وسلم من الحث على الدعاء والترغيب فيه. حتى جاء عنهم (أفضل العبادة الدعاء) و «أحب الأعمال إلى الله عز وجل في الأرض الدعاء» بل ورد عنهم: «أن الدعاء يرد القضاء والبلاء» و «أنه شفاء من كل داء».

وقد ورد أن «أمير المؤمنين» صلوات الله عليه كان رجلاً (دعاء)، أي كثير الدعاء. وكذلك ينبغي أن يكون وهو سيد الموحدين. وقد جاءت أدعيته كخطبة آية من آيات البلاغة العربية كدعاء كميل بن زياد المشهور، وقد تضمنت من المعارف الآلهية والتوجيهات الدينية ما يصلح أن تكون منهجاً رفيعاً للمسلم الصحيح.

وفي الحقيقة أن الأدعية الواردة عن النبي وآل بيته عليهم الصلاة والسلام خير منهج للمسلم- إذا تدبرها- تبعث في نفسه قوة الإيمان، والعقيدة وروح التضحية في سبيل الحق، وتعرفه سر العبادة، ولذة مناجاة الله تعالى والإنقطاع إليه، وتلقنه ما يجب على الإنسان أن يعلمه لدينه وما يقربه إلى الله تعالى زلفى. ويبعده عن المفاسد والأهواء والبدع الباطلة. وبالاختصار أن هذه الأدعية قد أودعت فيها خلاصة المعارف الدينية من الناحية الخلقية والتهذيبية للنفوس، ومن ناحية العقيدة الإسلامية، بل هي من أهم مصادر الآراء الفلسفية والمباحث العلمية في الآلهيات والأخلاقيات.

ولو استطاع الناس- وما كلهم بمستطيعين- أن يهتدوا بهذا الهدى الذي تثيره هذه الأدعية في مضامينها العالية، لما كنت تجد من هذه المفاسد المثقلة بها الأرض أثراً، ولحلقت هذه النفوس المكبلة بالشرور في سماء الحق حرة طليقة ولكن أنى للبشر أن يصغي في كلمة المصلحين والدعاة إلى الحق، وقد كشف عنهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (يوسف: ٥٣)، ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف: ١٠٣).

نعم أن ركيزة السوء في الإنسان اغتراره بنفسه وتجاهله لمساوئه ومغالطته لنفسه في أنه يحسن صنعاً فيما اتخذ من عمل: فيظلم ويتعدى ويكذب ويراوغ ويطاوع شهواته ما شاء له هواه، ومع ذلك يخادع نفسه أنه لم يفعل إلا ما ينبغي أن يفعل، أو يغض بصره متعمداً عن قبيح ما يصنع ويستصغر خطيئته في عينه. وهذه الأدعية المأثورة التي تستمد من منبع الوحي تجاهد أن تحمل الإنسان على الاختلاء بنفسه والتجرد إلى الله تعالى، لتلقنه الاعتراف بالخطأ وأنه المذنب الذي يجب عليه الانقطاع إلى الله تعالى لطلب التوبة والمغفرة، لتلمسه مواقع الغرور والاجترام في نفسه، ومثل أن يقول الداعي من دعاء كميل ابن زياد:

«إلهى ومولاى! أجريت على حكما اتبعت فيه هوى نفسى ولم أحترس فيه من تزيين عدوى، فغرنى بما أهوى، وأسعده على ذلك القضاء، فتجاوزت بما جرى على من ذلك بعض حدودك، وخالفت بعض أوامرك».

ولا شك أن مثل هذا الاعتراف فى الخلوة أسهل على الإنسان من الاعتراف علانية مع الناس، وإن كان من أشق أحوال النفس أيضاً. وإن كان بينه وبين نفسه فى خلواته. ولو تم ذلك للإسان فله شأن كبير فى تخفيف غلواء نفسه الشريرة وترويضها على طلب الخير. ومن يريد تهذيب نفسه لابد أن يصنع لها هذه الخلوة والتفكير فيها بحرية لمحاسبتها، وخير طريق لهذه الخلوة والمحاسبة أن يواظب على قراءة هذه الأدعية المأثورة التى تصل بمضامينها إلى أغوار النفس، مثل أن يقرأ فى دعاء أبى حمزة الثمالى- رضوان الله تعالى عليه:

«أى رب! جللنى بسترك، واعف عن توبيخى بكرم وجهك!».

فتأمل كلمة «جللنى..» فإن فيها ما يثير فى النفس رغبتها فى كتم ما تنطوى عليه من المساوىء، ليتنبه الإنسان إلى هذه الدخيلة فيها ويستدرجه إلى أن يعترف بذلك حين يقرأ بعد ذلك:

«فلو أطلع اليوم على ذنبى غيرك ما فعلته ولو خفت تعجيل العقوبة لاجتنبته».

وهذا الاعتراف بدخيلة النفس وانتباهه إلى الحرص على كتمان ما عنده من المساوىء يستثيران الرغبة فى طلب العفو والمغفرة من الله تعالى لئلا يفتضح عند الناس لو أراد الله أن يعاقبه فى الدنيا أو الآخرة على أفعاله، فيلتذ الإنسان سأعتئذ بمناجاة السر، وينقطع إلى الله تعالى ويحمده أنه حلم عنه وعفا عنه بعد المقدرة فلم يفضحه، إذ يقول فى الدعاء بعدما تقدم:

«فلك الحمد على حلمك بعد علمك وعلى عفوك بعد قدرتك».

ثم يوحى الدعاء إلى النفس سبيل الإعتذار عما فرط منها على أساس ذلك الحلم والعفو منه تعالى، لئلا تنقطع الصلة بين العبد وربه، ولتلقين العبد أن عصيانه ليس لنكران الله واستهانة بأوامره إذ يقول:

«ويحملنى ويجرئنى على معصيتك حلمك عنى، ويدعونى إلى قلة الحياء سترك على. ويسرعنى إلى التوثب على محارمك معرفتى بسعة رحمتك وعظيم عفوك».

وعلى أمثال هذا النمط تنهج الأدعية فى مناجاة السر لتهذيب النفس وترويضها على الطاعات وترك المعاصى. ولا تسمح الرسالة هذه بتكثير النماذج من هذا النوع. وما أكثرها.

ويعجبنى أن أورد بعض النماذج من الأدعية الواردة بأسلوب الاحتجاج مع الله تعالى لطلب العفو والمغفرة، مثل ما تقرأ فى دعاء كميل بن زياد:

«وليت شعرى يا سيدى ومولاى! أتسلط النار على وجوه خرت لعظمتك ساجدة، وعلى ألسن نطقت بتوحيدك صادقة وبشكرك مادحة، وعلى قلوب أعترفت بألوهيتك محققة، وعلى ضمائر حوت من العلم بك حتى صارت خاشعة، وعلى جوارح سعت إلى أوطان تعبدت طائعة وأشارت باستغفارك مذعنة.. ما هكذا الظن بك ولا أخبرنا بفضلك».

كرر قراءة هذه الفقرات، وتأمل فى لطف هذا الاحتجاج وبلاغته وسحر بيانه، فهو فى الوقت الذى يوحى للنفس الاعتراف بتقصيرها وعبوديتها، يلقنها عدم اليأس من رحمة الله تعالى وكرمه، ثم يكلم النفس بابن عم الكلام ومن طرف خفى لتلقينها واجباتها العليا، إذ يفرض فيها أنها قد قامت بهذه الواجبات كاملة، ثم يعلمها أن الإنسان الذى يعمل هذه الواجبات يستحق التفضل من الله بالمغفرة، وهذا ما يشوق المرء إلى أن يرجع إلى نفسه فيعمل ما يجب أن يعمله إن كان لم يؤد تلك الواجبات.

ثم تقرأ أسلوباً آخر من الاحتجاج من نفس الدعاء:

«فهبنى يا الهى وسيدى وربى صبرت على عذابك فكيف أصبر على فراقك! وهبنى يا الهى صبرت على حر نارك فكيف أصبر عن النظر إلى كرامتك».

وهذا تلقين للنفس بضرورة الالتذاذ بقرب الله تعالى ومشاهدة كرامته وقدرته، حباً له وشوقًا إلى ما عنده، وبأن هذا الالتذاذ ينبغى أن يبلغ من الدرجة على وجه يكون تأثير تركه على النفس أعظم من العذاب وحر النار، فلو فرض أن الإنسان تمكن من أن يصبر على حر النار، فإنه لا يتمكن من الصبر على هذا الترك، كما تفهمنا هذه الفقرات أن هذا الحب والالتذاذ بالقرب من المحبوب المعبود خير شفيع للمذنب عند الله لأن يعفو ويصفح عنه. ولا يخفى لطف هذا النوع من التعجب والتملق إلى الكريم الحليم قابل التوب وغافر الذنب.

ولا بأس فى أن نختم بحثنا بهذا بايراد دعاء مختصر جامع لمكارم الأخلاق ولما ينبغى لكل عضو من الإنسان وكل صنفه منه أن يكون عليه من الصفات المحمودة.

«اللهم ارزقنا توفيق الطاعة وبعد المعصية، وصدق النية وعرفان الحرمة».

«وأكرمنا بالهدى والاستقامة، وسدد السنتنا بالصواب والحكمة واملأ قلوبنا بالعلم والمعرفة، وطهر بطوننا من الحرام والشبهة، واكفف أيدينا عن الظلم والسرقة، وأغضض أبصارنا عن الفجور والخيانة، وأسدد أسماعنا عن اللغو والغيبة».

«وتفضل على علمائنا بالزهد والنصيحة، وعلى المتعلمين بالجهد والرغبة، وعلى المستمعين بالاتباع والموعظة».

«وعلى مرضى المسلمين بالشفاء والراحة، وعلى موتانا بالرأفة وعلى مشايخنا بالوقار والسكينة وعلى الشباب بالإنابة والتوبة والرحمة».

وعلى النساء بالحياء والعفة، وعلى الأغنياء بالتواضع والسعة، وعلى الفقراء بالصبر والقناعة».

«وعلى الغزاة بالنصر والغلبة، وعلى الأسراء بالخلاص والراحة، وعلى الأمراء بالعدل والشفقة، وعلى الرعية بالإنصاف وحسن السيرة».

«وبارك للحجاج والزوار فى الزاد والنفقة، واقض ما أوجبت عليهم من الحج والعمرة».

«بفضلك ورحمتك يا أرحم الراحمين».

وإنى لموصى أخوانى القراء ألا تفوتهم الاستفادة من تلاوة هذه الأدعية، بشرط التدبر فى معانيها ومراميها وإحضار القلب والإقبال والتوجه إلى الله بخشوع وخضوع، وقراءتها كأنها من أنشائه للتعبير بها عن نفسه، مع أتباع الآداب التى ذكرت لنا من طريقة آل البيت، فإن قراءتها بلا توجه من القلب صرف لقلقة فى اللسان، لا تزيد الإنسان معرفة. ولا تقربه زلفى، ولا تكشف له مكروباً، ولا يستجاب معه له دعاء.

أن الله عز وجل لا يستجيب دعاء بظهر قلب ساه، فإذا دعوت فأقبل بقلبك ثم استيقن بالإجابة(١).

٣٥- أدعية الصحيفة السجادية

بعد واقعة الطف الأليمة، التى أوغل فيها بنو أمية فى الاستبداد وولغوا فى الدماء واستهتروا بكل القيم بقى الأمام زين العابدين وسيد الساجدين عليه السلام جليس داره ثاكلاً، لا يتصل به أحد ولا يستطيع أن يفضى إلى الناس بما يجب عليهم وما ينبغى لهم.

(١) باب الاقبال على الدعاء من كتاب الدعاء من أصول الكافى عند الأمام الصادق عليه السلام.

فاضطر أن يتخذ من أسلوب الدعاء (الذى قلنا أنه أحد الطرق التعليمية لتهذيب النفوس) ذريعة لنشر تعاليم القرآن وآداب الإسلام وطريقة آل البيت، ولتلقين الناس روحية الدين والزهد، وما يجب من تهذيب النفوس والأخلاق. وهذه طريقة مبتكرة له فى التلقين لا تحوم حولها شبهة المطاردين له، ولا تقوم بها عليه الحجة لهم، فلذلك أكثر من هذه الأدعية البليغة، وقد جمعت بعضها (الصحيفة السجادية) التى سميت (بزبور آل محمد)، وجاءت فى أسلوبها ومراميها فى أعلى أساليب الأدب العربى وفى أسمى مرامى الدين الحنيف وأدق أسرار التوحيد والنبوة، وأصح طريقة لتعليم الأخلاق المحمدية والآداب الإسلامية. وكانت فى مختلف الموضوعات التربوية الدينية، فهى تعليم للدين والأخلاق فى أسلوب الدعاء أو دعاء فى أسلوب تعليم للدين والأخلاق. وهى بحق بعد القرآن ونهج البلاغة من أعلى أساليب البيان العربى وأرقى المناهل الفلسفية فى الالهيات والأخلاقيات.

فمنها ما يعلمك كيف تمجد الله وتقدسه وتحمده وتشكره وتتوب إليه، ومنها ما يعلمك كيف تناجيه وتخلو به بسرك وتنقطع إليه، ومنها ما يبسط لك معنى الصلاة على نبيه ورسله وصفوته من خلقه وكيفيتها، ومنها ما يفهمك ما ينبغى أن تبر به والديك، ومنها ما يشرح لك حقوق الوالد على ولده أو حقوق الولد على والده أو حقوق الجيران أو حقوق الأرحام أو حقوق المسلمين عامة أو حقوق الفقراء على الأغنياء وبالعكس، ومنها ما ينبهك على ما يجب إزاء الديون للناس عليك وما ينبغى أن تعمله فى الشئون الاقتصادية والمالية، وما ينبغى أن تعامل به أقرانك وأصدقاءك وسائر الناس ومن تستعملهم فى مصالحك، ومنها ما يجمع لك بين جميع مكارم الأخلاق ويصلح أن يكون منهاجاً كاملاً لعلم الأخلاق.

ومنها ما يعلمك كيف تصبر على المكاره والحوادث وكيف تلاقى حالات المرض والصحة، ومنها ما يشرح لك واجبات الجيوش الإسلامية وواجبات الناس معهم.. إلى غير ذلك مما تقتضيه الأخلاق المحمدية والشريعة الإلهية، وكل ذلك بأسلوب الدعاء وحده.

وتمتاز أدعية الإمام فى عدة أمور:

«الأول»: التعريف بالله تعالى وعظمته وقدرته وبيان توحيده وتنزيهه بأدق التعبيرات العلمية، وذلك يتكرر فى كل دعاء بمختلف الأساليب، مثل ماتقرأ فى الدعاءالأول: (الحمد لله الأول بلا أول كان قبله والآخر بلا آخر يكون بعده، الذى قصرت عن رؤيته أبصار الناظرين، وعجزت عن نعته أوهام الواصفين. ابتدع بقدرته الخلق ابتداعاً واخترعهم على مشيئته اختراعاً) فتقرأ دقيق معنى الأول والآخر وتنزه الله تعالى عن أن يحيط به بصر أو

وهم، ودقيق معنى الخلق والتكوين. ثم تقرأ أسلوباً آخر في بيان قدرته تعالى وتدبيره في الدعاء ٦: (الحمد لله الذي خلق الليل والنهار بقوته وميز بينهما بقدرته، وجعل لكل منهما حداً محدوداً، يولج كل واحد منهما في صاحبه ويولج صاحبه فيه، بتقدير منه للعباد فيما يغذوهم به وينشئهم عليه، فخلق لهم الليل ليسكنوا فيه من حركات التعب ونهضات النصب، وجعله لباساً ليلبسوا من راحته ومقامه، فيكون ذلك لهم جماما وقوة لينالوا به لذة وشهوة) إلى آخر ما يذكر من فوائد خلق النهار والليل وما ينبغي أن يشكره الإنسان من هذه النعم.

وتقرأ أسلوباً آخر في بيان أن جميع الأمور بيده تعالى في الدعاء ٧: «يا من تحل به عقد المكاره ويا من يفثأ به حد الشدائد، ويا من يلتمس منه المخرج إلى روح الفرج، ذلت لقدرتك الصعاب، وتسبب بلطفك الأسباب، وجرى بقدرتك القضاء ومضت على إرادتك الأشياء بمشيئتك دون قولك مؤتمرة، وبإرادتك دون نهيك منزجرة».

«الثاني»: بيان فضل الله تعالى على العبد وعجز العبد عن أداء حقه، مهما بالغ في الطاعة والعبادة والإنقطاع إليه تعالى، كما تقرأ في الدعاء ٣٧: «اللهم أن أحداً لا يبلغ عن شكرك غاية إلا حصل عليه من إحسانك ما يلزمه شكراً، ولا يبلغ مبلغاً من طاعتك وإن اجتهد إلا كان مقصراً دون استحقاقك بفضلك، فاشكر عبادك عاجز عن شكرهم وابعدهم مقصر عن طاعتك).

وبسبب عظم نعم الله تعالى على العبد التي لا تتناهى يعجز عن شكره فكيف إذا كان يعصيه مجترئاً، فمهما صنع بعدئذ لا يستطيع أن يكفر عن معصية واحدة، وهذا ما تصوره الفقرات الآتية من الدعاء ١٦: (يا الهي لو بكيت إليك حتى تسقط أشفار عيني، وأنتحبت حتى ينقطع صوتي، وقمت لك حتى تنتشر قدماي، وركعت لك حتى ينخلع صلبي، وسجدت لك حتى تتفقأ حدقتاي، وأكلت تراب الأرض طول عمري، وشربت ماء الرماد آخر دهري، وذكرتك في خلال ذلك حتى يكل لساني، ثم لم أرفع طرفي إلى آفاق السماء استحياء منك ما استوجبت بذلك محو سيئة واحدة من سيئاتي).

«الثالث»: التعريف بالثواب والعقاب والجنة والنار وأن ثواب الله تعالى كله تفضل، وأن العبد يستحق العقاب منه بأدنى معصية يجترئ بها، والحجة عليه فيها لله تعالى. وجميع الأدعية السجادية تلهج بهذه النغمة المؤثرة، للإيحاء إلى النفس الخوف من عقابه تعالى والرجاء في ثوابه. وكلها شواهد على ذلك بأساليبها البليغة المختلفة التي تبعث في قلب المتدبر الرعب والفزع من الأقدام على المعصية.

مثل ما تقرأ في الدعاء ٤٦: «حجتك قائمة، وسلطانك ثابت لا يزول، فالويل الدائم لمن جنح عنك، والخيبة الخاذلة لمن خاب منك والشقاء الأشقى لمن اغتر بك. ما أكثر تصرفه في عذابك، وما أطول تردده في عقابك! وما أبعد غياته من الفرج! وما أقنطه من سهولة المخرج! عدلاً من قضائك لا تجور فيه، وانصافاً من حكمك لا تحيف عليه، فقد ظاهرت الحجج وأبليت الأعذار..».

ومثل ما يقرأ في الدعاء ٣١: «اللهم فارحم وحدتي بين يديك، ووجيب قلبي من خشيتك، واضطراب أركاني من هيبتك، فقد أقامتني- يارب- ذنوبي مقام الخزى بفنائك، فإن سكت لم ينطق عني أحد وإن شفعت فلست بأهل الشفاعة».

ومثل ما نقرأ في الدعاء ٣٩: «فإنك أن تكافئني بالحق تهلكني وإلا تغمدني برحمتك توبقني.. وأستحملك من ذنوبي ما قد بهظني حمله وأستعين بك على ما قد فدحني ثقله، فصل على محمد وآله وهب لنفسي على ظلمها نفسي، ووكل رحمتك باحتمال أصري..».

«الرابع»: سوق الداعي بهذه الأدعية إلى الترفع عن مساوئ الأفعال وخسائس الصفات، لتنقية ضميره وتطهير قلبه، مثل ما تقرأ في الدعاء ٢٠: «اللهم وفر بلطفك نيتي وصحح بما عندك يقيني، واستصلح بقدرتك ما فسد مني».

«اللهم صل على محمد وآل محمد ومتعني بهدى صالح لا أستبدل به وطريقة حق لا أزيغ عنها، ونية رشد لا أشك فيها».

«اللهم لا تدع خصلة تعاب مني إلا أصلحتها، ولا عائبة أؤنب بها إلا حسنتها، ولا أكرومة في ناقصة إلا أتممتها».

«الخامس»: الإيحاء إلى الداعي بلزوم الترفع عن الناس وعدم التذلل لهم، وألا يضع حاجته عند أحد غير الله، وأن الطمع بما في أيدي الناس من أخس ما يتصف به الإنسان، مثل ما تقرأ في الدعاء ٢٠: «ولاتفتني بالاستعانة بغيرك إذا اضطررت، ولا بالخشوع لسؤال غيرك إذا افتقرت، ولا بالتضرع إلى من دونك إذا رهبت، فاستحق بذلك خذلانك ومنعك وأعراضك».

ومثل ما نقرأ في الدعاء ٢٨: «اللهم إني أخلصت بانقطاعي إليك، وصرفت وجهي عمن يحتاج إلى رفدك، وقلبت مسألتي عمن لم يستغن عن فضلك، ورأيت أن طلب المحتاج إلى المحتاج سفه من رأيه وضلة من عقله».

ومثل ما تقرأ في الدعاء ١٣: «فمن حاول سد خلته من عندك وأم صرف الفقر عن نفسه بك، فقد طلب حاجته في مظانها وأتى طلبته من وجهها. ومن توجه بحاجته إلى أحد من خلقك أو جعله سبب نجاحها دونك، فقد تعرض للحرمان واستحق منك فوت الإحسان».

«السادس»: تعلم الناس وجوب مراعاة حقوق الآخرين ومعاونتهم والشفقة والرأفة من بعضهم لبعض، والإيثار فيما بينهم. تحقيقًا لمعنى الأخوة الإسلامية. مثل ما تقرأ في الدعاء ٣٨: «اللهم إني أعتذر إليك من مظلوم ظلم بحضرتي فلم أنصره، ومن معروف أسدي إلى فلم أشكره، ومن مسيء اعتذر إلى فلم أعذره، ومن ذي فاقة سألني فلم أوثره، ومن حق ذي حق لزمني لمؤمن فلم أوفره، ومن عيب مؤمن ظهر لي فلم أستره..». إن هذا الاعتذار من أبدع ما ينبه النفس إلى ما ينبغي عمله من هذه الأخلاق الإلهية العالية.

وفي الدعاء ٣٩ ما يزيد على ذلك، فيعلمك كيف يلزمك أن تعفو عمن أساء إليك ويحذرك من الانتقام منه، ويسمو بنفسك إلى مقام القديسين «اللهم وأيما عبد نال مني ما حظرت عليه وانتهكت مني ما حجرت عليه، فمضى بظلامتي ميتاً أو حصلت لي قبله حياً. فاغفر له ما ألم به مني، وأعف له عما أدبر به عني، ولا تقفه على ما أرتكب في، ولا تكشفه عما اكتسب بي، واجعل ما سمحت به من العفو عنهم وتبرعت من الصدقة عليهم أزكى صدقات المتصدقين وأعلى صلات المتقربين، وعوضني من عوفي عنهم عفوك ومن دعائي لهم رحمتك، حتى يسعد كل واحد منا بفضلك».

ما أبدع هذه الفقرة الأخيرة وما أجمل وقعها في النفوس الخيرة لتنبيهها على لزوم سلامة النية مع جميع الناس وطلب السعادة لكل أحد حتى من يظلمه ويعتدي عليه. ومثل هذا كثير في الأدعية السجادية وما أكثر ما فيها من هذا النوع من التعاليم السماوية المهذبة لنفوس البشر لو كانوا يهتدون.

٣٦- عقيدتنا في زيارة القبور

ومما امتازت به الإمامية بزيارة القبور «قبور النبي والأئمة عليهم الصلاة والسلام» وتشييدها وإقامة العمارات الضخمة عليها، ولأجلها يضحون بكل غال ورخيص عن إيمان وطيب نفس.

ومرد كل ذلك إلى وصايا الأئمة، وحثهم شيعتهم على الزيارة، وترغيبهم فيما لها من الثواب الجزيل عند الله تعالى، باعتبار أنها من أفضل الطاعات والقربات بعد العبادات الواجبة، وباعتبار أن هاتيك القبور من خير المواقع لاستجابة الدعاء والانقطاع إلى الله

تعالى. وجعلوها أيضاً من تمام الوفاء بعهود الأئمة، (إذ أن لكل أمام عهداً فى عنق أوليائه وشيعته، وأن من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم، فمن زارهم رغبة فى زيارتهم وتصديقاً بما رغبوا فيه كان أئمتهم شفعائهم يوم القيامة[1].

وفى زيارة القبور من الفوائد الدينية والاجتماعية ما تستحق العناية من أئمتنا، فإنها فى الوقت الذى تزيد من رابطة الولاء والمحبة بين الأئمة وأوليائهم، وتجدد فى النفوس ذكر مآثرهم وأخلاقهم وجهادهم فى سبيل الحق، تجمع فى مواسمها أشتات المسلمين المتفرقين على صعيد واحد، ليتعارفوا ويتآلفوا، ثم تطبع فى قلوبهم روح الانقياد إلى الله تعالى والإنقطاع إليه وطاعة أوامره، وتلقنهم فى مضامين عبارات الزيارات البليغة الواردة عن آل البيت حقيقة التوحيد والاعتراف بقدسية الإسلام والرسالة المحمدية، وما يجب على المسلم من الخلق العالى الرصين والخضوع إلى مدبر الكائنات وشكر آلائه ونعمه، فهى من هذه الجهة تقوم بنفس وظيفة الأدعية المأثورة التى تقدم الكلام عليها، بل بعضها يشتمل على أبلغ الأدعية وأسماها كزيارة (أمين الله) وهى الزيارة المروية عن الإمام «زين العابدين» عليه السلام حينما زار قبر جده «أمير المؤمنين» عليه السلام.

كما تفهم هذه الزيارات المأثورة مواقف الأئمة عليهم السلام وتضحياتهم فى سبيل نصرة الحق وأعلاء كلمة الدين وتجردهم لطاعة الله تعالى، وقد وردت بأسلوب عربى جزل، وفصاحة عالية، وعبارات سهلة يفهمها الخاصة والعامة، وهى محتوية على أسمى معانى التوحيد ودقائقه والدعاء والابتهال إليه تعالى. فهى بحق من أرق الأدب الدينى بعد القران الكريم ونهج البلاغة والأدعية المأثورة عنهم، إذ أودعت فيها خلاصة معارف الأئمة عليهم السلام فيما يتعلق بهذه الشئون الدينية والتهذيبية.

ثم أن فى آداب أداء الزيارة أيضاً من التعاليم والإرشاد ما يؤكد من تحقيق تلك المعانى الدينية السامية: من نحو رفع معنوية المسلم وتنمية روح العطف على الفقير، وحمله على حسن العشرة والسلوك والتحبب إلى مخالطة الناس. فإن من آدابها ما ينبغى أن يصنع قبل البداء بالدخول فى (المرقد المطهر) وزيارته.

ومنها ما ينبغى أن يصنع فى أثناء الزيارة وفيما بعد الزيارة. ونحن هنا نعرض بعض هذه الآداب للتنبيه على مقاصدها التى قلناها:

١- من آدابها أن يغتسل الزائر قبل الشروع بالزيارة ويتطهر، وفائدة ذلك فيما نفهمه

---

(١) من قول الإمام الرضا عليه السلام. راجع كامل الزيارات لابن قولويه ص١٢٢.

واضحة، وهى أن ينظف الإنسان بدنه من الأوساخ ليقيه من كثير من الأمراض والأدواء، ولئلا يتأفف من روائحه الناس[1]، وأن يطهر نفسه من الرذائل. وقد ورد فى المأثور أن يدعو الزائر بعد الإنتهاء من الغسل لغرض تنبيهه على تلكم الأهداف العالية فيقول: «اللهم اجعل لى نوراً وطهوراً وحرزاً كافياً من كل داء وسقم ومن كل آفة وعاهة، وطهر به قلبى وجوارحى وعظامى ولحمى ودمى وشعرى وبشرى ومخى وعظمى وما أقلت الأرض منى، واجعل لى شاهداً يوم حاجتى وفقرى وفاقتى».

٢- أن يلبس أحسن وأنظف ما عنده من الثياب، فإن فى الإناقة فى الملبس فى المواسم العامة ما يحبب الناس بعضهم إلى بعض ويقرب بينهم ويزيد فى عزة النفوس والشعور بأهمية الموسم الذى يشترك فيه.

ومما ينبغى أن نلفت النظر إليه فى هذا التعليم أنه لم يفرض فيه أن يلبس الزائر أحسن الثياب على العموم، بل يلبس أحسن ما يتمكن عليه. إذ ليس كل أحد يستطيع ذلك وفيه تضييق على الضعفاء لا تستدعيه الشفقة فقد جمع هذا الأدب بين ما ينبغى من الأناقة وبين رعاية الفقير وضعيف الحال.

٣- أن يتطيب ما وسعه الطيب، وفائدته كفائدة أدب لبس أحسن الثياب.

٤- أن يتصدق على الفقراء بما يعن له أن يتصدق به. ومن المعلوم فائدة التصدق فى مثل هذه المواسم، فإن فيه معاونة المعوزين وتنمية العطف عليهم.

٥- أن يمشى على سكينة ووقار غاضاً من بصره. وواضح ما فى هذا من توقير للحرم والزيارة وتعظيم للمزور وتوجه إلى الله تعالى وانقطاع إليه، مع ما فى ذلك من اجتناب مزاحمة الناس ومضايقتهم فى المرور وعدم إساءة بعضهم إلى بعض.

٦- أن يكبر بقول: «الله أكبر» ويكرر ذلك ما شاء. وقد تحدد فى بعض الزيارات إلى أن تبلغ المائة. وفى ذلك فائدة أشعار النفس بعظمة الله وأنه لا شىء أكبر منه. وأن الزيارة ليست إلا لعبادة الله وتعظيمه وتقديسه فى إحياء شعائر الله وتأييد دينه.

٧- وبعد الفراغ من الزيارة للنبى أو الإمام يصلى ركعتين على الأقل، تطوعاً وعبادة لله تعالى ليشكره على توفيقه إياه، ويهدى ثواب الصلاة إلى المزور. وفى الدعاء المأثور الذى يدعو به الزائر بعد هذه الصلاة ما يفهم الزائر، أن صلاته وعمله إنما هو لله وحده وأنه لا

(١) قال أمير المؤمنين عليه السلام: «تنظفوا بالماء من الريح المنتنة وتعهدوا أنفسكم، فإن الله يبغض من عباده القاذوره الذى يتأفف من جلس إليه» تحف العقول ص٢٤.

يعبد سواه، وليست الزيارة إلا نوع من التقرب إليه تعالى زلفى، إذ يقول:

«اللهم لك صليت ولك ركعت ولك سجدت وحدك لا شريك لك، لأنه لا تكون الصلاة والركوع والسجود إلا لك، لأنك أنت الله لا إله إلا أنت. اللهم صلى على محمد وآل محمد، وتقبل منى زيارتى وأعطنى سؤلى بمحمد وآله الطاهرين».

وفى هذا النوع من الأدب ما يوضح لمن يريد أن يفهم الحقيقة عن مقاصد الأئمة وشيعتهم تبعاً لهم فى زيارة القبور، وما يلقم المتجاهلين حجراً حينما يزعمون أنها عندهم من نوع عبادة القبور والتقرب إليه والشرك بالله. وأغلب الظن أن غرض أمثال هؤلاء هو التزهيد فيما يجلب لجماعة الأمامية من الفوائد الاجتماعية الدينية فى مواسم الزيارات، إذ أصبحت شوكة فى أعين أعداء آل بيت محمد، وإلا فما نظنهم يجهلون حقيقة مقاصد آل البيت فيها. حاشا أولئك الذين اخلصوا لله نياتهم وتجردوا له فى عباداتهم، وبذلوا مهجهم فى نصرة دينه أن يدعوا الناس إلى الشرك فى عبادة الله.

٨- ومن آداب الزيارة (أن يلزم للزائر حسن الصحبة لمن يصحبه وقلة الكلام إلا بخير، وكثرة ذكر الله[1]، والخشوع وكثيرة الصلاة والصلاة على محمد وآل محمد، وأن يغض من بصره، وأن يعدو إلى أهل الحاجة من أخوانه إذا رأى منقطعاً، والمواساة لهم، والورع عما نهى عنه وعن الخصومة وكثرة الإيمان والجدال الذى فيه الإيمان)[2].

ثم أنه ليست حقيقة الزيارة إلا السلام على النبى أو الإمام باعتبار أنهم «أحياء عند ربهم يرزقون»، فهم يسمعون الكلام ويردون الجواب: ويكفى أن يقول فيها مثلاً: (السلام عليك يا رسول الله) غير أن الأولى أن يقرأ فيها المأثور الوارد من الزيارات عن آل البيت، لما فيها- كما ذكرنا- من المقاصد العالية والفوائد الدينية، مع بلاغتها وفصاحتها، وذلك مع فيها من الأدعية العالية التى يتجه بها الإنسان إلى الله تعالى وحده.

* * *

(١) ليس المراد من كثرة ذكر الله تكرار التسبيح والتكبير ونحوهما فقط، بل المراد ما ذكره الصادق عليه السلام فى بعض الحديث فى تفسير ذكر الله كثيراً أنه قال: «أما أنى لا أقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، وإن كان هذا أو ذاك ولكن ذكر الله فى كل موطن إذا هجمت على طاعة أو معصية».

(٢) راجع كامل الزيارات ص١٣١.

٣٧- عقيدتنا فى معنى التشيع عند آل البيت

أن الأئمة من آل البيت عليهم السلام لم تكن لهم همة- بعد أن انصرفوا عن أن يرجع أمر الأمة إليهم- إلا تهذيب المسلمين وتربيتهم تربية صالحة كما يريدها الله تعالى منهم، فكانوا مع من يواليهم ويأتمنونه على سرهم يبذلون قصارى جهدهم فى تعليمه الأحكام الشرعية وتلقينه المعارف المحمدية، ويعرفونه ما له وما عليه.

ولا يعتبرون الرجل تابعاً وشيعة لهم إلا إذا كان مطيعاً لأمر الله مجانباً لهواه آخذاً بتعاليمهم وإرشاداتهم. ولا يعتبرون حبهم وحده كافياً للنجاة كما قد يمنى نفسه بعض من يسكن إلى الدعة والشهوات ويلتمس عذراً فى التمرد على طاعة الله سبحانه. أنهم لا يعتبرون حبهم وولاءهم منجاة إلا إذا اقترن بالأعمال الصالحة، وتحلى الموالى لهم بالصدق والأمانة والورع والتقوى.

«يا خيثمة! أبلغ إلينا أنه لا نغنى عنهم من الله شيئًا إلا بعمل، وأنهم لن ينالوا ولايتنا إلا بالورع، وأن أشد الناس حسرة يوم القيامة من وصف عدلاً ثم خالفه إلى غيره»(١)

بل هم يريدون من أتباعهم أن يكونوا دعاة للحق وأدلاء على الخير والرشاد، ويرون أن الدعوة بالعمل أبلغ من الدعوة باللسان: «كونوا دعاة للناس بالخير بغير ألسنتكم، ليروا منكم الاجتهاد والصدق والورع»(٢).

ونحن نذكر لك الآن بعض المحاورات التى جرت لهم مع بعض أتباعهم، لتعرف مدى تشديدهم وحرصهم على تهذيب أخلاق الناس:

١- محاورة أبى جعفر الباقر عليه السلام مع جابر الجعفى(٣):

«يا جابر! يكتفى من ينتحل «التشيع» أن يقول بحبنا أهل البيت! فو الله ما (شيعتنا) إلا من اتقى الله وأطاعه».

«وما كانوا يعرفون إلا بالتواضع، والتخشع، والأمانة، وكثرة ذكر الله، والصوم والصلاة، والبر بالوالدين، والتعاهد للجيران من الفقراء وأهل المسكنة والغارمين والأيتام، وصدق الحديث، وتلاوة القرآن، وكف الألسن عن الناس إلا من خير، وكانوا أمناء عشائرهم فى الأشياء».

---

(١) أصول الكافى كتاب باب زيارة الإخوان.
(٢) نفس المصدر باب الورع.
(٣) نفس المصدر باب الطاعة والتقوى.

«فاتقوا الله واعملوا لما عند الله! ليس بين الله وبين أحد قرابه. أحب العباد إلى الله عز وجل أتقاهم وأعملهم بطاعته»[1].

«يا جابر والله ما تتقرب إلى الله تبارك وتعالى إلا بالطاعة، وما معنا براءة من النار، ولا على الله لأحد من حجة من كل لله مطيعا فهو لنا ولى ومن كان لله عاصا فهو لنا عدو، وما تنال ولا تنال إلا بالعمل والورع».

٢- محاورة أبى جعفر أيضاً مع سعيد بن الحسن[٢]:

أبو جعفر: أيجئ أحدكم إلى أخيه فيدخل يده فى كيسه فيأخذ حاجته فلا يدفعه؟

سعيد: ما أعرف ذلك فينا.

أبو جعفر: فلا شىء إذن.

سعيد: فالهلاك إذن.

أبو جعفر: إن القوم لا يعطوا أحلامهم بعد.

٣- محاورة أبى عبد الله الصادق (ع) مع أبى الصباح الكنانى[٣]:

الكنانى: لأبى عبد الله: ما نلقى من الناس فيك؟!

أبو عبد الله: وما الذى تلقى من الناس؟

الكنانى: لا يزال يكون بيننا وبين الرجل الكلام، فيقول: جعفرى خبيث.

أبو عبد الله: يعيركم الناس بى؟!

الكنانى: نعم!

أبو عبد الله: ما أقل والله من يتبع جعفرا منكم! إنما أصحابى من أشتد ورعه، وعمل لخالقه، ورجا ثوابه. هؤلاء أصحابى!

٤- ولأبى عبد الله عليه السلام كلمات فى هذا الباب نقتطف منها ما يلى:

أ- (ليس منا- ولا كرامة- من كان فى مصر فيه مائة ألف أو يزيدون، وكان فى ذلك

---

(١) وبهذا المعنى قال أمير المؤمنين فى خطبته القاصعة: «أن حكمه فى أهل السماء وأهل الأرض واحد، وما بين الله وبين أحد من خلقه هوادة فى إباحة حمى حرمه على العالمين».

(٢) أصول الكافى كتاب الإيمان: باب حق المؤمن على أخيه.

(٣) نفس المصدر باب الورع.

المصر أحد أورع منه).

ب- (أنا لا نعد الرجل مؤمنا حتى يكون لجميع أمرنا متبعا ومريدا وإلا وأن من اتباع أمرنا وارداته الورع. فتزينوا به يرحمكم الله).

جـ- (ليس من شيعتنا من لا تتحدث المخدرات بورعه فى خدورهن، وليس من أوليائنا من هو فى قرية فيها عشرة آلاف رجل فيهم خلق لله أورع منه).

د- (إنما شيعة «جعفر» من عف بطنه وفرجه واشتد جهاده وعمل لخلاقه ورجا ثوابه وخاف عقابه. فإذا رأيت أولئك فأولئك شيعة جعفر).

٣٨- عقيدتنا فى الجور والظلم

من أكبر ما كان يأخذه الأئمة عليهم السلام على الإنسان من الذنوب: الظلم والعدوان على الغير، وذلك اتباعاً لما جاء فى القرآن الكريم من استنكار الظلم، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ﴾ (إبراهيم:٤٢).

وقد جاء فى كلام أمير المؤمنين عليه السلام ما يبلغ الغاية فى تصوير الظلم، كقوله فى نهج البلاغة برقم ٢١٩: (واللّه لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصى اللّه فى نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت). وهذا غاية ما يمكن أن يتصوره الإنسان فى التعفف عن الظلم والحذر من الجور واستنكاره. أنه لا يظلم «نملة» فى قشرة شعيرة وأن أعطى الأقاليم السبعة. فكيف حال من يلغ فى دماء المسلمين وينهب أموالهم ويستهين فى أعراضهم وكراماتهم؟ كيف يكون قياسه إلى فعل أمير المؤمنين؟ وكيف تكون منزلته من فقهه صلوات اللّه عليه؟ أن هذا هو الأدب الإلهى الرفيع الذى يتطلبه الدين من البشر.

نعم! أن الظلم من أعظم ما حرم اللّه تعالى، فلذا أخذ من أحاديث آل البيت وأدعيتهم المقام الأول فى ذمه وتنفير أتباعهم عنه.

وهذه سياستهم عليهم السلام، وعليها سلوكهم حتى مع من يعتدى عليهم، وقصة الإمام الحسن عليه السلام معروفة فى حلمه عن الشامى الذى اجترأ عليه وشتمه، فلاطفه الإمام وعطف عليه، حتى أشعره بسوء فعلته، وقد قرأت آنفاً فى دعاء سيد الساجدين من الأدب الرفيع فى العفو عن المعتدين وطلب المغرفة لهم. وهو غاية ما يبلغه السمو النفسى والإنسانية الكاملة، وإن كان الاعتداء على الظالم بمثل ما اعتدى جائزًا فى الشريعة وكذا

الدعاء عليه جائز مباح، ولكن الجواز شيء، والعفو الذي هو من مكارم الأخلاق شيء آخر، بل عند الأئمة أن المبالغة في الدعاء على الظالم قد تعد ظلماً، قال الصادق عليه السلام (أن العبد ليكون مظلوما فما يزال يدعو حتى يكون ظالما) أي حتى يكون ظالماً في دعائه على الظالم بسبب كثرة تكراره. يا سبحان الله! أيكون الدعاء على الظالم إذا تجاوز الحد ظلما؟ إذا ما حال من يبتدئ بالظلم والجور، ويعتدي على الناس، أو ينهش أعراضهم، أو ينهب أموالهم أو يشي بهم عند الظالمين، أو يخدعهم فيورطهم في المهلكات أو ينبزهم ويؤذيهم، أو يتجسس عليهم؟ ما حال أمثال هؤلاء في فقه آل البيت عليهم السلام؟ أن أمثال هؤلاء أبعد الناس عن الله تعالى، وأشدهم إثماً وعقاباً، وأقبحهم أعمالاً وأخلاقاً.

٣٩- عقيدتنا في التعاون مع الظالمين

ومن خطر الظلم وسوء مغبته أن نهى الله تعالى عن معاونة الظالمين والركون إليهم ﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنصَرُونَ﴾ (هود: ١١٣).

هذا هو أدب القرآن الكريم، وهو أدب آل البيت عليهم السلام، وقد ورد عنهم ما يبلغ الغاية من التنفير عن الركون إلى الظالمين، والاتصال بهم ومشاركتهم في أي عمل كان ومعاونتهم، ولو بشق تمرة.

ولا شك أعظم ما مني به الإسلام والمسلمون هو التساهل مع أهل الجور، والتغاضي عن مساوئهم، والتعامل معهم، فضلاً عن ممالاتهم ومناصرتهم وأعانتهم على ظلمهم. وما جر الويلات على الأمة الإسلامية إلا ذلك الانحراف عن جدد الصواب والحق، حتى ضعف الدين بمرور الأيام، فتلاشت قوته. ووصل إلى ما هو عليه اليوم، فعاد غريباً. وأصبح المسلمون- أو ما يسمون أنفسهم بالمسلمين- وما لهم من دون الله أولياء ثم لا ينصرون حتى على أضعف أعدائهم وأرذل المجترئين عليهم، كاليهود الأذلاء، فضلاً عن الصليبيين الأقوياء.

لقد جاهد الأئمة عليهم السلام في أبعاد من يتصل بهم عن التعاون مع الظالمين، وشددوا على أوليائهم في مسايرة أهل الظلم والجور وممالأتهم، ولا يحصى ما ورد عنهم في هذا الباب. ومن ذلك ما كتبه الإمام زين العابدين عليه السلام إلى محمد بن مسلم الزهري بعد أن حذره من إعانة الظلمة على ظلمهم: (أو ليس بدعائهم إياك حين دعوك جعلوك قطباً أداروا بك رحى مظالمهم، وجسرا يعبرون عليك إلى بلاياهم، وسلما إلى

ضلالتهم، داعياً إلى فيهم، سالكاً سبيلهم.. يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهال إليهم.. فلم يبلغ أخصى وزرائهم ولا أقوى أعوانهم إلا دون ما بلغت من إصلاح فسادهم، واختلاف الخاصة والعامة إليهم. فما أقل ما أعطوك في قدر ما أخذوا منك، وما أيسر ما عمروا لك في جنبْ ما خربوا عليك. فانظر لنفسك، فإنه لا ينظر لها غيرك، وحاسبها حساب رجل مسئول..)(١).

ما أعظم كلمة (وحاسبها حساب رجل مسئول)، فإن الإنسان حينما يغلبه هواه أستهين في أغوار مكنون سره بكرامه نفسه، بمعنى أنه لا يجده مسئولاً عن أعماله، ويستحقر ما يأتي به من أفعال، ويتخيل أنه ليس بذلك الذى يحسب له الحسب على ما يرتكبه ويقترفه أن هذا من أسرار النفس الإنسانية الأمارة. فأراد الإمام أن ينبه الزهرى على هذا السر النفساني في دخيلته الكامنة؛ لئلا يغلب عليه الوهم فيفرط في مسئوليته عن نفسه.

وأبلغ من ذلك في تصوير حرمة معاونة الظالمين حديث صفوان الجمال مع الإمام موسى الكاظم عليه السلام، وقد كان من شيعته ورواة حديثه الموثقين.

قال- حسب رواية الكشي في رجاله بترجمة صفوان-: دخلت عليه، فقال لي: يا صفوان كل شيء منك حسن جميل، خلا شيئاً واحداً.

قلت: جعلت فداك! أي شيء؟

قال: كراك جمالك من هذا الرجل (يعني هارون).

قلت: والله ما أكريته أشراً ولا بطراً، ولا للصيد، ولا للهو، ولكن أكريته لهذا الطريق (يعني طريق مكة) ولا أتولاه بنفسي.. ولكن أبعث معه غلماني.

قال: يا صفوان أيقع كراك عليهم؟

قلت: نعم جعلت فداك.

قال: أتحب بقاهم حتى يخرج كراك؟

قلت: نعم.

قال: فمن أحب بقاهم فهو منهم، ومن كان منهم فهو كان ورد النار.

---

(١) راجع تحف العقول ص٦٦.

قال صفوان: فذهبت وبعت جمالى عن آخرها.

فإذا كان نفس حب حياة الظالمين وبقائهم بهذه المنزلة، فكيف بمن يستعينون به على الظلم ويؤيدهم فى الجور، وكيف حال من يدخل فى زمرتهم أو يعمل بأعمالهم أو يواكب قافلتهم أو يأتمر بأمرهم.

٤٠- عقيدتنا فى الوظيفة فى الدولة الظالمة

إذا كانت معاونة الظالمين ولو بشق تمرة، بل حب بقائهم، من أشد ما حذر منه الأئمة عليهم السلام، فما حال الاشتراك معهم فى الحكم والدخول فى وظائفهم وولاياتهم، بل ما حال من يكون من جملة المؤسسين لدولتهم، أو من كان من أركان سلطانهم والمنغمسين فى تشييد حكمهم (وذلك أن ولاية الجائر دروس الحق كله، وإحياء الباطل كله، وإظهار الظلم والجور والفساد) كما جاء فى حديث تحف العقول عن الصادق عليه السلام.

غير أنه ورد عنهم عليهم السلام جواز ولاية الجائر، إذا كان فيها صيانة العدل وإقامة حدود الله، والإحسان إلى المؤمنين، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (أن لله فى أبواب الظلمة من نور الله به البرهان، ومكن له فى البلاد، فيدفع بهم عن أوليائه، ويصلح بهم أمور المسلمين.. أولئك هم المؤمنون حقا، أولئك منار الله فى أرضه، أولئك نور الله فى رعيته).. كما جاء فى الحديث عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام.. وفى هذا الباب أحاديث كثيرة توضح النهج الذى ينبغى أن يجرى عليه الولاة والموظفون: مثل ما فى رسالة الصادق عليه السلام إلى عبد الله النجاشى أمير الأهواز (راجع الوسائل- كتاب البيع- الباب ٧٨).

٤١- عقيدتنا فى الدعوة إلى الوحدة الإسلامية

عرف آل البيت عليهم السلام بحرصهم على بقاء مظاهر الإسلام، والدعوة إلى عزته، ووحدة كلمة أهله، وحفظ التآخى بينهم، ورفع السخية من القلوب والأحقاد من النفوس.

ولا ينسى موقف أمير المؤمنين عليه السلام مع الخلفاء الذين سبقوه، مع تواجده عليهم واعتقاده بغصبهم لحقه، فجاراهم وسالمهم، بل حبس رأيه فى أنه المنصوص عليه بالخلافة، حتى أنه لم يجهر فى حشد عام بالنص إلا بعد أن آل الأمر إليه، فاستشهد بمن بقى من الصحابة عن نص (الغدير) فى يوم (الرحبة) المعروف. وكان لا يتأخر عن الإشارة عليهم فيما يعود على المسلمين أو للإسلام بالنفع والمصلحة، وكم كان يقول عن ذلك العهد: (فخشيت أن أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلما أو هدما).

كما لم يصدر منه ما يؤثر على شوكة حكمهم أو يضعف من سلطانهم أو يقلل من هيبتهم، فانكمش على نفسه وجلس حلس البيت، بالرغم مما كان يشهده منهم. كل ذلك رعاية لمصلحة الإسلام العامة، ورعاية أن لا يرى فى الإسلام ثلما أو هدما، حتى عرف ذلك منه. وكان الخليفة عمر بن الخطاب يقول ويكرر القول: (لا كنت لمعضلة ليس لها أبو الحسن) أو (لولا على لهلك عمر).

ولا ينسى موقف الحسن بن على عليه السلام من الصلح مع معاوية، بعد أن رأى أن الأصرار على الحرب سيديل من ثقل اللّه الاكبر ومن دولة العدل، بل اسم الإسلام إلى آخر الدهر، فتمحى الشريعة الالهية ويقضى على البقية الباقية من آل البيت، ففضل المحافظة على ظواهر الإسلام واسم الدين، وأن سالم معاوية العدو الألد للدين وأهله، والخصم الحقود له ولشيعته، مع ما يتوقع من الظلم والذل له ولأتباعه، وكانت سيوف بنى هاشم وسيوف شيعته مشحوذة تأبى أن تغمد، دون أن تأخذ بحقها من الدفاع والكفاح، ولكن مصلحة الإسلام العليا كانت عنده فوق جميع هذه الاعتبارات.

وأما الحسين الشهيد عليه السلام فلئن نهض فلأنه رأى من بنى أمية أن دامت الحال لهم ولم يقف فى وجههم من يكشف سوء نياتهم، سيمحون ذكر الإسلام ويطيحون بمجده، فأراد أن يثبت للتاريخ جورهم وعدواتهم، ويفضح ما كانوا يبيتونه لشريعة الرسول، وكان ما أراد. ولولا نهضته المباركة لذهب الإسلام فى خبر كان يتلهى بذكره التاريخ كأنه دين باطل، وحرص الشيعة على تجديد ذكراه بشتى أساليبهم إنما هو لإتمام رسالة نهضته فى مكافحة الظلم والجور ولإحياء أمره امتثالاً لأوامر الأئمة من بعده.

ويتجلى لنا حرص آل البيت عليهم السلام على بقاء عز الإسلام، وإن كان ذو السلطة من ألد أعدائهم، فى موقف الإمام زين العابدين عليه السلام من ملوك بنى أمية، وهو الموتور لهم، والمنتهكة فى عهدهم حرمته وحرمه، والمحزون على ما صنعوا مع أبيه وأهل بيته فى واقعة كربلاء، فإنه- مع كل ذلك- كان يدعو فى سره لجيوش المسلمين بالنصر وللإسلام بالعن وللمسلمين بالدعة والسلامة، وقد تقدم أنه كان سلاحه الوحيد فى نشر المعرفة هو الدعاء، فعلم شيعته كيف يدعون للجيوش الإسلامية والمسلمين، كدعائه المعروف بـ «دعاء أهل الثغور» الذى يقول فيه: «اللهم صل على محمد وآل محمد، وكثر عدهم، واشحذ أسلحتهم، وأحسر حوزتهم، وأمنع حومتهم، وألف جمعهم، ودبر أمرهم، وواتر بين ميرهم، وتوحد بكفاية مؤنهم، وأعضدهم بالنصر، وأعنهم بالصبر، والطف لهم فى المكر)

إلى أن يقول- بعد أن يدعوا على الكافرين- : «اللهم وقو بذلك محال أهل الإسلام وحصن به ديارهم، وثمر به أموالهم، وفرغهم عن محاربتهم لعبادتك، وعن منابذتهم للخلوة بك، حتى لا يعبد فى بقاع الأرض غيرك، ولا تعفر لأحد منهم جبهة دونك(١).

وهكذا يمضى فى دعائه البليغ- وهو من أطول أدعيته- فى توجيه الجيوش المسلمة إلى ما ينبغى لها من مكارم الأخلاق وأخذ العدة للأعداء، وهو يجمع إلى التعاليم الحربية للجهاد الإسلامى بيان الغاية منهم وفائدته، كما ينبه المسلمين إل نوع أعدائهم وما يجب أن يتخذوه فى معاملتهم ومكافحتهم، وما يجب عليهم من الانقطاع إلى الله تعالى والانتهاء عن محارمه، والإخلاص لوجهه الكريم فى جهادهم.

وكذلك باقى الأئمة عليهم السلام فى مواقفهم مع ملوك عصرهم، وأ لاقوا منهم أنواع الضغط والتنكيل، فإنهم لما علموا أن دولة الحق لا تعود إليهم انصرفوا إلى تعليم الناس معالم دينهم وتوجيه أتباعهم التوجيه الدينى العالى. وكل الثورات التى حدثت فى عصرهم من العلويين وغيرهم لم تكن عن اشارتهم ورغبتهم، بل كانت كلها مخالفة صريحة لأوامرهم وتشديداتهم، فإنهم كانوا أحرص على كيان الدولة الإسلامية من كل أحد حتى من خلفاء بنى العباس أنفسهم.

وكفى أن نقرأ وصية الإمام موسى بن جعفر عليه السلام لشيعته: (لا تذلوا رقابكم بترك طاعة سلطانكم، فإن كان عادلاً فاسألوا الله بقاءه، وإن كان جائرا فأسألوا الله اصلاحه، فإن صلاحكم فى صلاح سلطانكم، وأن السلطان العادل بمنزلة الوالد الرحيم، فأحبوا له ما تحبون لأنفسكم، وأكرهوا له ما تكرهون لأنفسكم)(٢).

وهذا غاية ما يوصف فى محافظة الرعية على سلامة السلطان أن يحبوا له ما يحبون لأنفسهم، ويكرهون له ما يكرهون لها.

وبعد هذا، فما أعظم تجنى بعض كتاب العصر، إذ يصف الشيعة بأنهم جميعة سرية هدامة، أو طائفة ثورية ناقمة. صحيح أن من خلق الرجل المسلم المتبع لتعاليم آل البيت عليهم السلام. بغض الظلم والظالمين، والأنكماش عن أهل الجور والفسوق، والنظرة إلى أعوانهم وأنصارهم نظرة الاستنكار والاستحقار، ومازال هذا الخلق متغلغلاً فى نفوسهم

---

(١) ما أجمل هذا الدعاء.. وأجدر بالمسلمين فى هذه العصور أن يتلو هذا الدعاء ليعتبروا به وليبتهلوا إلى الله تعالى فى جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم وتنوير عقولهم.

(٢) الوسائل فى كتاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الباب ١٧.

يتوارثونه جيلاً بعد جيل. ولكن مع ذلك ليس من شيمتهم الغدر والختل، ولا من طريقتهم الثورة والانتفاض على السلطة الدينية السائدة باسم الإسلام، لا سراً ولا علناً، ولا يبيحون لأنفسهم الاغتيال أو الوقيعة بمسلم مهما كان مذهبه وطريقته، أخذا بتعاليم أئمتهم عليهم السلام، بل المسلم الذى يشهد الشهادتين، مصون المال محقون الدم، محرم العرض «لا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيب نفسه، بل المسلم أخو المسلم عليه من حقوق الأخوة لأخيه ما يكشف عنه البحث الآتى:

٤٢- عقيدتنا فى حق المسلم على المسلم

أن من أعظم وأجمل ما دعا إليه الدين الإسلامى هو التآخى بين المسلمين على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم ومنازلهم. كما أن من أخس ما صنعه المسلمون اليوم وقبل اليوم هو تسامحهم بالأخذ بمقتضيات هذه الأخوة الإسلامية.

لأن من أيسر مقتضياتها- كما سيجئ فى كلمة الإمام الصادق عليه السلام- أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لنفسه.

أنعم النظر وفكر فى هذه الخصلة اليسيرة فى نظر آل البيت عليهم السلام، فستجد أنها من أشق ما يفرض طلبه من المسلمين اليوم، وهم على مثل هذه الأخلاق الموجودة عندهم البعيدة عن روحية الإسلام، فكر فى هذه الخصلة لو قدر للمسلمين أن ينصفوا أنفسهم ويعرفوا دينهم حقا ويأخذوا بها فقط أن يحب أحدهم لأخيه ما يحب لنفسه- لم شاهدت من أحد ظلما ولا اعتداء، ولا سرقة ولا كذباً، ولا غيبة ولا نميمة، ولا تهمة بسوء ولا قدحاً بباطل، ولا إهانة ولا تجبرا.

بل: إن المسلمين لو وفقوا لإدراك أيسر خصال الأخوة فيما بينهم وعملوا بها لارتفع الظلم والعدوان من الأرض، ولرأيت البشر إخواناً على سرر متقابلين قد كملت لهم أعلى درجات السعادة الاجتماعية ولتحقق حلم الفلاسفة الأقدمين فى المدينة الفاضلة، فما احتاجوا حينما يتبادلون الحب والمودة إلى الحكومات والمحاكم، ولا إلى الشرطة والسجون، ولا إلى قانون للعقوبات وأحكام للحدود والقصاص، ولما خضعوا لمستعمر ولا خنعوا لجبار، ولا استبد بهم الطغاة، ولتبدلت الأرض غير الأرض وأصبحت جنة النعيم ودار السعادة.

أزيدك، أن قانون المحبة لو ساد بين البشر، كما يريده الدين بتعاليم الأخوة- لانمحت من قاموس لغاتنا كلمة (العدل)، بمعنى أنا لم نعد نحتاج إلى العدل وقوانينه حتى نحتاج إلى استعمال كلمته بل كفانا قانون الحب لنشر الخير والسلام، والسعادة والهناء، لأن

الإنسان لا يحتاج إلى استعمال العدل ولا يطلبه القانون منه إلا إذا فقد الحب فيمن يجب أن يعدل معه، أما فيمن يبادله الحب كالولد والأخ إنما يحسن إليه ويتنازل له عن جملة من رغباته فبدافع من الحب والرغبة عن طيب خاطر، لا بدافع العدل والمصلحة.

وسر ذلك الإنسان لا يحب إلا نفسه وما يلائم نفسه، ويستحيل أن يحب شيئاً أو شخصاً خارجاً عن ذاته إلا إذا أرتبط به، وانطبعت فى نفسه منه صورة ملائمة مرغوبة لديه. كما يستحيل أن يضحى بمحض اختياره له، فى رغباته ومحبوباته لأجل شخص آخر لا يحبه ولا يرغب فيه، إلا إذا تكونت عنده عقيدة أقوى من رغباته مثل عقيدة حسن العدل والإحسان. وحينئذ إذ يضحى بإحدى رغباته إنما يضحى لأجل رغبة أخرى أقوى كعقيدته بالعدل إذا حصلت التى تكون جزءا من رغباته، لا بل جزءاً من نفسه.

وهذه العقيدة المثالية لأجل أن تتكون فى نفس الإنسان تتطلب منه أن يسمو بروحه على الاعتبارات المادية، لديك المثال الأعلى فى العدل والإحسان إلى الغير، وذلك بعد أن يعجز أن يتكون فى نفسه شعور الأخوة الصادق والعطف بينه وبين آبناء نوعه.

فأول درجات المسلم التى يجب أن يتصف بها هى أن يحصل عنده الشعور بالأخوة مع الآخرين، فإذا عجز عنها- وهو عاجز على الأكثر لغلبة رغباته الكثيرة وأنانيته- فعليه أن يكون فى نفسه عقيدة فى العدل والإحسان اتباعاً للإرشادات الإسلامية، فإذا عجز عن ذلك فلا يستحق أن يكون مسلماً إلا بالأسم وخرج عن ولاية اللّه، ولم يكن للّه فيه نصيب على حد التعبير الآتى للإمام. والإنسان على الأكثر تطغى عليه شهواته العامة فيكون من أشق ما يعانيه أن يهيئ نفسه لقبول عقيدة العدل، فضلاً عن أن يحصل عليها عقيدة كاملة تفوق بقوتها على شهواته.

فلذلك كان القيام بحقوق الآخوة من أشق تعاليم الدين إذا لم يكن عند الإنسان ذلك الشعور الصادق بالأخوة. ومن أجل هذا أشفق الإمام أبو عبد اللّه الصادق عليه السلام أن يوضح لسائله أكثر مما ينبغى أن يوضح له خشية أن يتعلم ما لا يستطيع أن يعمل به. قال المعلى[1]:

قلت له: ما حق المسلم على المسلم؟

قال أبو عبد الله: له سبع حقوق وواجبات.. ما منهن حق إلا وهو عليه واجب، أن ضيع منها شيئاً خرج من ولاية اللّه وطاعته، ولم يكن للّه فيه نصيب.

(١) راجع الوسائل، كتاب الحج، أبواب أحكام العشرة، الباب ١٢٢ الحديث ٧.

قلت له: جعلت فداك! وما هي؟

قال: يا معلى إني عليك شفيق، أخاف أن تضيع ولا تحفظ، وتعلم ولا تعمل.

قلت: لا قوة إلا بالله.

وحينئذ ذكر الإمام الحقوق السبعة بعد أن قال عن الأول منها: (أيسر حق منها أن تحب له كما تحب لنفسك، وتكره له ما تكره لنفسك).

يا سبحان الله! هذا هو الحق اليسير! فكيف نجد- نحن المسلمين اليوم- يسر هذا الحق علينا؟ شاهدت وجوها تدعى الإسلام ولا تعمل بأيسر ما يفرضه من حقوقه. والأعجب أن يلصق بالإسلام هذا التأخر الذى أصاب المسلمين، وما الذنب إلا ذنب من يسمون أنفسهم بالمسلمين، ولا يعملون بأيسر ما يجب أن يعملوه من دينهم.

ولأجل التاريخ فقط، ولنعرف أنفسنا وتقصيرها، أذكر هذه الحقوق السبعة التى أوضحها الإمام عليه السلام:

١- أن تحب لأخيك ما تحب لنفسك، وتكره له ما تكره لنفسك.

٢- أن تتجنب سخطه، وتتبع مرضاته، وتطيع أمره.

٣- تعينه بنفسك، ومالك، ولسانك ويدك، ورجلك.

٤- أن تكون عينه، ودليله، ومرآته.

٥- أن لا تشبع ويجوع، ولا تروى ويظمأ، ولا تلبس ويعرى.

٦- أن يكون لك خادم وليس لأخيك خادم، فواجب أن تبعث خادمك، فتغسل ثيابه، وتصنع طعامه، وتمهد فراشه.

٧- أن تبر قسمه، وتجيب دعوته، وتعود مريضه، وتشهد جنازته. وإذا علمت له حاجة تبادره إلى قضائها، ولا تلجئه إلى أن يسألكها، ولكن تبادره مباشرة.

ثم ختم كلامه عليه السلام بقوله: «فإذا فعلت ذلك وصلت ولايتك بولايته، وولايته بولايتك».

وبمضمون هذا الحديث روايات مستفيضة عن أئمتنا، جمع قسماً كبيراً منها كتاب الوسائل فى أبواب متفرقة.

وقد يتوهم المتوهم أن المقصود بالأخوة فى أحاديث أهل البيت عليهم السلام خصوص الأخوة بين المسلمين الذين من أتباعهم (شيعتهم خاصة).. ولكن الرجوع إلى رواياتهم كلها

يطرد هذا الوهم، إذ كانوا من جهة أخرى يشددون النكير على من يخالف طريقتهم ولا يأخذ بهداهم، ويكفى أن تقرأ حديث معاوية بن وهب[1].. قال:

(قلت له– أى الصادق عليه السلام–: كيف ينبغى لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا وبين خلطائنا من الناس ممن ليسوا على أمرنا. فقال: تنظرون إلى أئمتكم الذين تقتدون بهم فتصنعون ما يصنعون. فوالله أنهم ليعودون مرضاهم، ويشهدون جنائزهم، ويقيمون الشهادة لهم وعليهم، ويؤدون الأمانة إليهم).

أما الأخوة التى يريدها الأئمة عليهم السلام عن أتباعهم الأحاديث فى فصل تعريف الشيعة. ويكفى أن تقرأ هذه المحاورة بين أبان بن تغلب وبين الصادق عليه السلام من حديث أبان نفسه[2]. قال أبان: كنت أطوف مع أبى عبد الله فعرض لى رجل من أصحابنا كان سألنى الذهاب معه فى حاجته، فأشار إلى، فرآنا أبو عبد الله.

قال: يا أبان إياك يريد هذا؟

قلت: نعم!

قال: هو على مثل ما أنت عليه؟

قلت: نعم!

قال: فاذهب إليه واقطع الطواف.

قلت: وإن كان طواف الفريضة.

قال: نعم.

قال أبان: فذهبت، ثم دخلت عليه بعد، فسألته عن حق المؤمن. فقال: دعه لا ترده! فلم أزل أرد عليه حتى قال: يا أبان تقاسمه شطر مالك، ثم نظر إلى فرأى ما داخلنى فقال: يا أبان أما تعلم أن الله قد ذكر المؤثرين على أنفسهم؟ قلت: بلى، قال: إذًا أنت قاسمته فلم تؤثره إنماتؤثره إذا أنت أعطيته من النصف الآخر!

(أقول): أن واقعنا المخجل لا يطمعنا أن نسمى أنفسنا بالمؤمنين حقاً. فنحن بواد وتعاليم أئمتنا عليهم السلام فى واد آخر. وما داخل نفس أبان يداخل نفس كل قارىء لهذا الحديث، فيصرف بوجهه متناسياً له كأن المخاطب غيره، ولا يحاسب نفسه حساب رجل مسئول.

(١) أصول الكافى، كتاب العشرة، الباب الأول. فهى أرفع من هذه الأخوة الإسلامية، وقد سمعت بعضه.

(٢) راجع الوسائل كتاب الحج، أبواب العشرة، الباب ١٢٢، الحديث ١٦.

المعاد

٤٣- عقيدتنا فى البعث والمعاد

نعتقد أن الله تعالى يبعث الناس بعد الموت فى خلق جديد فى اليوم الموعود به عباده، فيثيب المطيعين ويعذب العاصين، وهذا أمر على جملته وما عليه من البساطة فى العقيدة اتفقت عليه الشرائع السماوية والفلاسفة، ولا محيص للمسلم من الاعتراف به عقيدة قرآنية جاء بها نبينا الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فإن من يعتقد بالله اعتقاداً قاطعاً، ويعتقد كذلك بمحمد رسولاً منه أرسله بالهدى ودين الحق، لابد أن يؤمن بما أخبر به القرآن الكريم من البعث والثواب والعقاب والجنة والنعيم والنار والجحيم. وقد صرح القرآن بذلك ولح إليه بما يقرب من ألف آية كريمة.

وإذا تطرق الشك فى ذلك إلى شخص، فليس إلا لشك يخالجه فى صاحب الرسالة أو وجود خالق الكائنات أو قدرته، بل ليس إلا لشك يعتريه فى أصل الأديان كلها وفى صحة الشرائع جميعها.

٤٤- عقيدتنا فى المعاد الجسمانى

وبعد هذا، فالمعاد الجسمانى بالخصوص ضرورة من ضرورات الدين الإسلامى، دل صريح القرآن الكريم عليها ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ (القيامة:٣)، ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا أَئِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (الرعد:٥)، ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (ق:١٤).

وما المعاد الجسمانى على إجماله إلا إعادة الإنسان فى يوم البعث والنشور ببدنه بعد الخراب، وإرجاعه إلى هيئته الأولى بعد أن يصبح رميماً. ولا يجب الاعتقاد فى تفصيلات المعاد الجسمانى أكثر من هذه العقيدة على بساطتها التى نادى بها القرآن، وأكثر مما

يتبعها من الحساب والصراط والميزان والجنة والنار والثواب والعقاب بمقدار ما جاءت به التفصيلات القرآنية.

(ولا تجب المعرفة على التحقيق التى لا يصلها إلا صاحب النظر الدقيق، كالعلم بأن الأبدان هل تعود بذواتها أو أنما يعود ما يماثلها بهيئات؟ وأن الأرواح هل تعدم كالأجسام أو تبقى مستمرة حتى تتصل بالأبدان عند المعاد؟ وأن المعاد هل يختص بالإنسان أو يجرى على كافة ضروب الحيوان؟ وأن عودها بحكم الله دفعى أو تدريجى. وإذا لزم الاعتقاد بالجنة والنار لا تلزم معرفة وجودهما الآن ولا العلم بأنهما فى السماء أو الأرض أو يختلفان. وكذا إذا وجبت معرفة الميزان لا تجب معرفة أنها ميزان معنوية أو لها كفتان، ولا تلزم معرفة أن الصراط جسم دقيق أو هو الاستقامة المعنوية. والغرض أنه لا يشترط فى تحقيق الإسلام معرفة أنها من الأجسام..)[1].

نعم أن تلك العقيدة فى البعث والمعاد على بساطتها هى التى جاء بها الدين الإسلامى، فإذا أراد الإنسان أن يتجاوزها إلى تفصيلها بأكثر مما جاء فى القرآن، ليقنع نفسه دفعا للشبه التى يثيرها الباحثون والمشككون بالتماس البرهان العقلى أو التجربة الحسية، فإنه إنما يجنى على نفسه ويقع فى مشكلات ومنازعات لا نهاية لها. وليس فى الدين ما يدعو إلى مثل هذه التفصيلات التى حشدت بها كتب المتكلمين والمتفلسفين، ولا ضرورة دينية ولا اجتماعية ولا سياسية تدعو إلى أمثال هاتيك المشاحنات والمقالات المشحونة بها الكتب عبثاً، والتى استنفدت كثيراً من جهود المجادلين وأوقاتهم وتفكيرهم) بلا فائدة.

والشبه والشكوك التى تثار حول تلك التفصيلات يكفى فى ردها قناعتنا بقصور الإنسان عن إدراك هذه الأمور الغائبة عنا والخارجة عن أفقنا ومحيط وجودنا والمرتفعة فوق مستوانا الأرضى، مع علمنا بأن الله تعالى العالم القادر أخبرنا عن تحقيق المعاد ووقوع البعث. وعلوم الإنسان وتجريباته وأبحاثه يستحيل أن تتناول شيئاً لا يعرفه ولا يقع تحت تجربته واختياره إلا بعد موته وانتقاله من هذا العالم عالم الحس والتجربة والبحث. فكيف ينتظر منه أن يحكم باستقلال تفكيره وتجربته بنفى هذا الشىء أو إثباته، فضلاً عن أن يتناول تفاصيله وخصوصياته، إلا إذا اعتمد على التكهن والتخمين أو على الاستبعاد والاستغراب، كما هو من طبيعة خيال الإنسان أن يستغرب كل ما لم يألفه ولم يتناوله علمه

---

(١) مقتبس من كتاب كشف الغطاء، ص٥، للشيخ الكبير كاشف الغطاء.

وحسه، كالقائل المندفع بجهله لاستغراب البعث والمعاد (من يحيى العظام وهى رميم. ولا سند لهذا الاستغراب إلا أنه لم ير ميتاً رميماً قد أعيدت له الحياة من جديد، ولكنه ينسى هذا المستغرب كيف خلقت ذاته لأول مرة، ولقد كان عدما، وأجزاء بدنه رميما تآلفت من الأرض وما حملت ومن الفضاء وما حوى من هنا وهنا، حتى صار بشراً سوياً ذا عقل وبيان ﴿أَوَ لَمْ يَرَ الإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ (يس: ٧٧، ٧٨).

يقال لمثل هذا القائل الذى نسى خلقه نفسه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ (يس: ٧٩). يقال له: أنك بعد أن تعترف بخالق الكائنات وقدرته وتعترف بالرسول وما أخبر به، مع قصور علمك حتى عن إدراك سر خلق ذاتك وسر تكوينك، وكيف كان نموك وانتقالك من نطفة لا شعور لها ولا إرادة ولا عقل إلى مراحل متصاعدة مؤتلفاً من ذرات متباعدة، لبلغ بشراً سوياً عاقلاً مدبراً ذا شعور وإحساس. يقال له: بعد هذا كيف تستغرب أن تعود لك الحياة من جديد بعد أن تصبح رميما، وأنت بذلك تحاول أن تتطاول إلى معرفة ما لا قبل لتجاربك وعلومك بكشفه؟

يقال له لا سبيل حينئذ إلا أن تذعن صاغراً للاعتراف بهذه الحقيقة التى أخبر عنها مدبر الكائنات العالم القدير وخالقك من العدم والرميم. وكل محاولة لكشف ما لا يمكن كشفه ولايتناوله علمك فهى محاولة باطلة، وضرب فى التيه، وفتح للعيون فى الظلام الحالك.

إن الإنسان مع ما بلغ من معرفة فى هذه السنين الأخيرة، فاكتشف الكهرباء والرادار واستخدم الذرة، إلى أمثال هذه الاكتشافات التى لو حدث عنها فى السنين الخوالى لعدها من أول المستحيلات، ومن مواضع التنذر والسخرية أنه مع كل ذلك لم يستطع كشف حقيقة الكهرباء ولا سر الذرة، بل حتى حقيقة إحدى خواصهما وأحد أوصافهما. فكيف يطمع أن يعرف سر الخلقة والتكوين، ثم يترقى فيريد أن يعرف سر المعاد والبعث.

نعم ينبغى للإنسان بعد الإيمان بالإسلام أن يتجنب عن متابعة الهوى، وأن يشغل فيما يصلح أمر آخرته ودنياه، وفيما يرفع قدره عند الله، وأن يتفكر فيما يستعين به على نفسه، وفيما يستقبله بعد الموت من شدائد القبر والحساب بعد الحضور بين يدى الملك العلام، وأن يتقى يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون.

(١) راجع تحف العقول ص٦٦.

عقيدة الإمامة عند الشيعة

١- وجوب نص الإمام وتعيينه.
٢- باب معرفة الإمام والرد عليه.
٣- باب أن الأئمة هم الهداة.
٤- الأئمة ولاة الأمر وهم الناس المحسودون.
٥- مفتريات الإمام الكليني حول الأئمة.
٦- باب أن الأئمة قد أوتو العلم وأثبت في صدورهم.
٧- باب أن الأئمة في كتاب الله إمامان: إمام يدعو إلى الله وإمام يدعو إلى النار.
٨- باب: أن القرآن يهدى للإمام.
٩- الأئمة ورثة العلم يورث بعضهم بعضاً.
١٠- الأئمة ورثوا علم النبى وجميع الأنبياء والأوصياء.
١١- لم يجمع القرآن إلا الأئمة وأنهم يعلمونه كله.
وأبواب أخرى

الإمامة عند الشيعة

من نافلة القول الإشارة هنا إلى موضوع «الإمامة» يعتبر المحور الذى تدور عليه عقائد الشيعة على اختلاف فرقهم، فهى عندهم إحدى دعائم الدين، فلا دين لمن لا يعتقد بإمامة الأئمة من أهل بيت الرسول ﷺ ويضيفون قولهم: إن الله تعالى لا يقبل عمل مسلم إذا لم يكن يؤمن بولاية الأئمة ويطيعهم كطاعته للرسول ويوردون مفهومهم هذا عند تفسير قوله تعالى فى كتابه الكريم: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1] [النساء:٥٩]، وفى ذلك يروى علماء الشيعة عن الإمام جعفر الصادق أن سائلاً عن تأويل هذه الآية فكان جوابه: إيانا عنى بهذا، بنا يعبد الله، وبنا يطاع الله، وبنا يعصى الله، فمن أطاعنا فقد أطاع الله، ومن عصانا فقد عصى الله[2]. وقال أيضًا: سبقت طاعتنا عزيمة من الله إلى خلقه، إنه لا يقبل عملاً من أحد إلا بنا، ولا يرحم أحد إلا بنا، ولا يعذب أحد إلا بنا، فنحن باب الله وحجته، وأمناؤه على خلقه، وحفظ سره، ومستودع علمه، ليس لمن منعنا حقنا فى ماله نصيب[3] والشيعة مجمعون على أن الله سبحانه وتعالى قرن الأئمة بمحكم الكتاب وجعلهم قدوة لأولى الألباب، وسفنًا للنجاة، والعروة الوثقى التى لا انفصام لها، وأمانًا للأمة من الاختلاف إذا عصفت عواصف النفاق، وباب حطة يغفر لمن دخلها، ويستشهدون أيضًا بأقوال أمير المؤمنين على بن أبى طالب التى تضمنتها إحدى خطبه: فأين تذهبون، وأين تؤفكون، والاعلام قائمة، والآيات واضحة، والمنار منصوبة، فأين يتاه بكم، بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم وهم أزمة الحق، وأعلام الدين، وألسنة الصدق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش، أيها الناس خذوها من خاتم النبيين إنه يموت من مات وليس بميت، ويبلى من بلى منا وليس ببال، فلا تقولوا بما لا تعرفون، فإن أكثر الحق فيما تنكرون واعذروا من لا حجة لكم عليه وأنا هو، ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر وأترك فيكم الثقل الأصغر، وركزت فيكم راية الإيمان[4].

---

(١) سورة ٥٩/٤.

(٢) دعائم الإسلام القاضى النعمان ٣٩/١ بحار الأنوار ١٦/٨.

(٣) المصدر نفسه ٧٢/١.

(٤) نهج البلاغة ٨٣/١.

ويأتون بأقوال أخرى وردت فى خطبة ثانية قال عليه السلام فيها نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب، ولا تؤتى البيوت إلا من أبوابها، فمن أتاها من غير أبوابها سمى سارقًا، إلى أن قال فى وصف العترة: فهم كرائم القرآن وهم كنوز الرحمن، إن نطقوا صدقوا، وإن صمتوا لم يسبقوا، فليصدق الرائد أهله وليحضر عقله[1] وقالوا مما يأخذ بالأعناق إلى أهل البيت، ويضطر المؤمن إلى الانقطاع عن الدين إليهم، قول رسول الله ﷺ: **«ألا إن مثل أهل بيتى فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»**[2] وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: **«وإنما أهل بيتى فيكم مثل باب حطة من بنى إسرائيل من دخله غفر له»**[3]. ويذكرون أن الغاية من تشبيه آل البيت بسفينة نوح قولهم: إن من يلجأ إليهم فى الدين ويأخذ فروعه وأصوله عنهم ينجو من عذاب النار، ومن يتخلف يكون كمن يأوى فى «يوم الطوفان» إلى جبل ليقيه من أمر الله، إلا أنه يغرق فى الماء وهذا معناه الجحيم.

ولدى الشيعة عامة نصوص وأحاديث كثيرة خاصة بهم ومن خلال رجال عندهم لا يقبلون غيرهم، وهى أحاديث لا يقرها أهل السنة، ولا يرون صحتها أو صدقها وقد جاء فى بعضها وجوب اتباع العترة الطاهرة دون سواهم، وبما أن على بن أبى طالب هو بنظرهم سيد آل البيت وإمامهم من حيث شخصيته العظيمة، وأنه ولى كل من كان رسول الله وليه فكان لابد عندهم من الرضوخ لما جاء فى هذه الأحاديث دون النظر إلى ماسواها مهما كانت درجة الرجال الذين رووها.

ولابد لنا ونحن فى هذا الصدد من الإتيان على ذكر ما يعتقده الامامية مما نسبوه إلى النبى ﷺ فى يوم «غديرخم» لأن الشيعة عامة يعتقدون بأنه لما دنا أجل رسول الله عليه الصلاة والسلام، ونعيت إليه نفسه، أجمع بأمر الله تعالى على ضوء ما يعتقد الإمامية على المناداة بولاية على فى حجة الوداع على رؤوس الأشهاد لأنه لم يكشف حسب قولهم «بنص الدار» يوم الإنذار، بمكة ولا بغيره من النصوص السرية المتوالية على إمامة على بن أبى طالب من بعده قالوا:

أذن فى الناس قبل موسم الحج وأبلغهم أنه سيحج هذا العام حجة الوداع، ووافاه الناس من كل فج عميق، وخرج من المدينة بنحو مائة ألف أو يزيدون، فلما كان يوم الموقف

(١) نهج البلاغة ٢/٥٨.

(٢) أخرجه الحاكم بالاسناد إلى أبى ذر ٣/١٥١ في صحيحه المستدرك.

(٣) أخرجه الطبرانى في الأوسط أبى سعد ص ٢١٦ من كتابه الأربعين حديثًا.

فى عرفات نادى فى الناس ونصّ على بيعة على ليكون خليفة له وذلك يوم الجمعة المصادف ١٨ ذى الحجة تحت شجرات غدير خم فقال: أيها الناس يوشك أن أدعى فأجيب، وإنى مسؤول وأنكم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون، قالوا: نشهد أنك قد بلغت وجاهدت ونصحت فجزاك الله خيراً، فقال: أليس تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن جنته حق، وأن ناره حق، وأن الموت حق ، وأن البعث حق بعد الموت وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من فى القبور، قالوا: بلى نشهد بذلك، قال: اللهم اشهد، ثم قال: يا أيها الناس، إن الله مولاى، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه، فهذا مولاه، يعنى علياً، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، ثم قال: يا أيها الناس إنى فرضكم، وإنكم واردون على الحوض، حوض أعرض ما بين بصرى إلى صنعاء، فيه عدد النجوم، قدحان من فضة، إنى سائلكم حين تردون على عن الثقلين، كيف تخلفونى فيهما، الثقل الأكبر كتاب الله عز وجل، سبب طرفه بيد الله تعالى، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا، وعترتى أهل بيتى، فإنه قد نبأنى اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا على الحوض.

وفى ضوء تلك الرواية فإن الشيعة جميعاً يعتبرون يوم غدير خم عيد يحتفلون به فى كل عام فى مساجدهم، يؤدون الصلاة فريضة ونافلة، ويتلون القرآن الكريم، والدعاء لله تعالى على إكمال الدين وإتمام النعمة بإمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب.

ويعتبر الشيعة حق على فى الخلافة والإمامة بعد رسول الله ﷺ أمراً لا اختلاف فيه كالشمس فى رابعة النهار لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ۝ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة:٥٥، ٥٦]، ولقد أجمع المفسرون منهم على أن هذه الآية نزلت فى على بن أبى طالب حين تصدق راكعاً فى الصلاة بخاتمه، وقالوا إن الله تعالى قد أثبت فى هذه الآية الولاية لنفسه ولنبيه، ولوليه على نسق واحد، وقالوا إن ولاية الله عامة، وولاية النبى والولى مثلها وعلى أسلوبها، ويعتبرون أن هنالك نصوصاً وأدلة قاطعة، وبراهين ساطعة على أن علياً هو ولى عهد النبى وخليفته من بعده،، ووليه فى الدنيا والآخرة، وقد أثره بذلك على سائر أرحامه، ويدلون أنه أنزله منه منزلة هارون من موسى بقولهم: عندما استخلف النبى على بن أبى طالب على المدينة فى غزوة تبوك قال له الإمام على: أتخلفنى فى النساء والصبيان، فقال ﷺ:

ـ أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى.

وعلى العموم يتحدث عامة الشيعة فى مؤلفاتهم ويوردون أحاديث ونصوص كثيرة فى هذا الباب ويرون وجوب تعيين الإمام فى ضوء تلك الروايات كما يقولون: ما نزل فى أحد من كتاب اللّٰه ما نزل فى على، أنزل فى على ثلاثمائة آية من كتاب اللّٰه، وكل هذه الآيات تدل عندهم على أنه صاحب الحق الشرعى المنصوص عليه فى الخلافة والإمامة بعد النبى ﷺ.

وسنتناول هذا الموضوع بشىء من التفصيل فى الصفحات القادمة.



وجوب نصب الإمام وتعيينه

الإمام: الكلينى صاحب أكبر وأشهر وأوثق كتاب فى عقائد الإمامية وفقههم ظل طوال فترة تاريخية مديدة لا يجرؤ أحد من أهل السنة أن ينقضه خشية أن يرمى بالجهل ولا من الإمامية خوفًا من الرمى بالمروق والردة فضلاً عن البطش والتنكيل، إلى أن قيض اللّه تعالى إمامًا من رموز الإمامية وشرح اللّه صدره للحق وحمل معوله وأقدم على «كسر الصنم» ونقض كتاب «أصول الكافى» وأورد ما فى الكتب المذهبية من الأمور المخالفة للقرآن والعقل ورد عليها ردًا يشفى غليل كل متعطش للحق، وفى الباب الذى نحن بصدده وجوب معرفة الإمام وتعيينه ذهب أية اللّه العظمى السيد أبو الفضل ابن الرضا البرقعى يورد روايات ومقالات الكلينى ويرد عليها، وحتى لا يقال: رجل من العامة، أو الصابئة كما يطلقون على أهل السنة قام لينقض أو ليهدم معتقدات قال بها الأئمة الأعلام نأتى بتصرف فى هذا الباب على ما قام به الرجل الذى كان من أئمة القوم ومن رموزهم ومراجعهم: اية اللّه العظمى السيد أبو الفضل بن الرضا البرقعى.

فماذا يقول؟ فى كتابه «كسر الصنم».

❀ ❀ ❀

باب معرفة الإمام والرد عليه

روى الكلينى ١٤ حديثًا فى هذا الباب يقول أن معرفة الأئمة من أركان الدين وأصوله وفى كل أمر دينى لابد من الرجوع عليهم، ويعلق الإمام أبو الفضل البرقعى ويقول: ويبدو أنه- الكلينى- كان جاهلاً بالقرآن حيث أن القرآن بين أصول العقائد والإيمان والكفر وليس فى آيات اللّٰه شىء من معرفة الإمام والرد إليه.

بل فيه ما يخالف هذه الأخبار المذهبية، لنتساءل هل العلوم الإسلامية يذكرها القرآن أم تذكرها أخبار المتذهبين المحرفين؟! فهل لو لم يكن هؤلاء الرواة الكذابون لم يكن يبقى للإسلام أصول وثقافة؟! قال اللّٰه فى سورة البقرة الآية ٦٢: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ فهما أمران يضمنان النجاة: الإيمان باللّٰه والإيمان باليوم الآخر وفى آية ١٧٧ ذكر اللّٰه كل أصول الإسلام وذكر اللّٰه فى آية ٢٨٤ ماذا يلزم للإيمان وذكر تعالى فى سورة النساء الآية ١٣٦ كل أصول الإسلام والكفر، والإمام نفسه لابد أن يعرف ذلك ويعتقد به ولا فرق فى الإسلام وأصول عقائده بين الإمام والمأموم، ولم يأت فى القرآن نص يخص الإمام، فعلى الناس أن يعرفوا دين الإمام والمأموم، فعلى الناس أن يسعوا لأن يكونوا أئمة للمتقين وذلك بكسب العلم والعمل كما ذكر فى سورة الفرقان، فضلاً عن هذا فما هى طريقة معرفة الإمام؟ على سبيل المثال لنعرف ما اسم الإمام زين العابدين؟ وما اسم أبوه، وكم صلى وماذا عمل؟ هل كان من أرخ لهذه الأشياء وكتب ترجمة الإمام وعرفها للناس فهو شيعى، مع أن الأمر ليس كذلك. وإلا لابد أن يعتبر كل علماء أهل السنة وسائر علماء الأديان من الشيعة!!. ويختم تعليقه بقوله أليس للإسلام عقائد وشريعة يجب معرفتها أم أنه تكفى معرفة الرجال واتباعهم.

ثم يقول نحن نعتقد أن هؤلاء الرواة المختلقين لما شغلوا الناس بمعرفة الأكابر كانوا يهدفون من وراء ذلك هدم أصول الإسلام والإسلام ليس دين عبادة الرجال والسادات والأكابر، بل إنه دين إيمان وعمل. إضافة إلى أنه يقول فى أخبار هذا الباب يجب معرفة الإمام والرد إليه، وهذا مخالف للقرآن ومخالف لعمل سيدنا الأمير رضي الله عنه لأن القرآن يقول

فى سورة النساء الآية ٥٩: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. يعنى ردوه إلى كتاب اللَّه وسنة رسوله لا إلى أولى الأمر، وقال سيدنا الأمير رضي الله عنه فى نزاعة مع معاوية بأنه مستعد أن يرجع إلى كتاب اللَّه. ولم يقل ارجعوا إلى لأنى إمام.

وكذلك قال فى كتابه لمالك الأشتر، فكيف يقول الإمام الصادق إذن ارجعوا إليّ؟! ولقد أظهر الكلينى ورواته الإمام الصادق وسائر الأئمة أنفسهم مخالفين لأمر اللَّه ومفسدين فى الدين وذلك عن طريق هذه الروايات المفتراة التى تقولها عليهم. ثم يعقب على كلام الكلينى بقوله: ويظهر من كتاب الكلينى أن عترة الرسول هدموا دين جدهم إلا أننا نعتبر هذه الروايات كذبًا وافتراءً ويعرج البرقعى على الحديث الأول عند الكلينى فى باب فى معرفة الإمام ويقول: فى متن الحديث الأول: قال السائل ما هى معرفة اللَّه؟ فأجاب الإمام معرفة اللَّه هى محبة على رضي الله عنه والاقتداء به وبأئمة الهدى، ونحن نسأل كيف عرف على نفسه اللَّه تعالى؟ وفى نهج البلاغة يبدو أنه عرف اللَّه دون أن يقتدى بنفسه وعرف القرآن دون أن يذكر اسم أحد من العباد فإما أن هذا الحديث باطل أو أن القرآن ونهج البلاغة باطلان- والعياذ باللَّه-(١).

وأما متن الحديث الثالث فيقول أن معرفة أئمتنا واجبة، نحن نقول إذا كان الأئمة مؤمنين فهل كان عليهم هذا الواجب واجبًا أم لا؟ هل هذا الحديث الذى يقول أى العامة

---

(١) نهج البلاغة أغلبه باطل، وهو فى نسبته إلى على رضي الله عنه موضوع مكذوب، وإن صحت بعض ألفاظه لكن من غير طريق الكتاب قال الذهبى فى ترجمة الشريف المرتضى على بن حسين بن موسى الموسوى (المتوفى سنة ٤٣٦): هو جامع كتاب نهج البلاغة المنسوبة ألفاظه إلي الإمام على (بن أبى طالب)]، ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطل، وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف؛ وقيل: بل جمع أخيه الشريف الرَّى «سير أعلام النبلاء ٥٨٩/١٧-٥٩٠). وقال فى ترجمته ميزان الاعتدال (١٢٤/٣): وهو المهتم بوضع كتاب: نهج البلاغة.. ومن طالع كتابه نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين على رضي الله عنه ففيه السب الصراح والحط علي السيدين أبى بكر وعمر رضى اللَّه عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة، والعبارات التى من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم من بعدهم من المتأخرين، جزم بأن الكتاب أكثره باطل.

وقال ابن تيمية فى منهاج السنة (٥٥/٨-٥٦): فاكثر الخطب التى ينقلها صاحب «نهج البلاغة» كذب على على، وعلى رضي الله عنه أجل وأعلى قدرًا من أن يتكلم بذلك الكلام.. لكن صاحب «نهج البلاغة» وأمثاله أخذوا كثيرًا من كلام الناس فجعلوه من كلام على، ومنه ما يحكي عن على أنه تكلم به، ومنه ما هو كلام حق يليق به أن يتكلم به، ولكن هو فى نفس الأمر من كلام غيره.

(أى: أهل السنة) يعرفون خلفاءهم بوحى من الشيطان ولكن المؤمنين (أى: الشيعة) يدركون حق أئمتهم بوحى من الله!!.

نقول هل معرفة العامة (أهل السنة) بالخلفاء إلا على أساس أنهم مسلمون، فمعرفة الإمام إذن لابد أن تكون كمعرفة العامة للخلفاء، حيث يعتبر المؤمن الإمام مسلمًا ويحبه كسائر أهل الإيمان، وأما الغلو فلماذا؟ وبأى دليل؟.

يقول فى الحديث الرابع، إذا عرف أحد أى إمام من الأئمة ولم يعرف الله فهو ضال وهذا أمر جيد، وبناء عليه فإن أكثر الغلاة ومقلديهم من الرواة من الضالين، فلماذا أيها الكلينى، رويت فى كتابك أحاديثهم.

ويقول الراوى فى الحديث الثامن: من اختار دين الله وسعى فى عبادته ولم يعرف إمامه، فهل من شك فى صحة طريقه وإن كان لا يعرف شخصًا اتخذه مريدوه إمامًا؟ أرأيتم لماذا لا تتبعون الإمام الإلهى وهو القرآن وتتخذون لأنفسكم إمامًا من البشر، ونحن نسأل: أو ليس ذلك الإمام عبدًا لله؟ والحق إن إمام الإمام وإمام المأموم لابد أن يكون القرآن فقط.

ويتضح هنا أن هؤلاء الرواة لم يكن لهم من هم سوى هجر القرآن واتخاذهم إمامًا من البشر ولو كلفهم ذلك أن يختلقوا إمامًا!!

وينتقل أبو الفضل البرقعى مع الكلينى حيث يورد من الأدلة والبراهين الموضوعة والمخلوطة ما يوهم به نفسه وأتباعه بأنه على صواب فيروى الكلينى فى باب فرض طاعة الأئمة سبعة عشر حديثًا وأكثرها من الأحاديث الضعيفة والمرسلة والمجهولة، يقول المجلسى بضعف كل من الثانى والثالث وأما الرابع فهو مرسل والخامس ضعيف، والتاسع ضعيف وأما العاشر والحادى عشر والثانى عشر فمجهولون، والثالث عشر ضعيف، والرابع عشر والخامس عشر مجهولان، والسادس عشر ضعيف والسابع عشر مجهول يقول الإمام أبو الفضل البرقعى وأما رواة هذه الأخبار فهم ناقلو الأخبار فى أكثر أبواب الكافى ومن المستحسن أن تنظروا روايات الحريز (الراوى) فى باب مواليد الأئمة فى الخبر الثامن، وأما على ابن إبراهيم «الراوى الآخر» فهو يقول بتحريف القرآن وأبوه مجهول الحال ولمعلى ابن محمد روايات تخالف القرآن، لاحظوا رواياته فى باب مولد أبى جعفر محمد ابن على الثانى وفى باب مولد أبى الحسن على بن محمد وكذلك فى الأبواب السابقة والتالية له، قد قال عنه علماء الرجال: إنه ضعيف ومضطرب المذهب وستأتى روايته فى باب: أن الأئمة

خلفاء الله، والراوى الآخر هو حسن بن على الوشاء حيث له أحاديث كثيرة مخالفة للقرآن والعقل كما سيأتى فى باب عرض الأعمال، والأخر سيف بن عميرة الذى لعن من قبل الأئمة، والآخر على بن حمزة البطائنى الخان الذى اختلس أموال موسى بن جعفر وأسس مذهب الواقفية، والآخر سهل بن زياد الكذاب المعروف، والآخر منصور بن الحازم صانع الحجة! وغير ذلك من هؤلاء، ولست أدرى ما قيمة روايات يرويها هؤلاء؟! ومتن هذه الأحاديث، فى الحديث الأول أن معرفة الإمام وإطاعته من أفضل الأشياء واستدل بآية: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، وما من أحد يسأل ما هى العلاقة بين هذه الآية وطاعة الإمام. فضلاً عن هذا، هل كان الأئمة معجبين بأنفسهم إلى حد أن يوجبوا طاعتهم ويستدلوا لأنفسهم بآية لا تتعلق بهم. والإمام الباقر نفسه قال إذا وردكم عنا حديث فاسألوا أين ورد هذا فى كتاب الله وفى أى آية (أى ما يؤيده). انظروا باب الرد إلى الكتاب والسنة الحديث الخامس. إن الأئمة كانوا تبعًا لكتاب الله وسنة رسوله ولم يكن لديهم سنة خاصة بهم.

إذن فآية- من يطع الرسول فقد أطاع الله- لا تتعلق بفضيلة الإمام، فضلاً عن هذا ترى من أيّة آية من القرآن استخرج وجوب طاعة الإمام؟ ليس فى القرآ آية كهذه. أجل طاعة ولى الأمر المطبق للكتاب والسنة واجبة ويأتى ذلك فى باب «أولى الأمر» وهم غير الأئمة الإثنا عشر فى الحديث الرابع: استدل على وجوب طاعة الإمام بالآية ٥٤ من سورة النساء ولا علاقة لها بالإمام إطلاقًا وقال الله فى تلك الآية: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ وقد وردت كلمة (آتينا) بصيغة الماضى ولما نزلت هذه الآية لم يكن الأئمةّ موجودين بل الله أعطى الملك والنبوة لآل إبراهيم فى الماضى أمثال سليمان ويعقوب ويوسف وموسى وعيسى عليهم السلام.

ثم يعقب الإمام أبو الفضل البرقعي ويقول وهذه الآية لا تدل على المستقبل، هل الإمام حقًا لا يعرف الماضى من المستقبل؟! أم أن الرواة الوضاعون وضعوا الحديث؟! إضافة إلى ذلك إنكم تقرؤون فى دعاء الندبة وسائر الأدعية وتقولون للأئمة «إنى منتظر لدولتكم ومرتقب، ونصرتى لكم معدة حتى يمكنكم فى أرضه». فيبدوا أن أولئك الأئمة لم يتمكنوا فى الأرض بعد. فكيف قال ذلك الإمام إن أعطانا ملكًا عظيمًا، هل تريدون أن تهدموا القرآن باسم الإمام؟ وتظهروا الإمام على أنه هادم للقرآن؟ يقول أبو الفضل البرقعي رادًا أحاديث الكلينى فى باب الإمامة: يقول فى الحديث السادس: قال الإمام نحن محسودون. فلنسأل

من هم حسادكم؟ ثم يقول نحن الراسخون فى العلم. نقول أولاً: لا يحق للإمام أن يمجد نفسه بهذا القدر، وثانيًا وبنص القرآن لا ينحصر الراسخون فى العلم بالأئمة ولا دليل لهم على ذلك فى الحديث رقم ٧، ١٦ استدل الكلينى على وجوب طاعة الإمام بالآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾... حيث تدل أن المولاة لا تتعلق بوجوب الإطاعة لأن هذه الآية وردت فى سورة المائدة الآية ٥٥ ضمن الآيات التى تقول: ﴿لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ وبعد هذه الآية قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ ﴾ [المائدة:٥٧].

وكل آيات هذه السورة حرب على الكفار من أهل الكتاب وتمنع موالاتهم وفى أثناء ذلك يقول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة:٥٥].

لم ترد كلمة «الراكعون» بعد الصلاة بل وردت بعد الزكاة، أى يدفعون الزكاة برضاهم ورغبتهم. وهم على عكس المنافقين الذين يكرهون تأدية الزكاة. كما قال تعالى فى سورة التوبة الآية ٥٤ بالنسبة لإنفاق المنافقين: ﴿وَلا يُنفِقُونَ إِلاَّ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ [التوبة:٥٤]، معنى الولى هو الصديق ونحن يجب أن لا نغفل عن تناسب الآيات ونجعل كلام اللّٰه لا رابطة بينه ولا قرينة تجمعه. ومن إجل إطاعة الإمام نسقط ما فى القرآن من الفصاحة ونختلق الحديث كما فعل على بن الحكم الكذاب وهو نفسه راوى حديث سلسلة الحمار. وفى مسلسل إسقاط مفتريات الكلينى ذهب البرقعى يرد الحديث الحادى عشر الذى أورده الكافى فى باب الإمام ويقول فى الحديث الحادى عشر: على إن إبراهيم وصالح السندى المجهول يضعان أصول الدين للمسلمين ويقولون إن الإمام الصادق قال: «من عرفنا كان مؤمنًا ومن أنكرنا كان كافرًا ومن لم يعرفنا وينكرنا كان ضالاً» وهذا يخالف القرآن لأن القرآن يقول: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٢]، وفى هذا بيان لأصول الإيمان والكفر وقال تعالى فى سورة النساء الآية ١٣٦: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيدًا﴾.

هل للّٰه أن يبين أصول الإيمان والكفر فى كتابه لرسوله أم لعلى بن إبراهيم وصالح السندى؟! ومعرفة الإمام ليست هى مناط الكفر والإيمان فى كتاب اللّٰه، هل وجود الإمام نفسه من أصول الدين لتكون معرفته من شروط الإسلام؟! أم أن الإمام هو أحد أتباع الدين؟! فى روايته رقم ١٦ جعل للقرآن قيمًا ، وقال منصور بن حازم القرآن: ليس بحجة لأن كل فرقة

تستدل به ولابد أن يكون له قيمًا وهو الإمام. والرد عليهم هو أنهم استدلوا بكلمات الإمام واختلفوا فيها أيضًا، أمثال الصوفية والشيخية والزيدية والواقفية والجعفرية الأصولية والأخبارية و...، وبناء على هذا المنطق لابد أن يكون للإمام قيم، وهو ليس حجة ولعلى الكلينى وعلى بن إبراهيم هما القيمان على الإمام! وأضاف إلى ذلك أن الله جعل القرآن هو الفصل فى الخلافات كما ذكر، وسيدنا الأمير عدّ القرآن حجة كافية كما مرّ فى الحديث ١٧: وأبدل بالآية ٧١ فى سورة الإسراء: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾، وجوب إطاعة الإمام، ولكن الراوى المحرف قد عمل بالتحريف هنا أيضًا، ولم يأت ببقية الآية حيث قال تعالى: ﴿فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء:٧١]، ومعنى الإمام هنا هو لب الأعمال، يعنى أن الناس يحضرون مع أمامهم أى مع سجل أعمالهم. ولست أدرى كيف يتجرأ هؤلاء الرواة على اللعب بالقرآن وتحريفه باسم الإمام وباسم الدين وباسم النقل عن الإمام؟! أى يريدون أن يدعوا أن الإمام أراد أن يفسد كتاب الله ودين جده؟!.

وينتقل الإمام أبو الفضل البرقعى لينقض ما جاء عن الإمام الكلينى فى الكافى من أن الأئمة شهداء الله عز وجل على خلقه فيقول: اعلم أنه روى فى هذا الباب خمسة أحاديث تدل على أن الأئمة شهداء الله على الخلق: يقول آية الله أبو الفضل البرقعى ورواة هذه الأحاديث كلهم فاسدوا العقيدة وضعاف، كسهل بن زياد الكذاب المشهور الملعون، وزياد القندى الذى كان وكيلاً لسيدنا موسى بن جعفر فسرق أمواله أنكر شهادته وأوجد مذهب الواقفية، وكمعلى بن محمد الوشاء، وحس،و بن على الفضال، وسليم بن قيس الهلالى الذى له كتاب ملىء بالكذب، وعلى سبيل أمثاله كتب فى كتابه أن محمد بن أبى بكر وعظ أباه فى حال وفاته، مع أنه لما توفى أبو بكر كان محمد ابن سنتين فكيف يعظ ابن سنتين أباه؟! وكذلك كتب أن سليما عرض خبراً على الإمام حسن، والإمام حسين بعد وفاة معاوية وهما قد صدقا ذلك، وهذا المسكين لم يعرف أن سيدنا الحسين توفى قبل وفاة معاوية بعشر سنين، وهكذا.

وأما متون هذه الأحاديث ففيها استشهاد بالآية ١٤٣ من سورة البقرة تستنتج فيها على أن الإمام شاهد على الخلق ونأتى بالآية لنفضح الكذابين الذين تلاعبوا بالقرآن، يقول تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣]. والظاهر من الآية أنكم تنظرون لأحوال بعضكم وتمنعون المنكر والرسول شاهد عليكم الآن، هذه الشهادة على الناس فى أى وقت؟ طبعًا يكون الفرد حيًا

وفى أثناء الاجتماع، ودليلنا آيات أخرى من القرآن، حيث أن القرآن يصدق بعضه بعضًا: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَـٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ (١١٦) مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة:١١٦-١١٧]، إذن تكون النتيجة أن الأمة الإسلامية تشهد على الناس وتمنعهم عن الفساد ويكون الرسول شاهدًا على الناس مادامت الحياة. لا بعد أن أصبح ميتًا لا يدرى عن هذا العالم شيئًا وفى عالم آخر حيث ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٣٨]، وهى دار السلام.

أما إذا كان عالمًا بأحوال الناس وشاهدًا عليهم فلابد أن يحزن ويأسف، وفى عالم الآخرة لا تكليف على الأنبياء ولا على الناس. وبالإضافة إلى ذلك ما معنى أن يكون الأنبياء والأوصياء شاهدين على أخطاء المخطئين! فضلاً عن أن كلمة الشهادة وردت فى الآية السابقة بنفس المعنى للناس ولرسول الله ﷺ ، والكلمتان لهما معنى واحد. إذن رسول الله ليس ناظرًا بالمعنى الحسى المادى لأعمال الناس بعد وفاته فكيف بالإمام؟! وأراد الكلينى أن يضع الإمام مكان رسول الله ليكون بعد ذلك شاهدًا وناظرًا للخلق ما دامت الحياة على حد قوله! ولذا جمعوا أخبارًا من الوضاعين والكذابين من الغلاة، حتى المجلسى نفسه ضعفهم وعدهم من الذين لا اعتبار لهم. وقال الله تعالى فى سورة الحديد الآية ١٩: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَـٰئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِندَ رَبِّهِمْ﴾.



باب: أن الأئمة هم الهداة

روى الكليني في هذا الباب أربع روايات وضعف المجلسي اثنين منها، وقال بجهالة الآخر، وأما متنه: بين الإمام الآية ٧ من سورة الرعد، للراوي وهذه هي الآية: ﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ههنا قال الإمام: إن عليًا لكل قوم هاد، يقول الإمام أبوالفضل البرقعي وللرد نقول:

أولاً: لابد أن تعرف أن القرآن نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٥]، هل كان الإمام لا يعرف أن اسم علي لم يرد في الآية وفي آية مناسبة جعل عليًا هاديًا لكل قوم، أليس النبي هو الهادي إذا لم يكن النبيّ هو الهادي كيف يكون علي هو الهادي؟، هل هو أعلى مقامًا من النبي؟.

وعلينا هنا أن ننبه إلى أن الرد هذا على مفتريات الإمام الكليني بلسان وقام رجل كان في معظم أوطار حياته آية عظمى من آيات المذهب وأئمته، غير أن الله تعالى شرح صدره للحق فجأر به ولم يخش من الملامة، إنه يسترسل في الرد على مزاعم الكليني في أن الأئمة هم الهداة فيقول أخبرونا من الذين هداهم علي ولم يهدهم النبي ﷺ. أن الكفار طلبوا المعجزة من النبي وبأي مناسبة قال الله جوابًا للكفار أن عليًا هو الهادي. وبالإضافة على ذلك جعل اللّه من واجب الأمة الإسلامية الأمر بالمعروف والدعوة إلى الخير والهداية، هذه الوظيفة لا تنحصر بعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إذن لأي سبب حصروا الهداية بعلي؟ إنّ هؤلاء الرواة الوضاعين أرادوا تخريب الإسلام عندما حصروا الهداية في علي، هل يمكننا تحريف القرآن بروايات موسى بن بكر الواقفي المذهب؟!!

وفي رد الإمام البرقعي على مفتريات الكليني الذي يزعم أن الأئمة هم ولاة أمر اللّه وخزانة علمه يقول ناقضًا ومسقطًا سند الكليني ومتنه اعلم أنه روى ستة أحاديث في هذا الباب وحتى المجلسي وهو من أئمة القوم يقول بضعف الأول وبجهالة الثاني والثالث والرابع ولكننا نرى أنها كلها ضعيفة لأن راوي الحديث السادس هو سهل بن زياد الكذاب الملعون، وأن متون هذه الأحاديث تخالف النص القرآني مخالفة تامة، لأنه يقول في هذه الأحاديث من جهته أن الأئمة ولاة أمر اللّه مع أن اللّه تعالى منزه عن ذلك في أموره التكوينية ولا

يحتاج فى أموره إلى والى. ثم يورد الإمام البرقعى من كتاب اللّه تعالى ما يدعو به رده على الكلينى فيقول قال اللّه تعالى فى سورة الإسراء الآية ١١١: ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾

وفى كثير من الآيات ننبىء أن اللّه تعالى أبلغ عباده أنه ليس للعباد ولى إلا اللّه، إذا كان العباد ليس لهم ولى ولا قيم فكيف يكون للّه ولى فى أمره؟! فهل لواضعى هذه الأخبار عقل أم أنهم كانوا يستهزئون باللّه؟!. قال تعالى فى سورة البقرة الآية ١٠٧: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وفى سورة الأنعام الآية ٥١: ﴿رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾، وفى سورة الكهف الآية ٢٦: ﴿مَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾

لا شك أن قبول بعض المسلمين لهذه الروايات المخالفة للتوحيد والعقل هو نتيجة ابتعادهم عن القرآن وعن الإسلام كليًا. لو قصد من الولى هو الولى فى الأمور الشرعية لكان ذلك صحيحًا غير أنه لا ينحصر بالأئمة. بل من ينتخبه المسلمون أو حاكمهم لولاية الأمر فإنه هو ولى الأمر وينفذ أحكام اللّه ومن جهة أخرى يقول: إن الأئمة خزنة اللّه أو خزنة علمه. يقول الإمام البرقعى أو لم يفكر هؤلاء أن علم اللّه وسائر صفاته هى عين ذاته وإن ذاته لا تحدد فى خزينة[1]، قال تعالى لرسوله فى آيات متعددة بأنه ليس من خزنة اللّه فقد جاء فى سورة الأنعام الآية ٥٠: ﴿ قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾، فخزائن اللّه ليست لدى النبى ﷺ فكيف تكون لدى الإمام. كل هؤلاء يعتبرون الأئمة أعلى مقامًا من الأنبياء وهناك كفر آخر فى هذه الروايات وذلك- والعياذ باللّه- إن الإمام ادعى النبوة وقال: «نحن عيبَة وحى اللّه»، وقال فى مكان آخر: «نحن تراجمة وحى الله» يعنى أن ما يقوله اللّه ليس لأحد أن يترجمه، ونحن وحدنا الذين نرى ترجمته، يقول الإمام البرقعى ماذا نقول تجاه هذه المختلقات؟! وأسوأ من هذا ما ورد فى الحديث الأخير حيث يقول الإمام- والعياذ باللّه، إن اللّه خلقنا فأحسن صورنا كأنه خلق كل الخلق بصورة قبيحة إلا الأئمة، وهؤلاء هم أحسن وأجمل من فى الدنيا وجهًا. مع أن اللّه قال لجميع الناس فى سورة المؤمن ويقال لها الغافر أيضًا: ﴿لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾- إلى أن قال- ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾. وقال فى سورة السجدة الآية ٧ ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾، ليس الإمام وحده وقال للمؤمن والكافر فى سورة التغابن ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾. ويتساءل آية اللّه العظمى أبو الفضل البرقعى بعد ذلك الرد الحاسم على مفتريات الكلينى ومزاعمه فى أصوله الكافى ويقول: إذن يحصر

الإمام الخيالى للغلاة حسن الصورة بنفسه وماذا كان هدفه؟! ترى هل كان يريد أن يأتوه بمزيد من الإماء والجوارى أكثر مما لديه، أم أنه كان يظن أن الله قليل الرحمة ببقية عباده، وبالإضافة إلى ذلك: أن هذا الحديث يخالف الحس والواقع إذ أن هناك من هم أحسن وجوهًا من الأئمة ألم يسمع هؤلاء بحسن يوسف عليه السلام. وبعد ذلك يقول فى هذا الحديث: «وجعلنا خزان فى أرضه وسمائه» هل الله بحاجة إلى خزنة فى السماء!! وبعد ذلك يقول: «لما نطقت الشجرة يعنى بذلك شجرة الطور عندما كلمت موسى عليه السلام والآن: لنسأل هل أنتم نفس سيدنا موسى النبى عليه السلام- أليس هذا ادعاء بوحدة الوجود وهو عين الكفر.

ثانيًا: هو يقول أن الشجرة هى التى نطقت بينما القرآن يؤكد أن الله تعالى كان هو الناطق، قال الله تعالى فى سورة القصص الآية ٣٠: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾.

وينبغى علينًا هنا أن نوضح أن الشجرة لا شعور لها حتى تنطق، وهذه الشجرة ليست هى الله حتى تقول أنا الله، بل الله أوجد صوتًا فى تلك البقعة المباركة فى تلك الشجرة حتى تسمع موسى وتأمره[1] كما قال يا موسى أنا الله رب العالمين، ولما عد الشيخ الشبستري الصوفى فى كتابه- «غلشن راز»[2]- الشجرة ناطقة وجعلها محقة لإدعاء الألوهية: يقول لما صارت الشجرة إلهًا وقالت أنا الحق فيحق لكل مرشد «من باب أولى» أن يقول أن الحق، يقول الإمام البرقعى: ونحن رددنا على كفرياته فى كتابنا «غلشن قدس»[3]. وهو يقول شعرًا بالفارسى ما ترجمته: يجوز قول أنا الحق من شجرة، فلماذا لا يجوز من بشر.

بل ذرات العالم كلها كالمنصور «الحلاج» سواء اعتبرتها بسكر أو بغير سكر، بل أنا وأنتم وهو كلنا شىء واحد ولا تمييز فى الوحدة. ونحن رددنا على هذه الخزعبلات فى كتابنا «غلشن قدس» وقلنا إنكم أسأتم تأويل الآية القرآنية بتفسيركم بالرأى لأنه ليس فى القرآن «نادت الشجرة» بل «نودى يا موسى إنى أنا الله »، ورددنا عليه شعرًا- بالفارسية- ما ترجمته:

(١) هذا تأويل لا يصح وهو خلاف القرآن الكريم، فالمتكلم هو الله تعالى، وموسى سمع صوت الله سبحانه وتعالى، هذه عقيدة الفرقة الناجية، وقول الشيخ هنا قول الأشاعرة وهو قول ينبغى نبذه ورده.

(٢) «غلش راز» معناه: حديثة الأسرار «م».

(٣) «غلشن قدس» معناه: الحديقة الطاهرة «م».

لما نودى موسى فى الطور، خلق اللّه الصوت والصدى فى الشجرة[1] وسمع موسى قول اللّه– أنا اللّه رب العالمين ولست من جنس الأرض ولا السماء، إن اللّه منزه عن الشجرة وبرىء من قياس البشر، متى جاز أنا الحق من شجر ليكون جائزًا من بشر. وأما المنصور فمن ضلالته قال أنا الحق، والصوفية عدوها تجليًا. وجميع الناس يعلمون أن هذا القول كان خطأ وقد نطق الحلاج بالكفر عندما نطق بذلك.

وفرق بين الخالق والمخلوق. ومن يرى أنهما واحد فهو غارق فى الكفر، والذى يقول عن نفسه أنا الحق كافر مطلقًا، وليس لأحد أن يقول أنا الحق إلا الحق، ولا طريق لهم إلا التأويل حتى يموهوا على العوام. وكان قول: «أنا الحق» من شجرة، بإنشاء من اللّه ولم يكن إنشادًا من اللّه لأنه كان مما خلق، ولا يجوز القياس هنا، واعلم أن وجود اللّه ليس وجودًا مطلقًا حتى يسرى ذلك على كل المخلوقات، وليس وجودًا عامًا بل ذات اللّه وجود خاص مقيد بواجب الوجود، وهو غنى بذاته مباين عن الخلق الفقير بالذّات، أما الصوفية فقد اعتبروا اللّه وجودًا عامًا– والعياذ باللّه– تقليدًا للفلاسفة والعرفاء وعدوه ساريًا فى الممكنات، فهم يعتبرون الشجر والحجر والمدر كلها وجود واحد، كأن راوى هذا الحديث «السادس» سهل بن زياد الكذاب الخبيث المعروف كان مقلدًا للصوفية، ونسب هذا الكفر للإمام الصادق، وبعد ذلك يقول قال الإمام: «وبعبادتنا عبد الله ولولانا ما عبد الله» إى على يقين من أن العاقل لا يمكن أن ينطق بهذا الغرور ويعجب بنفسه وبعبادته، بل إن سيدنا الرسول ﷺ يقول فى دعائه– ما عبدتك حق عبادتك.

هذا وقد روى الكلينى ثلاثة أحاديث فى هذا الباب وعدها المجلسى ضعافًا، لأن رواتها لا اعتبار لهم، بل كانوا فاسدى الدين وأتوا بخرافات فى الإسلام، وأما متونها فتخالف العقل والقرآن، لأنه يقول إن الأئمة خلفاء اللّه، نقول: إن الإمام من البشر يحتاج كغيره من البشر إلى البول والغائط وإلا يمرض، والإنسان يموت بحمى بسيطة كيف يمكن أن يكون خليفة اللّه، بالإضافة إلى ذلك، أن الخليفة يكون عندما يذهب السلف أو يموت، ليجلس أحد مكانه، وليس بمقدور أحد الوصول إلى مقام الألوهية ليكون خليفته، قد أغمى نبى من الأنبياء كموسى لما لم يستقر الجبل فكيف يخلف المقام الإلهى الذى يدبر المليارات من المجرات يقول الإمام البرقعى لست أدرى حال هؤلاء الذين افترضوا خليفة للّه تعالى!!، هل لأنهم ما عرفوا اللّه أم أنهم ينكرونه مطلقًا؟! وكما يبدوا من القرآن أن البشر خلفوا الموجودات السابقة عليهم، الذين أفسدوا فى الأرض وأراقوا الدماء فأخلف اللّه نكانهم

البشر، قال تعالى فى سورة البقرة فى الآية ٣٠: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾، ولم يقل فيها خليفة لى أو خليفة اللّٰه، إذن فقد فهم الملائكة المخاطبين أن اللّٰه يريد أن يجعل خليفة بدل الذين فسدوا فى الأرض وأراقوا الدماء وهلكوا، وليس لأحد أن يدعى أنه يفهم خيرًا مما فهم الملائكة، إلا أن يخلق الرواة خليفة للّٰه كأمثال الراوى محمد بن جمهور، وعبد الله بن سنان اللذان هما من الغلاة، ومن مشاهير الكذابين، ونقل الكلينى هذه الأباطيل عن هؤلاء فقلده مجهتدو عصرنا! يقول تعالى لآدم وزوجته بعد ذلك بقليل: ﴿وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة:٣٥]، يبدو أنه كان هناك ظالمين من قبلهما وهما أصبحا خليفتان لهم. وهناك آيات أخرى تدل على أن كل البشر أصبحوا خلفاء للسابقين.

يقول الكلينى فى الحديث رقم ٣: إن الإمام الصادق ادعى أن الآية ٥٥ من سورة النور تطبق عليه إذ قال تعالى لرسوله وأصحابه مخطابًا إياهم: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي﴾. هذه الآية تستهل الخطاب بكلمة «منكم» فهى تقول يا أيها الذين آمنوا من أصحاب محمد سوف أجعلكم خلفاء المشركين وأعطيكم الدولة وأمكنكم، وهدف هذه الدعوة الإسلامية هو العمل بالتوحيد الخالص والبعد عن الشرك، ويبدو أن عبد اللّٰه بن سنان الكذاب لم ير كلمة «منكم» ونسب ذلك كذبًا للإمام قائلاً إن القصد هو التمكن من دولة الأئمة، مع أن الأئمة لم يكن لهم دولة، والشيعة العوام أيضًا اتبعوا عبد الله بن سنان، ويقولون إن المقصود هو دولة الإمام الثانى عشر، كان هؤلاء المدعون لم يروا كلمة «منكم»، تدل هذه الآية أن الدولة الإسلامية التى قامت فى عهد الرسول وخلفائه قد قامت كما وعد اللّٰه وإلى هذا المعنى أشار الإمام على رضي الله عنه حين وقعت الحرب بين الفرس والمسلمين قال لعمر رضي الله عنه: «ونحن على موعود من اللّٰه، واللّٰه منجز وعده».

وفى الحديث الثانى: فى هذا الباب نقل الرواة الكذابون كمحمد بن جعفر عن الإمام الصادق أن الأوصياء أبواب اللّٰه، ولكن عليًا رضي الله عنه قال فى نهج البلاغة فيما يتعلق بالخالق والمخلوق (فما قطعكم عنه حجاب، ولا أغلق عنكم دونه باب، وإنه لبكل مكان وفى كل حين وأوان) هنا نفى سيدنا الأمير أن يكون للّٰه بابًا ولكن أبناءه قالوا نحن أبواب اللّٰه على حد

قول الرواة المختلفين، وهذا الكلام أصبح حجة لأهل الباطل وجاء سيد محمد على الباب (زعيم البهائية) وقال أنا باب من أبواب الله التى أوردها الكافى فى كتابة.

ربما يقول رواة أحاديث النبى ﷺ أننا أبواب علم رسول الله ليأخذ الناس قوله عنا ونقل عن النبى ﷺ أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلى بابه» (والحديث ضعيف بإسناده) ومع هذا لم يقل باب الله. وقال الإمام السجاد فى الدعاء الأول فى الصحيفة السجادية (الحمد لله الذى أغلق عنا باب الحاجة إلا إليه).

ويواصل الإمام البرقعى الطرق على جنبات الصنم الذى شيده الكلينى فى أصوله وفروعه فيأتى على ذكره لمزاعم أن الأئمة هم أركان الأرض ويقول: روى فى هذا الباب ثلاثة أحاديث ضعفها المجلسى كلها، لأن أحد رواتها محمد بن سنان من الكذابين المعروفين ومن الغلاة قال علماء الرجال عنه ذلك، وهو الذى يقول إن الله خلق العالم ووكل أمر العالم لمحمد وعلى! وجلس يرتاح، والآخر سهل بن زياد الملعون الكذاب، والآخر على بن حسان من الباطنية، وكان له كتاب تفسير باطنى حيث عمد إلى التحريف فى الإسلام، هؤلاء الفسقة أتونا بما سموه مذهبًا!! وهنا يقولون إن الأئمة أركان الأرض وكل من لا يقبل ذلك فهو مشرك! ويقولون قال على: إن الجنة والنار بيدى وأنا الفاروق الأكبر، يعنى لما لقبوا عمر ابن الخطاب بالفاروق فأنا الفاروق الأكبر!! يقول الإمام البرقعى: بهذه الكلمات أتوا بمذهب جعلوا كل المذاهب الإسلامية يسيئون الظن به، لأن هذه الموضوعات وأمثالها بطلانها وتضادها مع العقل والقرآن بين، لذا لا حجة إلى المزيد من الشرح والتبيين، قال الله فى كتابه: ﴿وألقى فى الأرض رواسى أن تميد بكم﴾ **(النمل)**، كى لا تضطرب ، أما هؤلاء فيقولون فى هذا الحديث إن الإمام ركن الأرض فلو لم يكن الإمام لاضطربت الأرض! هنا نتساءل، كيف كانت الأرض قبل خلق آدم وقبل قيام القيامة حيث لم يكن بشر ولا يكون، لا إمام ولا مأموم؟!. والجدير ذكره فى هذا المقام: أن مقالة خلق الله للعالم ثم أوكل أمره وتدبيره لبعض خلقه لكى يستريح مقاله يهودية وردت فى أسفار العهد القديم.



الأئمة ولاة الأمر

هم الناس المحسودون

فى قائمة المفتريات التى أوردها الإمام الكلينى فى كتابه.. أصول الكافى عقيدة المذهب من أن الأئمة هم ولاة الأمر وهم الناس المحسودون الذين ذكرهم الله تعالى وقد تصدى له بمنهجه التصحيحى الإمام أبو الفضل البرقعى عندما ذكر أن الكلينى ذكر فى هذا الباب خمسة أحاديث تؤيد الزعم القائل بأن الأئمة ولاة الأمر فى هذا المذهب قد ذكرهم الله وراح الإمام البرقعى يقول: روى الكلينى خمسة أحاديث فى هذا الباب. وسند كل من الأول والرابع ضعيف والثانى مجهول على حد قول المجلسى، ولكن نرى أنها كلها ضعيفة لأن رواة هذه الأحاديث هم رواة الخرافات فى الأبواب الأخرى.

وأما متونها. سأل الراوى فى الحديث الأول: من هم أولوا الأمر: فلم يجب الإمام بوضوح بل تلى عددًا من الآيات القرآنية مشيرًا بأنهم محسودون، أجل، من هو الذى يخلو من الحسد، ألم يكن سيدنا يوسف عليه السلام محسودًا من قبل إخوته؟ والخلفاء كانوا محسودين من قبل الذين لم يحرزوا مقام الخلافة، والسادات العلويون كانوا محسودين، ومن قبل أمثالهم من العباسيين والسادات العباسيين كانوا محسودين من قبل غيرهم، ولكن الإمام قرأ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [النساء:٥٤]، وقال هذا يتعلق بنا دون غيرنا ونحن المعنيون بها وحدنا، هذا الكلام من اختلاق الرواة قطعًا، لأنه فى وقت نزول هذه الآية لم يكن الإمام الصادق موجودًا كى يحسد، بل فى وقت نزول الآية لم تكن خلافة وإمامة ورياسة، وكان رسول الله ﷺ وحده إمامًا للناس، إضافة إلى أنه لو كانت كل آية تتعلق بواحد من الناس لصار القرآن لاغيًا بمجرد ذهاب هؤلاء الناس، وبغض النظر

عن كل هذا، اقرؤوا الآية وسياقها في سورة الناس الآية ٥٧: هذه الآية والآيات التي قبلها تتعلق باليهود، حيث ذهبوا إلى مكة وقالوا للمشركين أنتم أحسن من هؤلاء سبيلاً- أي من محمد ﷺ واتباعه، وأنزل الله هذه الآيات في ذم اليهود ولا تتعلق بإمام أصلاً، وبعد ذلك قال: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا (٥٤) فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ بِهِ وَمِنْهُم مَّن صَدَّ عَنْهُ﴾ [النساء:٥٤، ٥٥]، فمنهم- أي: من اليهود- وأيضًا أول الإمام هذه الآية لنفسه، مع أن القرآن ذكرها بصيغة الماضي (آتينا) ولا تتعلق بالمستقبل وبأئمة الشيعة، أجل، إن هؤلاء الرواة لم ينصبوا الإمام ليزرعوا التفرقة بين المسلمين ويستغلوا التعصب المذهبي ويصطادوا في الماء العكر.



مفتريات الإمام الكلينى

حول الأئمة

من نافلة القول التأكيد هنا على أن كتاب: الكافى بأصوله وفروعه يعتبر العمدة والحجة فى تقرير قواعد المذهب الإمامى عقيدة وفقهًا بل أدبًا وأخلاقًا وسلوكًا، ومن هنا فإن ما جاء فى كتاب أصول الكافى يعتبر دينًا ومذهبًا وذلك على الرغم مما وقع فيه الكاتب من معتقدات ومقالات، لا تعتبر منهجًا باطنيًا أو تأويلاً وتلفيقًا عقديًا فقط، بل فى معظمه ما يخرج عن الملة ومن ذلك مثلاً وعلى ضوء ما توقف عنده الإمام آية الله العظمى أبو الفضل البرقعى من أن الأئمة الذين يقول بهم دعاة المذهب قد ذكرهم الله تعالى فى كتابه، وقد ذهب الإمام البرقعى وهو «يكسر الصنم» يعنى الباب الذى جاء عند الكلينى بعنوان: باب أن الآيات التى ذكرها الله فى كتابه هم الأئمة وقد جاء عند الإمام البرقعى أنه رويت ثلاثة أخبار فى هذا الباب، يقول المجلسى بضعف الأول والثانى وأن الثالث مجهول، وأن بعض رواتها من أسوأ خلق الله، من بينهم أحمد بن هلال العبرتانى الخبيث الملعون المغالى والمرائى الذى كان بالتصوف كما نقل المقانى فى المجلد الأول من كتاب الرجال ص٩٩ والشيخ الطوسى والنجاشى وآخرون أن أحمد بن هلال حج أربعًا وخمسين مرة ذهب عشرين مرة منها ماشيًا، مع هذا لعنه سيدنا العسكرى ﷺ وسبه وطلب من الله العذاب وكتب قاسم بن علا: أمرنا لك أن تعلم عن الرجل المرائى الصوفى أحمد بن هلال- لا رحمه الله- ولا أزال أقول لا رحمه الله ولا غفر خطاياه لأنه يتكلم برأيه وإن شاء الله سيكون مثواه النار، نحن نصير حتى يقطع الله عمره ونعلن لأصحابنا أنه ليس فى رحمة الله، ونحن بريئون منه.

ثم يسأل الإمام البرقعى مستنكرًا منهج الكلينى ومصادره ويقول كيف روى الكلينى

الروايات عن رجل كهذا؟!!، روايات هدفها الوحيد هو هدم الإسلام، إذ يريد الكلينى أن يثبت مقام الإمام عن طريق هؤلاء الرواة، وينقل كل خرافة باسم الإمام وعلومه وعن رجال كهؤلاء، مثلاً روى فى هذا الباب هذا الراوى وأمية بن على وداود الرقى وهما من الغلاة، رووا عن الإمام الصادق تفسيرًا يتعلق بالآية ٤٢ من سورة القمر: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴿٤١﴾ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ فيه أن الإمام قال إن الآيات التى كذبها آل فرعون، كنا نحن الأئمة تلك الآيات، يتساءل البرقعى ويقول: باللَّه عليكم إذا كانت هذه هى علوم الأئمة يعنى قولهم إن اتباع فرعون كذبوا بإمامة الإمام الصادق فكيف تكون علوم الآخرين!!! انظروا كيف يهزأ هؤلاء الرواة ويسخرون بكتاب اللَّه، والعجب من المجلسى لماذا يؤول ويقبل الخرافات التي فى الكافى، وإذا كان فى الأساس هو التأويل والتوجيه فيمكن أن يؤول أى كفر وزخرف من القول ويوصف بالإيمان والحقيقة، هذه الخرافة فى الحديث الثانى نقلت عن الإمام الباقر، وروى عنه أيضًا في الحديث الثالث أنه قال، إن المقصود من الآية: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴿٢﴾ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبا:١-٣]، هو سيدنا على رضي الله عنه ، حيث تساءل كفار مكة فيما بينهم عن خلافته، مع أن مشركى مكة لم يقبلوا رسالة محمد ﷺ أصلاً، وهذه السورة «النبأ» نزلت فى مكة وبما أنه في هذه السورة وردت أخبار القيامة فإن المشركين لم يقبلوها وتساءلوا فيما بينهم عن خبر القيامة بدليل أنه جاء بعد هذه الآيات قوله تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا ﴿١٧﴾ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ [النبا:١٧، ١٨]، إن «النبأ العظيم» هو خبر القيامة ولا علاقة له بالخلافة. وفى مكة كانوا لا يؤمنون بالرسول نفسه فكيف يعتبرون خلافة على نبأ عظيمًا.

وبالإضافة إلى هذا إن النبأ العظيم ورد فى سورة ص أيضًا من الآية ٦٧، ٦٨، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ وهذه السورة مكية أيضًا إذ أن النبأ العظيم ليس عليًا مع أن سيدنا الأمير رضي الله عنه يقول فى دعاء يوم الإثنين فى الصحيفة العلوية أنه يؤمن بالنبأ العظيم وقال أيضًا: «الحمد للَّه الذى هدانى للإسلام وأكرمني بالإيمان وبصرنى فى الدين وشرفنى باليقين وعرفنى الحق الذى عنه يؤفكون والنبأ الذى هم فيه مختلفون «ويعقب الإمام البرقعى على كلام أمير المؤمنين على ابن أبى طالب رضي الله عنه ويقول يبدو أن هؤلاء الرواة المختلفين لم يطلعوا على كلام سيدنا الأمير رضي الله عنه نفسه، والعجيب أن الكلينى يريد أن يقول عن الآيات المذكورة أن المقصود منها هم الأئمة مستدلاً أيضًا برواية من لا دين لهم. واستطرد الإمام البرقعى يناقش وينقض مزاعم الإمام الكلينى حول كل ما أورده عن الأئمة ونعتهم فى كتاب اللَّه على ضوء ما يدعى الكلينى بالعلم فيقول إن الكلينى روى

فى هذا الباب حديثين.

يقول المجلسي إن سند الأول مهمل ولكننا نقول إنه لا اعتبار له لوجود عبد الله ابن المغيرة حيث يعتقد أن الإمام يعلم الغيب ويخبر عما فى ضمير الإنسان، وغيرها من العقائد الفاسدة، وقال الطبرسي إن الذى يعتقد أن الغيب يعلمه غير الله خارج عن الإسلام، وأما متنه فيقول ، عن الآية ٩ من سورة الزمر: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾.

قال الإمام: إننا الذين يعلمون وأعداؤنا الذين لا يعلمون!!، أراد الكليني بهذا الحديث أن يثبت إن كل من يصفهم القرآن بالعلم هم الأئمة، هذا وأمثاله من الأخبار تنافى القرآن والعقل، والله تعالى قد ذكر فى القرآن كثيرًا من الذين لم يكونوا أئمة وكانوا علماء، ومنهم العلماء المفرقين للجماعة! حيث سماهم العلماء، ففى الآية ١٩ من سورة آل عمران، سمى علماء اليهود علماء، ومثل الآية ٦٦ من آل عمران أيضًا، والآية ١٦٢ من سورة النساء وفى مئات من الآيات غيرها.

إذن لا تنحصر صفة العلم بالأئمة فى كتاب الله، ثانيًا: نزلت الآية ٩ من سورة الزمر فى مكة ولم يكن هناك أئمة حتى يذكرهم بصفة العلم ويستطرد الإمام المصحح البرقعى ينقض مفتريات الكليني ويقول عنه إنه يدعى، إن شيعتنا وحدهم هم أولوا الألباب، وهم العقلاء، أما غيرهم فلا عقل لهم، وهذا لا يصح أيضًا، لأن الله تعالى قال في آخر سورة آل عمران الآية ١٩٠: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ ولا يخصص الشيعة فقط، بالإضافة إلى أنه من غير الصحيح أن يقول فى كل أبواب الكافى، أنا وأنا وأنا.. ويمجد نفسه مرارًا وتكرارًا ويقول أنا العالم فقط وأنا العاقل فقط وأنا الراسخ فى العلم فقط، هل تليق الإمامة بإمام كهذا؟! أجل يكون ذلك إمام المتكبرين لا إمام المتقين، فالكليني ورواته نصبوا إمامًا متكبرًا معجبًا بنفسه، ثم إن ما نسب إلى الأئمة فى كتاب الكافى يكفى لكى يظهر أن إمام الكليني المزعوم هو إمام جاهل خرافى لا علم له.

ثم يتوسع الإمام البرقعى ويقول: إن الزعم بأن الراسخين في العلم هم الأئمة فقط بالروايات التى أوردها الكليني بغض النظر عن السند تخالف القرآن والعقل بل وحتى نهج البلاغة، وإسنادها أيضًا ضعيف جدًا وذلك لوجود على بن حسان المغالى الكذاب فى سنده حيث كان له تفسير باطنى ليس فيه من الإسلام شيء وأيضًا لوجود عبد الرحمن بن كثير،

الضعيف الوضاع ولوجود محمد بن أورمه المغالى الذى خلط فى كتبه الحق بالباطل وكان لا يعتمد عليه، وأما متنها: فقال الإمام في سورة آل عمران الآية ٧: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ قال الإمام نحن الراسخون فى العلم، قد فصلنا نحن عن معنى هذه الآية فى مقدمة تفسيرنا للقرآن الكريم. يقول الإمام البرقعى ناعيًا عن الكلينى فيما ذهب إليه من روايات ومفتريات.

إن كثيرًا من الناس قد تنحوا عن القرآن وابتعدوا عنه بسبب هذه الروايات المختلفة، وعند قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧].

فهؤلاء المغرضون يقولون إن فى القرآن آيات متشابهات، ونحن لا نفهم معناها ولا تأويلها وطبقًا لهذه الروايات من الكافى فإن من يعلمها هو الإمام وحده، ولأننا لا نفهم تلك الآيات ولا ندرى معناها فعلينا أن نغض البصر عن الآيات المتشابهات لأن الإمام قال لا يعلم تأويله أحد غيرنا، ومن جانب آخر إن الآيات المتشابهات غير معروفة وكل آية يمكن أن تكون متشابهة، إذن لابد أن نغض الطرف عن القرآن كله، ثم يعقب الإمام البرقعى ويقول هذا المنطق الخطأ وهذه المغالطة هى التى جعلت القرآن بعيدًا عن الناس، وكان بعد الناس عن القرآن الكريم تحت ظلال هذه الروايات المكذوبة! أما نحن فنقول لإيقاظهم- إذ أرادوا أن يتيقظوا:

أولا: لم يقل اللّه تعالى بإن المتشابهات لا يفهمها أحد أو لا يدرك معناها، بل قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾، وتأويل الآية غير تفسيرها وبيان معناها، ولم يقل اللّه لا يعلم تفسيرها ومعناها إلا اللّه.. فلماذا تقولون لا نفهم تفسير الآية ومعناها، وأمرنا اللّه تعالى بتدبر الآيات لفهمها، قال تعالى: ﴿أفلا يتدبرون القرآن﴾ وقال تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته﴾ لأن اللّه وصف آيات القرآن بأنها ﴿آيات بينات﴾، ووصف القرآن بأنه ﴿كتاب مبين﴾ وأنه ﴿بيان للناس﴾، إذن التأويل غير التفسير، هل يمكن أن ينزل اللّه آيات لا يفهمها أحد ثم يلزمنا بفهمها والعمل بها ويوجب العقاب على عدم فهمها والعمل بها؟! إن هذا عين الظلم والاستبداد واللّه سبحانه منزه عنه. وأما معنى التأويل، فهو التحقق الخارجى، مثلاً لما قال سيدنا يوسف: ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ يستطيع كل إنسان أن يفهم معنى الآيات وتفسيرها، أما التحقق الخارجى

للآية فلم يعرفه أحد حتى وصل يوسف إلى الملك والسلطة، وجاء إخوة يوسف وأبوه وأمه وخضعوا لعظمته، هنا قال سيدنا يوسف عليه السلام هذا تأويل رؤياى من قبل، ومثلاً لما قال الله تعالى في سورة النبأ: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا﴾ كل أحد يعرف معني هذه الآية، حيث ينفخ الصور يومًا ويأتى الناس أفواجًا، أما الوجود الخارجى للصور وتحققه فى الخارج على أى كيفية تكون، لا يعلم حقيقتها إلا الله تعالى.

ثانيًا: الآية تقول لا يعلم تأويل المتشابه إلا الله، ومن قال إن الراسخين يعلمونه كان جاهلاً مخطئًا ولم يكن له علم بالعربية لأنه جعل- الواو- فى الراسخون واو العطف لا واو الاستئناف، ولم يدرك أنه لو كانت الواو عاطفة لأدى القول إلى الشرك والكفر وإن أى إمام لا يمكن أن يتفوه بمثل ذلك الجهل، لأن الواو إذا كانت عاطفة يكون المعني : كما يلي: لا يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم ويقول الله والراسخون آمنا به كل من عند ربنا، مع أن الله لا يقول آمنا وكل من عند ربنا، لأن الله ليس له رب حتى يؤمن به، إذن الواو تكون للاستئناف كما جاء فى كتاب مغنى اللبيب لابن هشام وكتب اللغة الأخرى، إذن لا يفهم تأويل المتشابهات إلا الله، ولم يرد الله من أحد تأويل المتشابهات والعلم بالتأويل، ونحن لسنا مكلفين بالتأويل ولا يلزمنا العلم به، أما فهم الآيات والعمل بها فلا علاقة له بالتأويل[1] .

ثالثًا: روايات الكافى تقول إن الراسخين ينحصرون برسول الله والأئمة، هذا غلط ومخالف للقرآن ، لأن القرآن وصف علماء اليهود الذين لا يؤمنون بالقرآن الراسخين وقال في سورة النساء الآية ١٦٢: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ إذا قيل لعلماء اليهود أنهم الراسخون في العلم فيكون علماء المسلمين من باب أولي راسخين فى العلم، والراسخ فى العلم يعني الذى يكون ثابتًا فى العلم وراسخًا فى المسائل لا يتزعزع ولا يتحير، إضافة إلى أن أمير المؤمنين ينسب إليه فى نهج البلاغة فى الخطبة رقم ٨٩: «واعلم أن الراسخين فى العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام السدود المضروبة دون الغيوب، والإقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب

---

(١) هذا كلام رجل موفَّقٌ ومُعانٌ. قال ابن تيمية: فمن قال إن القرآن يجوز أن يشتمل علي ما لا سبيل لبعض الناس العلم به فقد أصاب، وذلك لعجزه، لا عن نقص في دلالة القرآن.. وإن أراد أنه لا سبيل لأحد إلى معرفة تفسيره فقط غلط، وإن قال: لا سبيل لأحد إلى معرفة حقيقته وهيئته ونحو ذلك فقد أصاب، فينبغى أن يعرف الفصل فى هذا الباب حتى يظهر الخطأ من الصواب. انظر (نقض التأسيس ٢/٢٠٠).

المحجوب، فمدح الله يكلفهم البحث عن كنهه رسوخًا، فاقتصر على ذلك». ثم يتوسع الإمام البرقعى ويقول بناء على قول سيدنا على فإن من لا يدخل فى الغيبيات معترفًا بعجزه وجهله هو من الراسخين، ويقول سيدنا السجاد أيضًا فى الصحيفة السجادية فيما يتعلق لك باعتقاده التسليم لمحكم آياته ويفزع إلي الإقرار بمتشابهه وموضحات بيناته.. واجعلنا ممن يعتصم بحبله، ويأوى من المتشابهات إلى حرز معقله ويهتدى بضوء صاحبه». إذن كيف حصر الرواة الكذابون الراسخين بالأئمة خلافًا لسيدنا على وسيدنا السجاد رضى الله عنهما. إضافة إلى ذلك إن الرسوخ فى بعض المسائل العلمية ليس لها أمرًا محصورًا لأحد، وروايات الكافى أيضًا لا تدل على الحصر، أما الآيات التي لها تأويل وهى من المتشابهات ولا يعلم تأويلها وتحققها الخارجى إلا الله فهى الآيات التى تتعلق بالقيامة والآيات التى تتعلق بصفات الله تعالى لأنه ليس لأحد أن يحيط علمًا بصفاته تعالى ولا العلم بحقائق القيامة إلا الله، ولكن معنى الآيات تفسيرها واضح لكل من يفهم وهو المقصود وما لنا بتأويلها.



الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت فى صدورهم

إن هدف الكلينى فى هذا الباب غير واضح ولا يعلم ماذا يريد أن يقول، فالله تعالى قال فى سورة العنكبوت الآية ٤٨ لرسوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ (٤٨)﴾ وبعد ذلك يقول تعالى فى الآية ٤٩: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ وجاء الكلينى ونقل عدد من الرواة الذين يجهل حالهم أن الإمام الباقر أو الإمام الصادق قال: آيات الله فى صدورنا قط وخاصة بنا وهذا باطل مخالف للقرآن، القرآن ما أنزل لعدد خاص، ونرى فعليًا أن كثيرًا من العلماء كثير الرغبة إلى القرآن وفى صدورهم آيات من القرآن ولذا روايات الكلينى هذه هى خلاف الواقع، قال الله فى سورة الأنبياء الآية ١٠٩: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ آذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، وليس هناك آية فى القرآن تقول: يا أيها الإمام أو يا أيها الأئمة كى تخص الأئمة، إذا ما الفائدة من جمع هذه الروايات المخالفة للقرآن ولماذا يسيئون إلى الأئمة ويظهرونهم بمظهر الجهل من جراء هذه الأخبار؟..

ثم يقول الإمام البرقعى وأما ما ذهب إليه الكلينى فى الكافى من أن من اصطفاهم الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة رضى الله عنهم فأخبار الكلينى مروية ورواياته فى هذا الباب مروية من راوية سيىء السمعة محمد بن جمهور الكذاب المعروف فاسد الحديث الذى روج الفسق والفجور بأشعاره ولذا ضعف المجلسى الخبر الأول والثانى والثالث، وأما متونها: قال الله تعالى فى سورة فاطر الآية ٣٢ بعد ما قال إنا أنزلنا إليك القرآن: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ فهذا القول: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ يعنى أمة محمد ﷺ حيث اصطفاهم وسماهم خير أمة قال تعالى فى سورة آل عمران الآية ١١٠: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ يقول الكلينى فى عنوان الباب أن أولئك العباد الذين أورثهم الكتاب واصطفاهم هم الأئمة الطاهرون وجاء بثلاث روايات من الذين لا

اعتبار لهم ولا وزن يقول فيها قال الإمام نحن عباد الله المصطفون مع أن الإمام فى هذه الروايات لم يقل ذلك بل قال ﷺ السابق بالخيرات الإمام، فإما أن الكلينى لم يفهم قول الإمام وإما أنه أراد اتهامه. ثانيًا: صنف الله عباده فى الآية السابقة إلى ثلاث فئات «سمى فئة منهم الظالم لنفسه» وإذا كان القصد من ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر:٣٢] هو الإمام يلزم أن يكون الإمام ظالمًا لنفسه يقول البرقعي وعلينا أن ننظر مدى جهل الكلينى عندما يدعى أن المقصود بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ هو الإمام. بماذا اصطفى الله الأئمة بالوحى أم النبوة؟ والغريب حقًا أن مدعى العلم والاجتهاد يقلدون رجلاً عاميًا كهذا.

وأما الحديث الرابع فى هذا الباب، روى الكلينى عن عدد من الجهال فى قول الله تعالى: فى سورة البقرة ١٢١: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ والمقصود من الآية أن هناك من اليهود والنصارى الذين لم يؤمنوا بالقرآن وهناك الذين يتأملون فى القرآن ويتدبرون فيه ويدركون أن القرآن حق ويؤمنون به أما الكلينى فقد نقل فى معنى هذه الآية عن الذين عمدوا إلى التحريف المعنوى قال الإمام: الذين يتلون القرآن حق تلاوته ويؤمنون به هم الأئمة وحدهم مع أن هذا مخالف للواقع ويخالف القرآن نفسه.

وثانيًا: ذكر الله فى القرآن فى عدد من الآيات أهل الكتاب الذين آمنوا بالقرآن كالآية ١٩٩ من سورة آل عمران: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾ وقال تعالى فى سورة النساء الآية ١٦٢ عن اليهود: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ ويقول فى مكان آخر عن النصارى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة:٨٣]، وثمة مئات من الآيات الأخرى تدل على ذلك ألم ير الإمام الصادق هذه الآيات أو لم يعرفها؟ أم أن الكلينى ورواته أرادوا اتهام الإمام؟!.



باب: أن الأئمة فى كتاب الله إمامان:
إمام يدعو إلى الله وإمام يدعو إلى النار

روى الكلينى فى هذا الباب روايتين كلاهما ضعيف، لأن رواة الأول من الغلاة ورواة الثانى أحدهما طلحة بن يزيد وهو مهمل ويقول المجلسى بضعفه وأما المتن الأول: ففيه يقول: قال الإمام لما نزلت الآية ٧١ من سورة الإسراء: ﴿ يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَأُوْلَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ ومعنى الإمام فى الآية هو سجل الأعمال بقرينة جملة «فمن أوتى كتابه» لأنه قيل عن الكتاب إنه الإمام كما قال تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [الأحقاف:١٢]، خاصة سجل الأعمال كما جاء فى آية ١٢ من سورة يس: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ وقال سيدنا على فى الصحيفة العلوية «أشهد أن القرآن إمامى» وكذلك فى نهج البلاغة اعتبر القرآن إمامًا. ثم انتقل الإمام البرقعى إلى رواية الكلينى فى هذا الباب وقال: على كل حال نقل الكلينى آية ٧١ من سورة الإسراء وقال المقصود من هذا الإمام أئمة أهل البيت مع أن الله قال: ﴿نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ وأمم الدنيا لهم أئمة كثيرة منهم أئمة الكفر ومنهم أئمة الإيمان وحصر كل ذلك بالأئمة الاثنى عشر خطا واضح ، ويعلق البرقعى ويقول: يبدو أن هذا الوضاع لم يعرف كيف يضع. على كل أراد الراوى أن يضع مذهبًا ولكنه لم يتقن ذلك بسبب جهله.

وأما متن الرواية الثانية عندما يقول الإمام إمامان أئمة الكفر وأئمة الإيمان يؤيد قولنا ولا يحصر الأئمة بالاثنى عشر.

باب: أن القرآن يهدى للإمام

اعلم أن القرآن هاد لجميع المؤمنين والمتقين وهو هاد للنبي ﷺ نفسه كما قال الله تعالى له: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي﴾ [سبأ:٥٠]، إذن على كل إمام ومأموم أن يرجع إلى القرآن ويهتدى به وببركته، أما هؤلاء الغلاة فيتخيلون أن القرآن أنزل ليهدى الناس إلى الإمام، مع أن القرآن يهدى إلى الطريق المستقيم لا إلى الأشخاص، وهذا أمر واضح، على كل حال حرّف الكليني حديثين، ورواته إما من الغلاة أو الواقفية من أعداء سيدنا الرضا رضي الله عنه كإبراهيم بن عبد الحميد الواقفى إذ نقل الآية بعد آيات الإرث: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ لأنه كان معروفًا فى تلك الأيام أن يتعاقد اثنان على المودة والوفاء وأجيز ذلك فى الإسلام، وقد كان نص المعاهدة «تعاهدنا أن دمك دمى وثأرك ثأرى وحربك حربى وسلمك وسلمى تورثنى وأرثك وتطلب بى وأطلب بك وتعقل عنى وأعقل عنك».

ولما تعاقدا توارثا، وإلى هذا العقد تشير الآية: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾. إما الكلينى أو رواته كسروا الهمزة فى ﴿أَيْمَانُكُمْ﴾ التى هى بالأصل مفتوحة وروى عن الإمام أو افترى عليه القول إن المقصود من هذه الجملة الإمام حيث يقبل إيمانكم عن طريق هؤلاء الأئمة، لاحظوا مدى جهل هؤلاء لا يفرقون بين الفتحة والكسرة، ويريدون أن يخرجوا الإمام من هذه الآية وإن كانت كلمة الإمام لا تتفق مع عنوان الباب لأن عنوان الباب هو أن القرآن يهدى الناس إلى الإمام، ولا يستنتج هذا من هذه الآية وأنا لا أظن أن هذا التحريف وقلب الفتحة كسرة كان سهوًا، بل صانعوا المذهب أبطنوا سوءا.

وأما متن الحديث الثانى: فنسب للإمام قولاً ليثبت أن القرآن هاد للإمام بعد ما أورد الآية: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء:٩]، قال الإمام: ﴿لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ هو الإمام، ولم يصل فهم الراوى إلى أن «التى هى» مؤنث وليس لنا إمام مؤنث! وهذه الآية لا تتعلق بالإمام إطلاقًا. يقول الإمام البرقعي: هل الكلينى كان جاهلاً إلى درجة أنه لم يفهم هدف الرواة من وضع هذه الروايات؟! ولماذا قبل الشيعة هذه الأحاديث وعدوها من عقائدهم!!. ثم انتقل الإمام البرقعي يكسر الصنم الذى شيده الكلينى فى «الكافى»

ويهدم الباب الذى خصصه لعرض الأعمال على النبى ﷺ والأئمة وهم يعلمون أعمال الناس خيرها وشرها، وأحد هؤلاء الرواة هو على بن أبى حمزة البطائنى الذى أسس مذهب الواقفية، وأكل أموال سيدنا الكاظم، ولعنه الإمام الرضا، والآخر عثمان بن عيسى شريكه فى الاختلاس والخيانة، والآخر عبد الحميد الطائى، وأمثال هؤلاء سعوا كلهم فى تشويه القرآن ووضع الروايات المخالفة له منها ما روى فى هذا الباب من أن الأعمال تعرض على الأئمة استناداً إلى ما جاء فى الآيتين ٩٤، ١٠٥ من سورة التوبة حيث قال تعالى للمنافقين الذين لم يحضروا غزوة تبوك وجاءوا ليعتذروا من النبى ﷺ بعد رجوعه لهم ﴿لاَ تَعْتَذِرُوا﴾ وعليكم أن تفادوا ذلك فى المستقبل حتى يرى الله والمؤمنين أعمالكم ونحن سنأتى بالآية كى تظهر خيانة الرواة ولكى يتبين أن هذه الآيات لا علاقة لها بعرض الأعمال على الأئمة ولا تتعلق بعرض أعمال المؤمنين إطلاقاً.

قال تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لاَّ تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:٩٣، ٩٤].

وبعد عشر آيات قال تعالى مرة أخرى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وينبه الإمام البرقعي الدارس ويقول أنظر الخطاب بقوله تعالى: ﴿لاَّ تَعْتَذِرُوا﴾ و ﴿لَكُمْ﴾ و ﴿أَخْبَارِكُمْ﴾ و ﴿عَمَلَكُمْ﴾ إنهم المنافقون الذين كانوا عند حضرة النبى ﷺ واعتذروا، إذا ما علاقة هذه الآيات بالمؤمنين الذين يأتون بعد ذلك؟، وما علاقتها بالمؤمنين الذين كانوا فى عصر النبى ﷺ حيث قال تعالى أيها المؤمنون اعملوا سيرى رسول الله أعمالكم فى عالم الآخرة بعد وفاته وتعرض أعمالكم عليه وعلى الأئمة، انظر مدى التحريف والتلاعب بالقرآن. قال تعالى: ﴿وَلا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات:١٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ وقد كررها فى الآية ١٧ من سورة الإسراء والآية ١٨ من سورة الفرقان، والله ستار على ذنوب عبيده ولا يرضى أن يعلم ذنوب عباده غيره- تعالى- يقول الله لرسوله فى سورة التوبة الآية ١٠١: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ وقال تعالى فى الآية ٤٣: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ وقال تعالى فى الآية ٢٠٤ من سورة البقرة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾.

إذن، كيف يقول الرواة الكذابون إن الأئمة مطلعون على أعمال العباد خلافاً للقرآن،

بالإضافة إلى أن النبى والأئمة فى عالم آخر وقال تعالى: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلامِ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام:١٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:٦٢].

وإذا عرض عليهم سوء أعمال الأمة مثلاً فإن ما يعرض عليهم هو مدى إراقة الدماء ومدى العصيان والخيانة والجناية ومدى الكذب على المنابر على الله ورسوله هل يعرض كل هذا على النبى ﷺ حتى يحزن دائمًا!! ولا فائدة من ذلك أيضًا، وسيبقى الناس على حالهم، هذه هى نتيجة البعد عن القرآن واتباع الخرافات التى يأتى بها الرواة، ألم يروا قوله تعالى فى سورة المائدة الآية ١٠٩ بأن الأنبياء لا علم لهم بأعمال الأمة: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا﴾ ألم يروا قول عيسى عليه السلام بما يفيد بأنه لا علم له بهم بعد ما توفاه الله ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية ١١٧ من سورة المائدة، ألم يروا قول نوح عليه السلام فى سورة الشعراء الآيتين ١١٢، ١١٣: ﴿وَمَا عِلْمِي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١١٢) إِنْ حِسَابُهُمْ إِلاَّ عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ﴾ ومئات الآيات الأخرى، التى تدحض قول الأئمة ومزاعمهم:

يقول الإمام التصحيحى الذى كشف زيف الكلينى فى هذا الباب وغيره نعم يروى الكلينى الجاهل بالقرآن فى هذا الباب عن عثمنا بن عيسى الخائن عن الإمام «ما لكم تسوءون رسول الله ﷺ فقال رجب كيف نسوؤه؟ فقال أما تعلمون أن أعمالكم تعرض عليه فإذا رأى فيها معصية ساءه ذلك، فلا تسوءوا رسول الله وسروه» واستدل الإمام بالآيتين ٩٤و ١٠٥ من سورة التوبة، حيث لا علاقة لهما بعرض الأعمال.

يبدو أن الراوى أراد أن يظهر الإمام جاهلاً بالقرآن. ثم ينقد الإمام البرقعى مزاعم الكلينى فى دعواه أن الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة فيقول: لم يرو الكلينى أكثرمن ثلاثة أحاديث فى هذا الباب والمجلسى ضعف اثنين منها وقال عن الثالث إنه مرسل، أحد رواته ربعى بن عبد الله ويبدو من روايته فى أبواب أخرى أنه لم يؤمن بالقرآن، والآخر زياد بن منذر يعنى أبو الجارود صانع المذهب ومنه مذهبًا السرحوبية والجارودية، ولعنه سيدنا الصادق وقال هو أعمى القلب والبصر، وهو الذى شرب الخمر وكان يصادق الكفار وكان كفيفًا ويقال له سرحوب نسبة إلى شيطان ساكن فى البحر يسمى بالسرحوب!.

ما قيمة روايات هؤلاء الكذابين؟! وأما متن هذه الروايات: إن الإمام مدح نفسه كثيرًا، مثلاً قال نحن شجرة النبوة ومحل الرسالة والملائكة تراودنا، ونحن سر الله وأمانته، ونحن

حرم الله الأكبر، ونحن كذا وكذا، مع أن أمير المؤمنين ينسب إليه فى نهج البلاغة فى خطبة رقم ٢١٤: «فلا تثنوا على بجميل ثناء» وقال تعالى فى سورة النجم الآية ٣٢: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ﴾ فضلاً عن هذا كله ما فائدة هذه الروايات فى الكتب التى تدل على العجب العجاب، إلا الغلو ومدح الرجال والأئمة والغفلة عن دين الله؟، ولم يغفل الناس عن أصل الدين إلا عندما بدأوا بمدح الرجال وتعظيمهم، وجعلوا هذا الثناء والمدح من أصل الدين وفرعه، ومهما كان الإمام عظيمًا فعليه أن يتبع الدين لا أن يكون أصل الدين أو فرعه ثالثًا: ما معنى أن الأئمة سر الله؟ ما هذا؟ هل دين الله سرى؟!.

ما معنى نحن معبر الملائكة؟ إذا كان ذلك كذلك فلماذا تقولون أن الوحى انقطع بوفاة النبى ﷺ لماذا يقول الشيخ مفيد إن الذى يدعى الوحى للإمام قد خرج عن الإسلام كما جاء بالتفصيل فى باب الفرق بين الرسول والنبى المحدث، إذن يتبين أن هؤلاء الرواة أرادوا إغفال الناس عن أصل الدين عن طريق هذه الروايات، لما قال الإمام نحن حرم وجاريات للحرم، وما هذا الإله الذى يصفونه بما يشاؤن؟ سبحان الله عما يصفونه وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا.



الأئمة ورثة العلم

يورث بعضهم بعضًا

هذا وقد نقل الكلينى فى هذا الباب روايات على توارث العلم، وهذا يخالف الشرع والعقل لأن أمير المؤمنين ﵇ قال مكررًا: علمنى رسول الله، ولم يقل ورثنى رسول الله العلم، قال جابر بن عبيد الله كما نقل المقانى فى رجاله ص١٩٩ وغيره من علماء الرجال عنه: (أنا رأيت محمد بن على الإمام الباقر ﵇ فى المكتب إذ قال سيدنا السجاد ﵇ له: ذهب ابنى إلى المكتب للتعلم أرسل إليه ليأتى، قال جابر أنا ذاهب لزيارته وزد على ذلك أن هناك ألوف الروايات قال فيها الأئمة حدثنى أبى عن آبائه أو أخبرنى أبى عن آبائه ومن جملة الأخبار ما قاله سيدنا الرضا فى النيسابور: حدثنى أبى موسى بن جعفر.. إلى الآخر، إذن علم الأئمة كغيرهم من الناس كان عن طريق التعليم والتعلم ولم يكن بالإرث، لأن العلم والمعرفة يكونان إما بالكسب والتعليم أو بالوحى وحيث أن هناك إجماعًا على عدم نزول الوحى على الإمام فيكون علمهم بالتعليم والتعلم قطعًا.

والعلم عن طريق الإرث لا يصح، لأن لكل إمام أبناء عديدون فكيف يرث أحدهم العلم عن أبيه ولا يرثه الإخوة الآخرون؟ يقول البرقعى: هذا الكلينى ورواته كانوا حفنة من الجهال وعديمى التبصر والدراية كالصوفية، إذ الصوفية تقول إن سلسلة الإرشاد تصل إلى ابن المرشد بالإرث.

وهؤلاء يقولون أن العلم يصل إلى الابن عن طريق الإرث!! وهم بذلك لم يعملوا الفكر ويتأملوا ليعلموا أن الإرشاد والدعوة إلى دين الحق واجبان على كل المسلمين لا يأتيان إرثًا لشخص معين وكذلك التعلم فـ (طلب العلم فريضة على كل مسلم) إمامًا كان أو مأمومًا فضلاً عن هذا كله فإن روايات هذا الباب تخالف روايات باب فقد العلماء فى هذا الكتاب نفسه روى عن الإمام الصادق قال: (إنّ أبى كان يقول إن الله لا يقبض العلم بعدما يهبطه ولكن يموت العالم فيذهب بما يعلم) إلا أن يكتب ذلك فى كتاب أو كراس إذن كل عالم

يذهب علمه وتزول محفوظاته الذهنية بموته وقبض روحه، ولذا قال الإمام الصادق فى باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة (القلب يتكل على الكتابة) وقال فى حديث آخر (اكتبوا فإنكم لا تحفظوا حتى تكتبوا) والسيادات الأئمة أنفسهم كانت لهم كتب جامعة أخذوها عن آبائهم وكان الرسول ﷺ يحبب للمسلمين أن يقيدوا العلم بالكتابة كأن الكلينى هذا لم يكن مطلعًا عن باب آخر من كتابه! وهو باب رواية الكتب، وجمع الأضداد فى الكافى، يقول فى باب لابد من كتابة العلم وفى باب آخر يقول لا يلزم ذلك، وعلم الأئمة عن طريق الإرث وبذلك يكون كأنه لا يعتبر الأئمة من البشر، وفضلاً عن هذا، لا فضيلة لعلم التالى أيضًا مخالف للقرآن والعقل.



الأئمة ورثوا علم النبى وجميع الأنبياء والأوصياء

روى الكلينى فى هذا الباب عدة روايات كلها تخالف صريح آيات القرآن ومعظم رواته من الضعفاء كعلى بن حكم راوى سلسلة الحمار، وعبد الرحمن بن كثير الضعيف فاسد العقيدة والغالى، وزرعة بن محمد الواقفى الذى عده علماء الشيعة من الكلاب المطورة، وأما متن الروايات: فى الحديث الأول قال الإمام: (نحن أمناء الله فى أرضه) هنا لابد من التساؤل: على أى شىء كانوا أمناء الله؟ قال تعالى فى آخر سورة الأحزاب: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً﴾ هل أراد الراوى أن هذا الإنسان الظلوم الجهول الذى قبل الأمانة هو الإمام وإلا فليس لله أمانة خاصة.

وبعد ذلك يقول: قال الإمام (إنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق) وهذا يخالف صريح القرآن لأن الله قال لنبيه: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لا تَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة:١٠١]، هذا من جانب مع أن النبى ﷺ كان يعاشرهم وعلى الرغم من ذلك ما علمهم، أما الإمام الذى لم يعاشر أحدًا ولم يعرف اسمه كيف يعرف ومن أين له إذا رأى أحدًا من الناس بأنه مؤمن أو منافق؟ هل هذا الإمام الذى نقل عنه الراوى كان جاهلاً بالقرآن كالراوى نفسه؟ نحن نقول لا الإمام الصادق من العرب خبير بالقرآن لكن هؤلاء الرواة هم الذين أظهروه بمظهر المخالف للقرآن ثم أن الله قال لرسوله فى سورة الأحقاف الآية ٩: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلا بِكُمْ﴾ أما هؤلاء الرواة المخالفون للإسلام فيقولون إن الإمام يعرف إيمان أو نفاق كل واحد يراه حتى إنهم يقولون إن الإمام قال نعلم أسماءهم وأسماء آبائهم وذلك مكتوب عندنا مع أن الله قال فى سورة البقرة الآية ٢٥٥: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ ويقول

أيضًا: قال الإمام: (نحن المخصوصون في كتاب الله) مع أن الله قال: ﴿هذا بيان للناس﴾ و﴿هدى للناس﴾ و ﴿يا أيها الناس﴾ و {وما أرسلناك إلا كافة للناس} ولم يقل للإمام أو المأموم خاصة هل غرض هؤلاء أن يجعلوا القرآن كتابًا خاصًا ويبعدون الناس عنه ويبعدون القرآن عن الناس؟ كما فعلوا ذلك.

ويقولون أيضًا قال الإمام: نحن الذى شرع لنا دينه فقال فى كتابه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا﴾ ويتلظى الإمام البرقعي ويعلو صوته أيها القارئ الذكى لاحظ إلى أى حد وصلوا فى تحريفهم القرآن، هذه الآية فى سورة الشورى الآية ١٣: قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ لا يوجد فى هذه الآية يا آل محمد أنظر كيف كذبوا على الله: ﴿ومن أظلم ممن افترى على الله كذبًا﴾ وأنا أجزم أن هؤلاء الرواة لم يؤمنوا بالله ولا باليوم الآخر، وإلا لما كذبوا على الله كل هذا الكذب.

وفى الأصل هذه الآية نزلت فى مكة ولم يكن لمحمد ﷺ آل ولم يكن إمام ووصاية، ثم يقول هنا الله فى هذه الآية: (لا تتفرقوا فيه كبر على المشركين من أشرك بولاية على) أيها المحرفون تعالوا واقرؤوا بأنفسكم الآية فى سورة الشورى، يقول الإمام البرقعي: كنت أفكر عند (باب: إن الأئمة هم الراسخون) لماذا يصر هؤلاء الكذابون على أن يكون الأئمة هم: (الراسخون فى العلم) والآن أدركت السبب. إنهم يصرون على ذلك ليوهموا اتباعهم أن ذلك منزل فى القرآن، حيث إذا ما استشكل أحدهم فإنهم يقولون فى جوابهم له: هذا تأويل الآيات، والإمام هو الذى يعلم وأنتم لا تعلمون.

وبعد ذلك ليدركوا إن الراسخين لا يحق لهم تأويل الآية أيضًا، بل التأويل خاص بالله تعالى كما ذكر، وبالإضافة إلى ذلك قلنا إننا لسنا مأمورين بالتأويل، وإذا لم نعرف التأويل فيكفى أن نعرف المعنى وما تدل عليه الآيات والذى يريد أن يتلاعب بالقرآن سوف نفضحه، يقول الراوى فى هذا الباب فى الحديث الثانى قال رسول الله أن محمدًا ورث علم من كان قبله من الأنبياء المرسلين وهذه مخالفة صريحة لما جاء فى القرآن لأن القرآن نزل على النبى بعد الأربعين من عمره، ويقول الله له فى سورة الشورى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا الْكِتَابُ وَلا الإِيمَانُ﴾ وقال فى سورة القصص الآية ٨٦: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَىٰ إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلاَّ

رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ والنبوة لا تورث أصلاً وهى تفضل الهى وتكون عن طريق الوحى لا عن طريق الإرث.

وإلا فعن من ورث سيدنا آدم عليه السلام النبوة، إن الراوى الوضاع لم يعرف كيف يضع! لابد أن يقول إنى ورثت لا أن محمداً ورث: على كل حال الراوى الجاهل صنع ما شاء، ولكن العجب من مدعى العلم والاجتهاد أن يقلدوا فى الأصول والفروع الكلينى الذى بضاعته قليلة.

يقول فى الحديث الثالث: أن محمداً ورث سليمان وأنا ورثنا محمداً. كيف ورث محمد ﷺ من سليمان حيث قاس الإمام الصادق الأمر على نفسه وقال أنا ورثنا محمداً؟ والإسلام لم يبن على القياس، هل كان محمد ﷺ ابن سليمان؟، هل وصلت نبوة سليمان إلى محمد ﷺبالإرث؟ لقد دام كتاب الكافى بخرافاته هذه طوال ألف عام بين أيدى الأمة ولم يقدم أحد ليدرسه ويدقق فيه كى يرى ما جمع الكلينى فى كتابه من خرافات! بل ازدادوا تقليداً على مر الأيام، وفضلاً عن هذا سمع الراوى فى هذا الحديث والحديث الرابع هذه الأكذوبة واستغرب وسأل الإمام أهو العلم؟ فأجابه الإمام، ليس هذا هو العلم، بل هو شىء يحدث لنا يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة، ذلك العلم الذى يأتيه ساعة بعد ساعة. هل هو شىء أعلى من الوحى؟ لأنه قال عن العلم الذى ورث من الأنبياء ليس علماً والعلم الذى يصله يوماً بعد يوم.. هو العلم، هل يجوز التلاعب بعقول الناس، هل هناك أخبث من هذا التلاعب بالإسلام؟ هل يمكن للإمام إن يقول مثل هذا.

وهنا مجد الإمام نفسه كثيراً، وجعل نفسه خيراً من الأنبياء وأعلى مقاماً فى الرواية السابقة، هل يصح هذا، مع أن الإمام نفسه إذا لم يؤمن بالأنبياء الذين ذكرهم لا يكون مسلماً وأما أسخف السخافات التى أوردها الكلينى وردها الإمام البرقعى فهو ما جاء فى الكافى من أن الأئمة عندهم العلم بجميع الكتب التى نزلت من عند الله وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها وقد روى الكلينى فى هذا الباب حديثين قال المجلسى بضعف الأول وأن الثانى مجهول.

نعم فمن رواتهما سهل بن زياد الكذاب وبكر بن صالح وهو لا نظير له فى سرد الروايات التى لا واقع ولا صحة لها، ولا اعتبار لأخباره.

وأما متنها فهما على خلاف الواقع ويخالفان القرآن، يقول فى الحديث الأول: قال الإمام: أن الله لا يجعل حجة فى أرضه يسأل عن شىء فيقول لا أدرى، مع أن رسول الله

كان حجة وكم سئل وأجاب لا أدرى واصبروا حتى ينزل الوحى، وكم قال فى القرآن: (ما أدرى) و (إن أدرى)، وقال الله له: (لا تدرى)، و (ما أدراك) و (ما يدريك) وقال فى الخبر الثانى، كنا عند الإمام وأردنا أن نستأذن، ثم سمعناه يتكلم بكلام غير عربى.

ويستنتج الكلينى من هاتين الروايتين أن الإمام يعرف اللغات جميعًا، مع أن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف اللغة العبرية، لغة اليهود فى المدينة، كما جاء فى سورة البقرة الآية١٠٤ قال اليهود: (راعنا) لم يفهم الرسول ﷺ قصدهم فقد أرادوا الإساءة إليه حتى نهى الله عن ذلك وقال: ﴿ لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ إذا عرف سليمان منطق الطير فلا علاقة للأنبياء الآخرين بذلك، لأن الأمور الدينية لا تثبت بالقياس، والرسائل التى أرسلها النبى ﷺ إلى الناس للدعوة الإسلامية كانت باللغة العربية وإما فى فرية المفتريات التى أوردها الكلينى فهو الباب الذى جاء عنوانه:



لم يجمع القرآن إلا الأئمة وأنهم يعلمونه كله

وقد روى الكلينى فى هذا الباب ستة أحاديث ضعف المجلسى خمسة منها، ونحن نضعفها كلها، لأن فيها رواة متهمين كمنخل الغالى والضعيف الذى كان يبيع العبيد، كمحمد بن سنان وهو من الكذابين المشهورين ومن الغلاة، وكسهل بن زياد وقد لعن من قبل الإمام، وكعلى بن حسان المغالى الباطنى الكذاب، وكعبد الرحمن ابن كثير فاسد المذهب وقد اجتمع فى هذه الروايات كل العيوب والمفاسد التى انتثرت فى غيرها، وأما متن هذه الروايات فمن شأنها كلها نسف الدين وتخريبه.

يقول الرواى فى إحدى الروايات- نعوذ بالله- لم يجمع أحد القرآن بل لا يعلمه أحد إلا على بن أبى طالب، يريد أن يقول أن الكتاب الذى بين أيدى المسلمين لا يحوى كل الآيات وهو ناقص، لأن عليًا لم يجمع ذلك، وقرآن على رضي الله عنه اختفى أيضًا وبقى لدى الأئمة ولم يظهروه لأحد، ولا يعلم ذلك إلا حفنة من الكذابين كسهل بن زياد، وعلى بن حسان مع أن الله نص على حفظ القرآن فى عشرات من الآيات، وتعهد الله تعالى أن يحفظ القرآن من الزيادة والنقص قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤١، ٤٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

ثم يقول هؤلاء إن عليًا رضي الله عنه كان متعلمًا والرسول الأكرم ﷺ علم الأميين القرآن كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة:٢]، ومن جهة أخرى يقولون أن الرسول ﷺ علم القرآن لعلى وحده، ولم يفهم القرآن إلا على!!.

فى الحديث الخامس: يقول هؤلاء الكذابون فى الآية ٤٠ من سورة النمل حيث قال

تعالى: ﴿قَالَ الَّذِى عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى﴾ قال الذى عنده علم الكتاب- ملك أو أصف بن برخيا-. قال الإمام نحن عندنا علم الكتاب كله، ولم يبين أى كتاب، فإذا أراد بالكتاب القرآن فإن القرآن لم يكن فى زمن سليمان حتى يعرف آصف بعض ذلك ويعرف الإمام كل ذلك! وما هدف هذه الرواية أنها تريد أن تقول أن آصف أتى بالسرير ونحن قياسًا على هذا نأتى بالأرض والسماء، هل يمكن التمسك بكذب كهذا، لا يجوز القياس بهذه الأمور وخاصة قياس غير الأنبياء على الأنبياء، والمفسرون أرادوا الاحتمالات لإحضار السرير، مثل أن الله أعدم ذلك وأوجده عند سليمان أو أحضره الملك بأمر الله وبعضهم قال: إن سليمان نفسه أحضره أو من الأرض رئى فيها نوراً، وقال سيدنا على ﷺ فى الأدعية، والإمام الصادق إن سليمان دعا وطلب من الله وبسبب دعائه أحضره الله، إذن الذى تدعيه الغلاة من هذه الآية على الولاية التكوينية المطلقة لكل إمام لا يصح بوجه من الوجوه، لأننا ولو قلنا ذلك جدلاً كان ذلك بدعاء أو بفعل آصف، مع أن آصف لم يكن له ولاية تكوينية لا على العالم كله ولا على بعضه.

يقول فى حديث آخر، لما قال الكفار فى آخر آية فى سورة الرعد آية ٤٣ لما قالوا نحن لا نقبل رسالتك قال الله: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ قال الإمام هنا، يعنى أن عليًا وأولاده يشهدون بأنى رسول الله يقول الإمام البرقعى فى رده على هذه الكفريات هل يعقل أن يقول الكفار إننا لا نقبل رسالتك فيقول الله الحكيم لهم، اذهبوا واسألوا عليًا وهو طفل فى بيت رسول الله حيث تكفى شهادته.

❀ ❀ ❀

باب: نادر فيه ذكر الغيب

جـاء فى هذا البـاب الرابع من كـتـاب الكلينى «الكافى» روايات كلـهـا مـتـناقـضـة ومتـعـارضـة مع بعضـهـا البعض، وهؤلاء الرواة المجـهـولون على حد قول المجلسى الذى عد الروايتين مجهولتين، كأنهم أعرضوا عن القرآن وكان لهم عداوة معه!!.

فإنهم لم يقرؤوا صـريح آياته ليـعلمـوا أن الله تعالى أعلن فى سورة النمل الآية ٦٥: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ﴾ وقـال لرسوله فـى سورة الأنعـام الآية ٥٠: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عندى خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ وقـال فى سـورة يونس الآية ٢٠: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ وكـثـيـر من الآيات الأخرى، إذن مـا غـرض ذلك الرجل الفارسى المجـهـول الذى جاء ذكره فى هذا الباب حين سـال الإمام: هل تعلم الغيب؟ فـأجاب الإمـام يبسط لنا العلم فنعلم ويقبض عنا فلا نعلم.

وقـال: سر الله عز وجل أسره لجبرائيل وأسـره جبرائيل لمحمد وأسره مـحمد إلى من شـاء الله، لابد أن يقـال هل الله يمـزح فى القـرآن[1]- والعـيـاذ بالله- حـيـث يبـسط الغـيب للإمـام حينا ويعطى سره لجبرائيل، إلى آخر الحديث أليس هذا تلاعب بكلمات الله، وبدينه وبكتابه؟! هل يعطى الله سره لأحد وهل أعطى محمد سر الله لمن شاء؟!

لابد أن يوضح هنا كى يفهم الغلاة: أن الله يكشف لرسوله المصطفى المختار الأخبار الغيبية التى لا يعرفها أحد ويطلعه على ذلك أحيانًا كما جاء فى سورة الجن الآية ٢٦، ٢٧: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ وكـمـا جـاء فى سـورة هود الآية ٤٩: بعد بيـان قصة نوح، يقول تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا﴾ وبعـد أن يوحى الله لبـعض رسله بعض تلك الأخبـار الغيبية فإن ذلك الرسول يخبر أصحابه وأمته بها ويؤمن بها الإمام والمأموم على حد سواء.

وكمـا قال فى سورة البـقرة الآية ٢، ٣: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ والرسـول الكريم وأصـحـابه وأمتـه الأتقـيـاء يصـدقـون بذلك ا لغـيب ويؤمنون به ويـعدون من

---

(١) أكثر الشيوخ تجاوز عمره الثمانين من هذا الأسلوب فى كتابه، ولو أعرض عنه لكان أولى فإن مجرد هذا الحديث عن الله وإن كان بصيغة الاستنكار لا يطمئن له القلب ولا يارتح له.

المؤمنين بالغيب، إذن يصبح رسول الله والمتقون من أصحابه وأمته مؤمنين بالغيب لا عالمين به، لأن العالم بالغيب هو الله تعالى الذى يعرف الغيب بنفسه ولم يأخذه من أحد، على خلاف الرسول وأتباعه الذين يؤمنون بأخبار الغيب، إذن العالم بالغيب هو الله وحده والمؤمنون بالغيب هم عبادة المتقون، هذا الأمر بهذا الوضوح لم يفهمه الرواة ولا الناقلون عنهم، وكانوا لا يفكرون إلا بإغداق الصفات والخصال الخارقة للإمام وحده.

فى الخبر الأول أجاب الإمام بجواب لا يتعلق بالغيب أصلاً، وفى الخبر الثانى قال الإمام: لله علم مفيض يفيضه على الملائكة ولله علم موقوف عن... ولكن ما جواب الآية: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ وما هو؟ ومن هو؟ لم يبين ذلك، وأما فى الخبر الثالث فقال صراحة: يا عجبًا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب ما يعلم الغيب إلا الله عز وجل، وسدير وأبو بصير اللذان أحبا أن يعظما الإمام، اختلفا مع الإمام بعد المجلس حيث لم يعجبهما أن يصغر الإمام نفسه بأن يقول لا أعلم الغيب وأراد منه أن يعظم نفسه قليلاً ويثنى على علمه وعندها صنعًا أخبارًا لا توافق القرآن ومن المؤكد أن الإمام الذى يجب عليه أن يكون عالمًا بالقرآن لا يقول كلامًا كهذا، لأن هذا الإمام نفسه يقول فى صدر الحديث لقد هممت بضرب جاريتى فلانة فهربت منى فما علمت فى أى بيوت الدار هى؟ كيف يقول فى آخر الخبر أنا أعلم الغيب ويقول أفمن عنده علم الكتاب كله أفهم أمّن عنده بعض علم الكتاب؟ ولما قال تعالى فى سورة الرعد الآية ٤٣: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾.

قال الإمام: والذى عنده علم الكتاب، قد أشارت الآية إلينا، ونحن الذين عندنا علم الكتاب، والآن لابد من أن نتأمل فى هذه الآية، هذه آية من سورة مكية، الكفار الذين قالوا لمحمد لست مرسلاً ولست رسولاً من الله، فأجابهم الله بجواب لابد أن يكون مقنعًا وكافيًا، فبماذا أجاب؟ قال: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ وأما قوله تعالى: ﴿عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ فعلى قول الشيعة– مثلاً–: المعنى على وأولاده رضى الله عنهم،

هل الكفار الذين لا يؤمنون للنبى يقبلون شهادة على الذى ربى فى بيت النبى ولم يكن عمره يتجاوز عشر سنوات وربى فى بيته وأولاده الذين لم يولدوا بعد؟! هل شهادة هؤلاء تكفى الكفار؟! الذين لا يقبلون كلام محمد، هل يستجيبون لكلام صبى فى بيته!! هل كلام الله لغو– والعياذ بالله– فاعلم أن القول الصحيح أن الله قدم شاهدين لصدق رسالة محمد ﷺ وصحتها، ليؤمن الكفار به، الأول شهادته نفسه أنه نزل إليه كتاب يعجز الناس كلهم عن إتيان سورة مثله.

والآخر شهادة الذين يعلمون التوارة والإنجيل، وهم أهل الكتاب الذين رأوا اسم محمد ﷺ ووصفه فى كتبهم ودليلنا على هذا المعنى الآيات القرآنية الأخرى، فقد استشهد الله بشهادة علماء أهل الكتاب للكفار كالآية ١٩٧ من سورة الشعراء: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ (١٩٦) أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، وقال فى سورة القصص الآية ٥٢ و ٥٣: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ مِن قَبْلِهِ هُم بِهِ يُؤْمِنُونَ (٥٢) وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّنَا﴾ وقال فى سورة العنكبوت الآية ٤٧: ﴿فَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ وقال فى سورة الأعراف الآية ١٥٧: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ﴾ وقال فى سورة المدثر الآية ٣١: ﴿وَلا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ وقال فى سورة الأنعام الآية ٢٠: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ﴾ وفى سورة التوبة الآية ١٤٦ وفى سورة آل عمران الآية ٨١ وفى كثير من الآيات الأخرى، وفى غالب السور المكية وكلها شاهدة على أن المقصود من آية: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ التى وردت فى آخر سورة الرعد هم علماء أهل الكتاب، كما جاء فى السورة نفسها الآية ٣٦: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ فكل هذه الآيات تصدق وتفسر بعضها بعضًا.

وشهادة علماء أهل الكتاب الذين آمنوا فى ذلك الزمن كما جاء فى سورة المائدة الآيات ٨٢ إلى ٨٥، تتبين هذه من تفسيرهم للآية أى من هو ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ . هل يأتى هؤلا الغلاة العوام ليفسروا طبقًا لرواية الكافى أن الله قال فى هذه الآية أن: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ هو على وبنوه، حيث أن لهم ولاية تكوينية على العالم كله بدليل أن عندهم علم الكتاب كله؟!!، هل يمكن أن يكون الإمام الصادق جاهلاً بكل هذه الآيات القرآنية فيتبع الغلاة ويقول إن الله قال للكفار أن يسألوا صبيًا كان فى بيت محمد؟ وقال فى الرد على الكفار إنه سيكون ولى أمر العالم صبيًا. هل يعقل كل هذا؟ لابد لمقلدى الكلينى أن يحجموا عن تقليده.

وفى كتب مدعى العلم فى زمننا هذا دعوى لتقليد الكلينى وهم يستدلون بهذه الرواية وهذا التفسير لهذه الآية. وأن عليًا رضي الله عنه متصرف بالكون وأمور العالم كله. إذن نحن بناء على قول سيدنا الرضا رضي الله عنه حيث قال فى هذا الكافى نفسه فى باب إبطال الرؤية (إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبتها) نكذب رواية الكلينى هذه.

في الحديث الرابع: من هذا الباب يقول عمار سابطي الفطحي المذهب: سألت الإمام هل يعلم الغيب؟. فقال: لا. ولكن إذا شاء أن يعلم فإن الله يعلمه.

لابد أن يقال لهذا الراوي الكذاب: يظهر من كلامكم أن الله عندما قال: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ [الحشر:٢٢]، وحصر علم الغيب به وحده كان هذا باطلاً- والعياذ بالله- وأن الإمام وحده يمكن له أن يعلم الغيب. ثم هل يوحى إلى الإمام؟ فإن كان يوحى إليه فلماذا قال سيدنا أمير المؤمنين رضي الله عنه (ختم بمحمد الوحي)؟، ثم هل يتبع الله الإمام ويطيعه ليعلم الإمام كلما شاء الإمام نفسه؟!!..

الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا

روى- الكليني- في هذا الباب ثلاثة أحاديث عن رواة كذابين، كسهل بن زياد، حيث قال: إن الإمام إذا شاء أن يعلم فإن الله يعلمه.

هذه الأخبار تخالف العقل والقرآن، لأن مشيئة الله وإرادته ليستا تبعًا للإمام، فيعلم الإمام متى شاء ذلك. بل ليس هذا تابعًا حتى لمشيئة الرسل، فقد دعى الرسل، ولم يجبهم الله تعالى إلا عندما شاء هو ذلك.

قال الله تعالى في سورة الإنسان في الآية ٣٠: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾، وقال في سورة التكوير الآية ٢٩: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾.

يقول الله تعالى في هاتين الآيتين إن مشيئتكم تابعة لمشيئة الله وأنه لابد من أن تطلبوا الهداية والتوفيق منه. ونحن قد أردنا لكم الاختيار والمشيئة.

ويقول الإمام الصادق في دعائه: يا من يفعل ما يشاء ولا يفعل ما يشاء غيره.

ويخلص الإمام البرقعي في نقضه لكتاب «الكليني» الكافي إلى أن روايات هذا الباب تخالف العقل والقرآن معًا، لأن أي عقل سليم لا يمكن أن يدعي أن الله تعالى تابع لعبده إلا عقول الغلاة الجهال الكفرة.

الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون

فى نقض «الكافى» واسقاطه يقول الإمام البرقعى هذا الباب الذى خالف القرآن صراحة جاء فيه عدة أحاديث وهى كلها إما ضعيفة أو مرسلة، وعد المجلسى سبعة منها مرسلة وضعيفة، ونحن نعجب فأى كتاب هذا الذى يسعى فى جمع أخبار أكثرها تخالف القرآن أو تغالى فى تعظيم الأئمة؟!، وكأن هؤلاء يعتبرون قول سلمة بن الخطاب المغالى وسهل بن زياد الكذاب وأمثالهما خير من قول الله تعالى.

وروى فى هذا الباب فى الحديث الأول عن سلمة بن الخطاب المغالى وعبد الله بن القاسم البطل وهو أيضًا من الغلاة ومن الكذابين: إن كل إمام لا يعلم ما الذى سوف يحدث له وما يؤول إليه فهو ليس بإمام ولا حجة. مع أن الله تعالى قال لرسوله ﷺ فى سورة الأحقاف الآية ٩: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ هل يعقل أن رسول الله الذى يوحى إليه لا يدرى ما يفعل به وما يحصل له فى حين أن الإمام الذى لا يوحى إليه يعلم ذلك.. أى دين هذا الذى اختلقه الغلاة؟!.

جاء فى هذا الباب: قال الإمام أنا أعلم متى أموت، ولكن الله قال فى سورة لقمان الآية ٣٤: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ وفيما نسب إلى- أمير المؤمنين فى نهج البلاغة فى خطبة رقم ١٤٧ قبل وفاته وبعد أن أصابه ابن ملجم: (أيها الناس كل امرىء ملاق ما يفر منه فى فراره، والأجل مساق النفس والهرب منه موافاته، كم أطردت الأيام أبحثها عن مكنون هذا الأمر فأبى الله إلا إخفاءه. هيهات علم مخزون) وقال فى هذه الخطبة بناء على آيات القرآن أن لا علم لأحد بوقوع الموت وكذلك قرأ فى خطبته رقم ١٢٨ الآية ٣٤ من سورة لقمان: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ ويقول بعد ذلك فهذا من علم الغيب الذى لا يعلمه أحد إلا الله. وهذا الغيب الذى لا يعلمه أحد إلا الله ولا يعلمه نبى ولا وصى. ويقول فى رسالته رقم ٢٣ بعد أن جرحه ابن ملجم حيث لا علم له بموته: (إن أبق فأنا ولى دمى وإن أفن فالفناء ميعادى). وفى رسالته المعروفة لمالك الأشتر النخعى (الرسالة رقم ٥٢ من نهج البلاغة) وبما أنه لم يكن يعلم وقت موته يقول:

(وأنا أسأل الله سعة رحمته أن يختم لي ولك بالسعادة والشهادة).

وكان في دعواته دائم الخوف طالبًا للشهادة كدعائه في خطبة رقم ٢ من نهج البلاغة، وكذلك في دعائه في حرب صفين قبل أن يرفع معاوية المصاحف على السيوف قال: (فإذا كان ما لابد منه الموت فاجعل منيتي قتلاً في سبيلك). وكذلك في دعائه في صفين: (وإن أظفرتم علينا فارزقنا الشهادة) وكذلك في سائر دعواته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

إذن يتبين طبقًا لكلام الله ورسوله وأمير المؤمنين أنه لا علم لأحد بوقت موته سواء في ذلك الإمام أو المأموم، والناس في الإسلام سواء لا فرق بين إمام ومأموم فهو ليس دينًا عنصريًا.

وأما تفسير الآية فإن علماء أهل الكتاب الذين آمنوا في ذلك الزمن كما جاء في سورة المائدة الآيات ٨٢ إلى ٨٥، تتبين هذه الحقيقة من تفسيرهم للآية أي هو ﴿مَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ . هل يأتي هؤلاء الغلاة العوام ليفسروا طبقًا لرواية الكافي أن الله قال في هذه الآية أن ﴿مَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ هو علي وبنوه، حيث أن لهم ولاية تكوينية على العالم كله بدليل أن عندهم علم الكتاب كله، هل يمكن أن يكون الإمام الصادق جاهلاً بكل هذه الآيات القرآنية فيتبع الغلاة ويقول إن الله قال للكفار أن يسألوا صبيًا كان في بيت محمد وقال في الرد على الكفار إنه سيكون ولي أمر العالم صبيًا. هل يعقل كل هذا؟ بم سيجيب الكليني ورواته الله تعالى يوم القيامة حين يسألهم عن تلاعبهم بآيات القرآن إلى هذا الحد؟!. فلابد لمقلدي الكليني أن يحجموا عن تقليده.

وفي كتب العلم في زمننا هذا دعوى لتقليد الكليني وهم يستدلون بهذه الرواية وهذه الآية. وهي أن عليًا عَلَيْهِ السَّلَامُ متصرف بالكون وأمور العالم كله. إذن نحن بناء على قول سيدنا الرضى عَلَيْهِ السَّلَامُ حيث قال في هذا الكافي نفسه في باب إبطال الرؤية: (إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبتها) فهو يكذب رواية الكليني هذه.

في الحديث الرابع: من هذا الباب يقول عمار سابطي الفطحي المذهب: سألت الإمام هل يعلم الغيب؟. فقال: لا. ولكن إذا شاء أن يعلم فإن الله يعلمه.

لابد أن يقال لهذا الراوي الكذاب: أيظهر من كلامكم أن الله عندما قال: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ﴾ وحصر علم الغيب به وحده. كان هذا باطلاً- والعياذ بالله- وأن الإمام وحده يمكن له أن يعلم الغيب.

ثم هل يوحى إلى الإمام؟.. فإن كان يوحى إليه فلماذا قال سيدنا أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ

(ختم بمحمد الوحى)؟، ثم هل يتبع الله الإمام ويطيعه ليعلم الإمام كلما شاء الإمام نفسه؟.

أما الكلينى ورواته فخلافا للقرآن والعقل وقول سيدنا الأمير ﷺ يريدون أن يجعلوا الإمام عالمًا بوقت موته. أليس هذا الإمام الذى يقولون عنه بأنه يعلم وقت موته؟، أليس هو من الذين يتبعون القرآن أم لا علم له بالقرآن، أم أنه جاء بمذهب جديد. أم ترى أن الرواة يكذبون عليه؟!.

وفى الحديث الثانى نقل عن شيخ مجهول من وعاظ السلاطين دخل السجن بدعوة من السندى بن شاهك رئيس شرطة هارون الرشيد، ونقل عن موسى بن جعفر ﷺ قوله: أنى أموت بعد غد. فهل كان موسى بن جعفر جاهلاً بالقرآن وصداقًا فى حدسه أم أن هذا الشيخ كان يكذب فيما قاله؟!.

وفى الحديث الرابع: سأل حسن بن الجهم- والله يعلم هدفه- سأل الإمام، بل لقد شكر الأشياء التى سمعها من الغلاة أن أمير المؤمنين كان يعرف قاتله والليلة التى يقتل فيها- وسمع صياح الأوز الذى كان يخبر عن موته- (أى أن الإوز- نعوذ بالله- تعلم الغيب وهى التى أخبرت عن موته) وطلبت أم كلثوم إليه أن يصلى فى البيت ولكن سيدنا الأمير لم يقبل وخرج تلك الليلة بلا سلاح مع أنه عرف قاتله من قبل سيفه- وهذا ليس جائزًا له- فأجابه الإمام الرضا، نعم هكذا كان ولكن قدر الله وما شاء فعل، وتمسك سهل بن زياد الكذاب وعدد من الرواة مثله بهذه المقولة من أن أمير المؤمنين كان يعلم بموته، وهذا افتراء وكذب بدليل ما ورد فى خطبة فى نهج البلاغة الخطبة ١٤٧ أو فى سائر خطبه حين قال بأنه لا يعلم وقت موته، وهذا كذب على الله كذلك.

فالقرآن إذا نزل خلافًا للواقع- والعياذ بالله- بناء على أقوالهم، فهم يدعون أن الإمام يعلم كل شيء ولذا بناء على رواية سهل بن زياد الفاسد المذهب لابد أن يعلم الإمام وقت موته وهنا يقال: عندما قال الله سبحانه فى القرآن: ﴿لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [النمل:٦٥]، كان هناك استثناء آخر وهو أنه لا يعلم الغيب إلا الله والإوز؟!. [تعالى الله].

وفى الحديث الخامس: روى شيئًا عجيبًا يخالف كل العقول، حيث قال الإمام الكاظم أن الله غضب على الشيعة وخيرنى إما أنا أفتدى بنفسى أو أفتدى بشيعتى.

لابد هنا من طرح هذا السؤال: هل يوحى إلى الإمام؟ ولماذا يغضب الله على أهل السنة مثلاً، إضافة إلى أن الإمام أشرف من المأموم عندهم فهل يفتدى الأدنى بالأعلى؟.

فإننا مثلاً لا نجد من يفتدى أغنامه بولده إلا عند على بن إبراهيم وأمثاله من الرواة

والكليني، والأعجب من ذلك أنهم تمسكوا بهذا الحديث الفاضح واتخذوه دليلاً على علم الإمام بموته مع أنه لا علاقة له أصلاً بذلك.

وفي الحديث السادس: نقلَ عن الإمام الرضا أنه قال لرجل يسمى المسافر: إني رأيت رسول الله في المنام ليلة أمس وقال: يا علي ما عندنا خير لك. واستدلوا بهذا على أن الإمام يعلم وقت موته. مع أن هذا القول لا يدل على ذلك إطلاقًا.

إن هؤلاء يريدون أن يثبتوا بهذه الأقوال الواهية المتحيرة أن الإمام- خلافًا للقرآن- يعلم وقت وفاته ولقد فرق هؤلاء بين القرآن وما عليه الأئمة رضي الله عنهم، وجعلوا كلا الطريقين مخالفًا للآخر.

وكذلك في الحديث السابع، يقول: قال الإمام الباقر: صاح أبو زين العابدين من وراء الجدار، وقال: يا محمد تعال وعجل. واستدلوا بهذا على علم الإمام بموته وهذا لا يدل على ذلك وهو كالخبر السابق.

وفي الخبر الثامن: روى علي بن الحكم الخرافي راوي حديث سلسلة الحمار، وسيف بن عمير الملعون الذي لعن من قبل الأئمة على حد قول المقاني أن الإمام الحسين خيِّر بين أن ينتصر ويهزم حكومة يزيد وبين أن يقتل ويلقى الله. واختار الإمام الحسين القتل بناء على رواية هؤلاء الكذابين الوضاعين لم يقم الإمام الحسين لدفع ا لظلم ونشر العدالة بل قام للقتل أيضًا مع أن الإمام الصادق قال: قتل الحسين كان مصيبة فوق المصائب. ويقول سيدنا الأمير ﷺ في رسالة رقم ٤٥ من نهج البلاغة بشأن معاوية:

(سأجهد في أن أطهر الأرض من هذا الشخص المعكوس والجسم المركوس حتى تخرج المدرة من بين حب الحصيد)، ويكتب لعمرو بن العاص في رسالة رقم ٣٩ من نهج البلاغة: (فإن يمكن الله منك ومن ابن أبي سفيان أجزكما بما قدمتما وإن تعجزا وتبعثرا فما أمامكم شر لكما).

إذن بناءً على هذا إذا كان الإمام الحسين راغبًا في القتل لم يصب الإمام الصادق وسيدنا الأمير ﷺ، نعوذ بالله من أفكار الغلاة، ويستطرد الإمام البرقعي ويقول:

ولابد أن نسأل الكليني ورواته: إذا كان الإمام الحسين اختار الشهادة فما علاقة هذا بعلم الإمام ﷺ بموته؟ ثم هل يوحى إلى الإمام؟!.

الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون

روى الكلينى فى هذا الباب ستة أحاديث يعد المجلسى خمسة منها ضعيفة ومجهولة، وأحد رواتها إبراهيم بن إسحاق الأحمر النهاوندى الفاسق والمبتدع، وقد ضعفه علماء الرجال وسموه من الغلاة، والآخر سيف التمار الذى تخالف أخباره القرآن. والآخر أحمد بن محمد البرقى الشاك فى الدين، والآخر محمد بن سنان وهو من الكذابين المشهورين ومن الغلاة، والآخر يونس بن يعقوب الفطحى المذهب، والآخر سهل بن زياد الكذاب. ثم يقول الإمام البرقعى:

ماذا يتوقع من رواة كهؤلاء سوى ضرب الإسلام والكيد له والغلو فى أشخاص ذوى سيرة حسنة لاصطياد السمك فى الماء بعد تعكيره بترهاتهم.

روى هؤلاء عن الإمام الصادق فى الحديث الأول: أن جماعة من الشيعة أتوا إلى الإمام- والله أعلم إنهم كانوا من هؤلاء الغلاة- قال سيف التمار عن الإمام: لقد جعلوا علينا جاسوسًا- وربما كان هذا سيف التمار نفسه- ولكن سيفًا يقول نظرنا يمينًا وشمالاً فلم نر أحدًا. وقلنا: لا يوجد جاسوس. فتبين لنا أن الإمام تكلم خلافًا للواقع وبلا علم. فحلف الإمام ثلاث مرات برب الكعبة بأنه أعلم وأزكى من موسى والخضر عليهما السلام؛ فهما قد أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما سيكون وما هو كائن إلى يوم القيامة ولكنه (أى الإمام) أعطى ذلك إرثًا عن رسول الله.

لابد أن نسأل سيف التمار

أولاً: إن الإمام الذى لم يعلم شيئًا عن أصحابه وتكلم على خلاف الواقع بأن هناك جاسوسًا مع أنه لم يكن ثمة جاسوس فأنى لذلك الإمام أن يعلم ما كان وما سيكون إلى يوم القيامة؟!.

ثانيًا: قال رسول الله ﷺ: «علامة الكذب كثرة الحلف» فلماذا إذًا يحلف الإمام ثلاث مرات بأنه أعلم من موسى.

ثالثًا: من أين عرفتم أن موسى والخضر كان لهما علم ما كان، وموسى عليه السلام نفسه لم يدع هذا، ولم يعلم بما كان حين وجوده فى الطور ولم يعرف عن عباده قومه للعجل. فيقول

له الله تعالى: ﴿قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه:٨٥]، ولما رجع من الطور ووجد أن قومه قد فتنوا بالشرك غضب جدًا وقال لهم: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [الأعراف:١٥٠]، حتى إنه لم يعلم أن أخاه لم يقصر فى نصحهم فأخذ بلحيته ورأسه ولم يعرف أنه منعهم من عبادة العجل حتى قال له هارون: ﴿إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلا تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاءَ﴾ [الأعراف:١٥٠]، ثم اختار موسى من قومه سبعين رجلاً لميقات جبل الطور ولكنهم جميعًا كانوا ممن غضب الله عليهم.

رابعًا: إن العلم لا يورث إلا عند الرواة القائلين بالخرافة.

خامسًا: قال الله تعالى مرارًا لرسوله فى القرآن الكريم: ﴿قل ما أدرى.. وما أدراك.. إن أدرى.. وما كنت تدرى.. لا تدرى.. ما يدريك﴾. ومع كل ذلك كيف يمكن الإدعاء أن الرسول علم ما كان وما سيكون فضلاً عن أن يورث ذلك لغيره. وحتى رسول الله ﷺ عندما يسأل عما لا يعلم كان يصبر حتى ينزل الوحى.. فكيف يمكن للإمام الذى لا يوحى إليه أن يعلم ما كان وما سيكون.

وانتبهوا إلى الحديث الثانى: كيف أحاط عدد من الشيعة الخرافيين بالإمام من أمثال حارث بن المغيرة وعدد من الناس المجهولين وسمعوا أن الإمام قال: أنا أعلم ما فى السموات وما فى الأرض، وما فى الجنة، وما فى النار، وما كان، وما سيكون، ثم مكث الإمام برهة ورأى أن هذا الكلام قد كبر على المستمعين ولم يصدقوه فقال: لقد تعلمت هذا العلم من كتاب الله حيث يقول الله عز وجل: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

أولاً: لابد أن يقال إن رسول الله ﷺ الذى هو أعلى من كل إمام لم يدع شيئًا كهذا. ويقول الله سبحانه له فى الإسراء: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء:٨٥]، ورسول الله نفسه يقول فى دعائه: إلهى أنت العالم وأنا الجاهل.

ثانيًا: قال الإمام: تعلمت كل هذه العلوم من كتاب الله. ثم قرأ الآية خطأ.

هذه الآية التى ذكرها الإمام (فيه تبيان كل شىء) هى فى سورة النحل الآية ٨٩ حيث قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ فظاهر أن الآية ليست كما ذكر- فيه تبيان لكل شىء- فهل يعقل أن يكون الإمام الصادق جاهلاً بالقرآن إلى هذه الدرجة فيقرأ آياته خطأ؟... ثم يكون فوق ذلك عالمًا بما فى السموات والأرض. إذن من المؤكد أن هذا الكذب من صنع رواة الكلينى.

وجوب عصمة الإمام

دارسو العقائد عندما يقلبون صفحات التاريخ الخاص بالمذهب الآمامى فإن قضية وجوب تنصيص الأمام وتعيينه تجابههم فى كل مطالعات المعتقدات الامامية ويلازمها ولا ينفصل عنها ضرورة الإيمان بعصمة الأمام. وعمدة احتجاج الشيعة على غيرهم هو احتجاجهم على وجوب أمامة الامام من اعتبارين:

الأول النص على الأمام بالاسم. والثانى شدة حاجة الناس إليه فى بيان الشريعة إذا علمها وتأويلها عنده وحده لا عند غيره وإن كانت هذه القواعد أحيانًا تتخبط عند التطبيق ويضطرب العمل بها عند التنفيذ خاصة فى مثل الانحرافات التى فرضتها السياسة والأهواء وصار فيها محمد بن على بن الحسين مقدمًا بالامامة على أخوته زيد وعمر وعبد الله وعلى والحسين.

ولا يشفع فى ذلك إن كان ادعاء وجود نص من أبيه عليه أو من النبى ﷺ، أنه الباقى فإن ذلك لا يخرج عن كونه ابتداع وكذب ولم تكن الامامية بهذا التبرير أولى من (الكيسانية فى دعواهم النص على ابن الحنفية وإن برروا هذا التخطى أنه كان أفضل من أخوته وأنهم خرقوا القاعدة التى تقرر أن الفضل للإمام لا يقطع إلا من عند الله).

ونفس الأشكال وقع فيه الإمامية عندما دعت المتغيرات إلى جعل موسى بن جعفر الإمام بدلاً من أخيه محمد أو اسحق أو على، ونعتقد أن الأمامية لا يجدون سبيلاً لتبرير هذا الذى وقع خاصة وأن هناك واقعة ثالثة عندما وقع الاختيار على بن موسى بالامامة دون أخوته وكانوا سبعة عشر ذكرًا كما أن هناك واقعة رابعة جعلت محمد بن على بن موسى يتقدم بالإمامة على أخيه على بن على كذلك تقدم على بن محمد بالامامة على أخيه موسى بن محمد كما تقدم بالامامة الحسن بن على بن محمد على على بن موسى.

وهذه الوقائع والتى استفاض فى ايرادها العلامة ابن حزم فى موسوعته (الفصل فى الملل والأهواء والنحل) جـ٤ ص١٠٢- ١٠٣ تبطل الزعم بأن الأمام منصوص عليه. ونحن هنا لا نود أن نتوسع فى مناقشة ونقد قول الامامية بوجوب النص والتعيين للأمام وضرورة

ألا يكون إماماً فى عنقه بيعة أحد كما جاء عند الكلينى فى (الأصول من الكافى فى كتاب الحجة)[1]. باب ما يفصل به بين دعوة الحق وأبناطل فى أمر الامامة ج١ ص٣٥١- ٣٥٢ لكن ناقش العصمة التى جعلوها من خواص الإمام ولوازمه واحتجوا بها على إمامة أئمتهم بأنه لم يكن معصوماً غيرهم كما يدعم ذلك الحلى فى كتابه (منهاج الكرامة ص٧١) ف «أن هذا الفريه كثير الحديث عنها فى كتب أئمة الشيعة القدماء والمحدثين.

وكنا نتمنى أن نتوجه إلى الإمام الخمينى ومدرسة الفقهاء التى تنضوى تحت لوائه نسأله: ما الذى يرونه فى موضوع عصمة الأمام وكونه لا يرى إلا حقًا وصوابًا؟ لكى نستقرئ تاريخ الشيعة الامامية فى هذه العقيدة خاصة وأن جوانب التناقض فيها واضحة جلية. فأن الإمام على رضي الله عنه- اختلف معه ابنه الأكبر حسن والذى هو أيضًا بعقيدة الشيعة الامام الثانى المعصوم بعد أبيه. أعنى أنه أختلف معه فى مسألة أخذ البيعة من الناس بعد استشهاد أمير المؤمنين عثمان بن عفان كما أختلف معه بعد ذلك فى خروج على لمحاربة مطالبى دم عثمان والقصاص من قاتليه.

وبداهة فإنه يترتب على هذا الاختلاف أن واحداً من الامامية كان مصيبًا والثانى مخطئًا فكما نرى من الواقعتين فإن كلاً منهما يرى رأيًا غير الذى يراه الآخر ولابد أن أحدهما كان على صواب والآخر على خطأ.

والأمر لا يحتاج إلى اجتهاد أو تخمين. فلقد ثبت أن الأمام على صوب رأى ابنه الأمام الحسن بعد معركة الجمل وندم وحزن بل وتأسف على أنه لم يأخذ برأى الحسن.

والعجيب الغريب أن الأمام على رضي الله عنه- هو الذى قال فيما بعد فيما نسب إليه محسن الأمين فى كتابه «أعيان الشيعة» الجزء الأول من القسم الأول ص٦٥ وص١٣٦: (لا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل فانى لست بآمن.

وأنه لما أراد الصلح مع معاوية كان الحسين مع الذين خالفوه. ومن المعروف أن الحسين والحسن أمامان معصومان عند الشيعة لكن الحسن رأى الحسين وقد أثر الصلح مع معاوية وكان الحسين يأسف كثيراً لما فعله الأمام الحسن وكان يقول- كما روى عنه- برواية صاحب «أعيان الشيعة: (لو جز أنفى كان أحب إلى مما فعله أخى). وهنا أيضًا فى هذا الموقف فإنه من البداهة الواضحة الجلية طبقًا لقواعد المذهب كان واحداً من الامامين مصيبًا والآخر مخطئًا مع افتراض العصمة المدعاة.

(١) الكلينى (الكافى والأصول) كتاب الحجة جـ١/ ٣٥١.

كما أن مزاعم أئمة الشيعة القدماء من أن الأمام لا يكون إمامًا وفى عنقه بيعة أحد كما يذهب إلى ذلك الكلينى فى الأصول من الكافى- يكفى فى دحض هذه المقولة وابطالها وبيان فسادها أن الإمام الأول الذى يقولون بعصمته على بن أبى طالب ﷺ بايع ثلاثة- رضى الله عنهم- قبل امامته ناهيك عن مبايعة الحسن والأصل فيه كما يقولون أنه أمام معصوم- معاوية- ﷺ- فضلاً عن مبايعة على بن الحسين ليزيد بن معاوية والأصل فيه كما يعتقدون أنه الإمام المعصوم الرابع فهل كان على خطأ أم صواب؟ أم أن التقية تضيع الحدود بين الخطأ والصواب فى عقائد الأمامية وخاصة فى مذهبهم القائل بعصمة الأمام؟.

وفى مسلسل الأسئلة التى نتمنى للرأى العام المسلم أن يجد لها جوابًا فى مذهب الأئمة المحدثين يطرح الفكر الإسلامى المعاصر جملة من الاستفسارات أمام الفقهاء الذين آمنوا بشريعة ولاية الفقيه إذا كانت الإمامة- كما تقول قواعد المذهب- واجبة وأنها رئاسة عامة فى أمور الدين والدنيا لشخص من الأشخاص نيابة عن النبى لأنه لابد للناس من رئيس يطاع ومرشد يردع الظالم عن ظلمه ويحمل الناس على الخير ويردعهم عن الشر كما أنها واجبه لأن الأمام نائب عن النبى ﷺ فى حفظ الشرع الإسلامى وحفظ أحكام الله عن الزيادة والنقصان كما يقول الشيخ (السيد الزين) وهو من المحدثين صاحب كتاب «الشيعة فى التاريخ» (الأمام موضح للمشكل من الآيات والأحاديث ومفسر للمجمل والمتشابه ومميز للناسخ من المنسوخ).

وكما يقول الحلى فى (منهاج الكرامة ص٧٢): (أن الامام يجب أن يكون حافظًا للشرع لانقطاع الوحى بموت النبى ﷺ وقصور الكتاب والسنة عن تفاصيل أحكام الجزئيات الواقعة إلى يوم القيامة فلابد من أمام منصوب من الله تعالى وحاجة العالم داعية إليه ولا مفسدة فيه فيجب نصبه).

أن الاعتقاد بهذه القواعد فى مذهب الامامية يضع المذهب وأئمته القدامى والمحدثين فى غاية الحرج والمعاناة فأن دراسة تاريخ الأمامية تنبىء أن الأئمة جميعًا باستثناء أمير المؤمنين على بن أبى طالب لم يكتب لواحد منهم أن يتولى بالفعل وأن يملك حقيقة الرئاسة العامة فى أمور الدين والدنيا ولم يملكوا ولو فترة الليلة من الزمن كردع الظالم عن ظلمة ولا حمل الناس على الخير كما أن المحن والمآسى التى تعرض لها من انضووا تحت لواء هؤلاء الأئمة تقوم دليلاً على عدم تحقيق مزاعم الأمامية فى قولهم ووصفهم ومعتقدهم فى وجوب نصب الأمام.

والجدير ذكره فى هذا المقام وعلى ضوء ما تنبئنا المصادر الشيعية فإنه قد ثبت أن كثيراً من الأئمة يفتون خاصتهم بخلاف ما أنزل الله من أحكام وما بينه الرسول من تطبيق بل وبخلاف ما كانوا عليه فى قلوبهم ويحتفظون به لأنفسهم.

يقول الكلينى فى الكافى عن موسى بن أشيم الذى يقول: (على ضوء ما فى الكافى فى الأصول ج١ ص٦٦) (كنت عند أبى عبد الله عليه السلام- فسأله رجل عن آية من كتاب الله عز وجل فأخبره بها ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبر بخلاف ما أخبر الله. فدخلنى من ذلك ما شاء الله حتى كأن قلبى يشرح بالسكاكين فقلت فى نفسى تركت أبا قتادة بالشام لا يخطىء فى الواو وشبهه وجئت إلى هذا يخطىء هذا الخطأ كله فبينما أنا كذلك إذ دخل آخر فسأله عن تلك الآية فأخبرة بخلاف ما أخبرنى وأخبر صاحبى).

كما تقول كتب الشيعة فيما روى عند محمد بن مسلم أنه قال: (دخلت على أبى عبد الله عليه السلام وعنده أبو حنيفة فقلت له: جعلت فداك رأيت رؤيا عجيبة فقال لى: يا بن مسلم هاتها: إن العالم بها جالس وأومأ بيده إلى أبى حنيفة فقلت رأيت كأنى دخلت دارى وإذا أهلى قد خرجت على فكسرت جوزاً كثيراً ونثرته على فتعجبت من هذه الرؤيا فقال أبو حنيفة أنت رجل تخاصم وتحاول أن تنال مالك فى مواريث أهلك. فبعد نصب شديد تنال حاجتك منها. إن شاء الله- فقال أبو عبد الله- عليه السلام أصبت والله يا أبا حنيفة. وعند هذا الحد من الرواية يكمل محمد بن مسلم جوانب من الزيف فى معتقدات الأئمة حول الأمام يقول ثم خرج أبو حنيفة من عنده فقلت له. جعلت فداك أنى كرهت تعبير هذا الناصب. فقال يا بن مسلم لا يسوؤك الله فما يواطئ تعبيرهم تعبيرنا ولا تعبيرنا تعبيرهم وليس التعبير كما عبره فقلت له: جعلت فداك فقولك أصبت وتحلف عليه وهو مخطىء قال نعم حلفت عليه أنه أصاب الخطأ.

ولو كانت هذه الرواية وأمثالها مدونة فى غير كتاب الروضة من الكافى للإمام الكلينى فى ج٨ ص٢٥٢ لقال علماء الشيعة سواء من القدماء أو المحدثين أنها من وضع العامة الذين يوصفون من قبل الامامية بأنهم أعداء أهل البيت.

وعلى سبيل المثال نأتى بواقعة ثانية لنبرهن بها على أن زعم الامامية بأن الأمام عندهم لحفظ وحراسة الأحكام من الزيادة والنقصان وردع الظالمين ونصرة المظلومين ما جاء عند الكلينى مما جاء من طريق زرارة بن أعين عن أبى جعفر عليه السلام الذى قال: سألته عن مسألة فأجابنى ثم جاء رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابنى ثم جاء رجل آخر فسأله فأجابه

بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي فلما خرج الرجلان قلت: يا بن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدمًا يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحب؟ فقال يا زرارة أن هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبقائنا. قال: ثم قلت: لأبي عبد الله عليه السلام: شيعكم لو حملتوهم على الأسنة أو على النار يخرجون من عندكم مختلفين؟ قال فأجابني بمثل جواب أبيه.

وأخيرًا نعيد ما سبق أن طرحناه من أستفسار هل الأئمة الذين تنطوي جوانحهم على مثل هذه المعتقدات وتقوم فتواهم ونصحهم على مثل هذه الممارسات أيعقل عاقل أن يقال له عنهم أن من شروط وجوب الإمامة أن هؤلاء الأئمة يقومون على حفظ وحراسة الأحكام من الزيادة والنقصان وهم موضحون للمشكل من الآيات والأحاديث ومفصلون للمجمل والمتشابه ويميزون للناسخ من المنسوخ وهذه هي تناقضات فتواهم؟!! وإذا كانت النماذج التي وقفنا عليها هي تعبير عن أداء الأئمة لمثل هذه المعتقدات فما هو الكذب اذن وما النفاق وكيف تكون المؤامرات؟.



أكذوبة عصمة الإمام

من المشكلات التى خلقتها الامامية على مدى التاريخ الإسلامى الطويل وانقسمت بسببه الأمة إلى طوائف وأحزاب وقامت بسببه المعارك والحروب هو موضوع الامامة الذى نسجت حوله الشيعة من الاباطيل والمفتريات ما انفردوا به على طول التاريخ الإسلامى.

وقبل أن نتناول شيئًا من عقائدهم فى القول بعصمة الإمام نود أن نشير إلى أن الإمامية ممن يقولون بوجوب الإمام الذى أختاره الله يقرب من الطاعات وأن اللطف يتحقق بمجرد وجوده لأنه مستعد للقيام بجميع مسئولياته لكى ترجع الأمة إليه ومن ثم فإذا لم ترجع تكون مسئولة عن تقصيرها.

تعتقد الامامية زيفًا وبهتانًا أن تسهيل أسباب الطاعة منوط بنصب الإمام فلو رجعوا إليه واستمعوا لنصائحه لم يقعوا- بزعم الامامية- فى المعاصى والمنكرات. ومع أن المعتزلة يقولون بوجوب اللطف والأصلح على الله سبحانه ولكنهم لم يلتزموا بهذه المقولة فى هذا المقام ويبدو- والله أعلم- أن الذى يمنعهم عن الالتزام بها هو أنهم لو قالوا بها فى هذه المسألة لترتب عليها فى ضوء المعتقد الذى يقول بوجوب نصب الإمام أن يقولوا بعدم صحة خلافة المتقدمين على على- رضي الله عنه- وهم عند المعتزلة أهل عدل وتقوى.

ومن ثم لم يقل المعتزلة فى موضوع الامامه بمنهجهم الذى التزموا به القائم على قاعدة وجوب اللطف والأصلح على الله لأن قاعدة اللطف ستلزمهم بالقول بأن يكون الخليفة منصوصًا عليه. وهذه المسألة من القضايا المعقدة التى كانت بينهم وبين الامامية. وقد تناول المعتزلة بنوع من النقد والتجريح أحد أعلام الامامية وهو هشام بن الحكم الذى عرف بشدة الخصومة مع المعتزلة وقد ورد عنه أنه التقى بالرأس الثانية للاعتزال بعد واصل بن عطاء وهو عمرو بن عبيد وكان عمرو يخطب فى مسجد البصرة حول الامامة وآراء المذاهب فيها وكان يهاجم الشيعة فى مسألة الامامة ويحاول أن يفند آراءهم وكان هشام ابن الحكم الإمامى قد حضر هذا المجلس فقام إلى عمرو بن عبيد وتخطى الرقاب وهو شاب يتجاوز العشرين من العمر وسأله عن الحواس الخمس واحدة واحدة وعمرو بن عبيد يجيبه عنها ثم سأله عن فائدة القلب فقال له أن الله خلقه ليميز به الإنسان ما يرد

على بقية الجوارح لأنها قد تشك فى أشياء ولم تدرك غايتها وعندما تشتبه فى شىء تعرضه عليه فيرشدها إلى خيره أو شره.

وقد ترتب على هذه المواجهة الفكرية أن قال هشام بن الحكم لعمرو بن عبيد أن الله لم يترك جوارحك حتى جعل لك إمامًا يكشف لها الحق وينفى عنها الشك ويترك هذا الخلق فى حيرتهم وضلالهم واختلافهم بدون أمام يبين لهم ما يختلفون فيه.

ومثل هذا المنحى من التفكير الامامى كان فيه هشام يترجم ما جاء عن الامام جعفر بن محمد من أنه قال لهشام: لقد نطق على لسانك روح القدس.

وخلاصة القول أن الامامية استعملوا شتى وسائل الاستدلال والمغالطات للتعبير عن معتقدهم فى وجوب نصب الامام. وفى (أوائل المقالات للمفيد) يقول: اتفق أهل الأمامة على أنه لابد فى كل زمان من أمام موجود يحتج به الله على عباده المكلفين. لكن كما سبقت الاشارة إليه فإن الشيعة الامامية قد انفردوا بين أمة الإسلام بهذا القول كما أجمعت المعتزلة على خلاف ما ذهبت إليه الامامية وجوزوا خلو أزمان كثيرة من وجود أمام وشاركهم الخوارج بجميع فرقهم والزيدية من الشيعة والمرجئة وغيرهم.

هذا وقد ترتب على قول الامامية بوجوب نصب الامام القول بوجوب عصمة الأئمة انطلاقًا مما يقولون به من وجوب عصمة الأنبياء والأئمة من جميع الذنوب صغيرها وكبيرها بل يرون عصمة الأئمة من السهو الخطأ والنسيان وغير ذلك مما يحدث لسائر الناس.

وإذا كان جميع المسلمين باستثناء الامامية قد أثبتوا العصمة للأنبياء لكنهم لم يلتزموا بها فى جميع الحالات وعن جميع الذنوب فالمعتزلة مثلاً جوزوا على الأنبياء الوقوع فى الصغائر من الذنوب سهوًا أو تأويلاً، والأشاعرة جوزوا على الأنبياء الوقوع فى الكبائر والصغائر سهوًا إلا الوقوع فى الكفر والكذب لأن جواز الكذب عليهم قد يؤدى إلى إبطال رسالتهم. لكن القاضى أبا بكر الباقلانى جوز وقوع الكذب سهوًا أو نسيانًا.

وقد أجمعت الأمة على عدم وقوع الأنبياء فى الكفر قبل البعثة وبعدها وإن كان الأزارقة من الخوارج يقولون أنه يجوز أن يبعث الله نبيًا يعلم أنه سيكفر بعد البعثة. والجمهور الأعظم من المسلمين على منع صدور الذنوب من الأنبياء خاصة الكبائر. وقد منع المعتزلة صدور المعصية أو الذنوب من الأنبياء بحكم العقل أعمالاً لقاعدة اللطف والأصلح أما صدورها نسيانًا فقد أجازوها والمنسوب إلى الجبائى أنه أجازها سهوًا بعد النبوة لكن الرأى الأغلب لجمهور الأشاعرة قد جوز وقوع الأنبياء فى الكبائر والصغائر عمدًا أو سهوًا

قبل أن يشرفهم الله بالنبوة.

هذا وقد استدل القائلون بأنهم معصومون عن الكبائر عمداً بالأدلة الكثيرة التى استدل بها القائلون بعصمتهم المطلقة وخلاصة ما يذهبون إليه أنه لو صدرت منهم الذنوب لحرم اتباعهم فيما يفعلون مع أن الأجماع والنصوص يدلان على وجوب متابعتهم فى أقوالهم وأفعالهم ولابد من عصمتهم وإلا لم تجز متابعتهم.

وأما الشيعة الامامية فقد قالوا بعصمة الأنبياء فى جميع الأحوال عن جميع المعاصى قبل النبوة وبعدها واستدلوا فيما ذهبوا إليه بأن جواز المعصية يتنافى مع الغاية التى أرسلوا من أجلها.

وقد مهدوا لمعتقدهم بمقولات عقلية ونقلية لتخدم معتقدهم فى القول بعصمة الإمام بقولهم أن الله سبحانه إنما أرسل الرسل لعباده ليعلموا برسالتهم ويسيروا على هديها ومنهجها قال سبحانه ﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ (طه:١٣٤)، ثم يرتب الامامية على هذه الآية قولهم: إذا جاز على الأنبياء أن يخالفوا ما يأمرون به وينهون عنه لم يحصل الوثوق بأقوالهم ما دامت لا توافق أفعالهم. ولو جاز عليهم السهو والخطأ فى أقوالهم وأفعالهم لم يعد ما يمنع من وقوعهما منهم فى التبليغ عن الله سبحانه.

وإذا جاز عليهم الكذب فى أقوالهم وأخبارهم ضعفت ثقتهم فى النفوس فلا تحصل الغاية التى من أجلها أرسل الله الرسل والأنبياء.



النبوة لم تنته عند الإمامية

من النتائج البديهية والطبيعية لعقيدة الإمامة لدى الشيعة أن من يؤمن بها يؤمن بالتالى بأن النبوة لم تنته وأن عقيدة «ختم النبوة» لم يعد لها معنى عندهم. ومن الواضح أن النبوة والرسالة وأن ختم النبوة «وختم الرسالة» ليست مجرد ألفاظ بل هى حقيقة ثابتة ومحددة ومعروفة ومعنى أن رسول الله هو «خاتم النبيين وخاتم المرسلين» هو أن النبوة والرسالة تنتهيان به ﷺ فكل نبى وكل رسول يأتى من عند الله يكون حجة الله على عبده.

والإيمان بهذا هو شرط للنجاة، فعن طريقه تصلنا أحكام الله عن طريق الوحى المنزل على النبى، وطاعة النبى واجبة، وتعاليمه وارشاداته هى مصدر هداية الأمة، وهذا هو المقام الذى لا يحصل عليه- ولن يحصل عليه- أى إنسان بعد رسول الله- ﷺ- وهو حجة الله على عباده حتى يوم القيامة.

والإيمان بهذا هو شرط من شروط النجاة فى الآخرة، والأحكام والارشادات الالهية التى كانت تصلنا عن طريق الوحى قد انتهت بوفاة رسول الله- ﷺ- وسيظل كتاب الله حتى يوم القيامة، وستظل أقوال رسول الله وأعماله وما أوثر عنه هى «السنة» وهما فقط المنبع والمرجع الذى يرتشف منه المسلمون ويأخذون عنه كل ما يعنيهم من أمور دينهم ودنياهم، فلا يوجد أى إنسان بعد رسول الله ﷺ يكون له مكانة الأنبياء والرسل ويكون حجة على عباد الله أو تجب طاعته كالأنبياء والرسل، وهذا هو معنى ختم النبوة، وهذه هى حقيقة عقيدة ختم النبوة عند المسلمين.

إلا أنه عند أصحاب المذهب الاثنى عشرى. فإن هناك اثنتى عشرة شخصية لها مكانة الأنبياء والرسل، حجة الله على عباده، وهى عند الامامية شخصيات معصومة واجبة الطاعة، ومعرفتهم والإيمان بهم شرط للنجاة، تأتيهم الأحكام والارشادات من عند الله عن طريق الوحى.

نالوا جميع الفضائل والكمالات التى نالها الأنبياء عليهم السلام من الله، درجتهم كدرجة رسول الله وأعلى وأرفع من درجة بقية الأنبياء عليهم السلام، حتى أولئك الأنبياء

«أولى العزم» هذا بالإضافة إلى أنهم يمتلكون السلطات الإلهية، وهم مطلعون على عالم «ما كان وما يكون» لا يخفى عليهم شيء، ومن سلطتهم التحليل والتحريم يملكون الدنيا والآخرة، يهبون من شاءوا ويحرمون من شاءوا، يملكون حياتهم ومماتهم أيضًا «ومن الواضح أنه بعد الإيمان بكل هذا فى حق الأئمة فإن الإيمان بختم النبوة لا يعتبر له أى معنى بل يجب أن يؤمن من يعترف بالإمامة بأن درجة النبوة لا تزال تحتاج إلى مرحلة أخرى من مراحل الرقى وأنها سترقى وتتطور تحت عنوان الامامة لتصل إلى درجة عالية من النبوة حتى يوم القيامة، وختام هذه المرحلة من التطور هو الإمام المهدى الغائب الذى سيظهر كمالاته التى لم يظهرها حتى رسول الله- ﷺ- فهذا الامام المهدى- كما سبقت الاشارة- سيخرج أبا بكر وعمر وعائشة وغيرهم من القبر ويحييهم ويعاقبون، يميتهم آلاف المرات ويصلبهم وفى ذلك يقول واحد من أئمتهم وهو الأعظم عندهم العلامة باقر مجلسى: الامامة أعلى وأرفع من النبوة (أمامت بالاتراز مرتبة بيغميرى است) ولهذا فالنتيجة الحتمية للاعتراف بعقيدة الامامة يؤدى إلى الإيمان بأن النبوة لم تنته بل ستمضى دائمًا وترقى تحت اسم الأمامة، وليت من بين الشيعة من يعقل الأمور ليفكر فى هذا الأمر[1] بموضوعية وأعمال فكر أو فطرة.

ومجمل القول الذى يذهب إليه الشيعة الامامية فى قضية الخلاف حول عصمة الأنبياء قبل النبوة وبعدها هو أن مذهبهم كما يقول الشيخ المفيد فى أوائل المقالات: «أن جميع الأنبياء معصومون عن الكبائر قبل النبوة وبعدها، ومما يستخفى فاعله من الصغائر كلها وأماما كان من صغير لا يستخفى فاعله فجائز وقوعه منهم قبل النبوة وعلى غير عمد وممتنع منهم بعدها).

هذا وقد استرسل الشيخ المفيد فى هذه القضية إلى أن أضاف أن هذا هو مذهب جمهور الامامية، والمعتزلة بأسرها تخالف فى ذلك ومعنى هذا الكلام من الشيخ المفيد صاحب «أوائل المقالات» أن المعتزلة لا يلتقون مع الأمامية فى المقدمات التى بنوا عليها قولهم فى مسألة عصمة الإمام.

والأمامية تدعى أن معتقدهم فى هذه المسألة هو الذى يتناسب مع مقام النبوة والرسالة ووظائف الامام وهو الذى يساعد على تحقيق الأغراض التى بعثوا من أجلها.

---

(١) شيخ محمد بن منظور نعمانى (الثورة الإيرانية فى ميزان الإسلام) ترجمة د. سمير عبد الحميد إبراهيم- صفحة ١٨٩.

وعصمة الإمام من العقائد الجوهرية فى عقائد الشيعة الامامية وعندهم أنه لابد من القول بها واعتناقها انطلاقًا من عقيدتهم بوجوب نصب الإمام على الله.

والمراد من العصمة التى يدعيها الإمامية هى عدم صدور الكبائر والصغائر منهم عمدًا أو سهوًا ولعل هذا المعتقد يفسر لنا بعض الأسباب التى كانت تجعل معظم الأئمة فى تاريخ الشيعة الامامية يرفضون الرجوع إلى الحق أو قبول النصح حتى لا تنفضح خبيئات نفوسهم وقلوبهم أمام الأجيال المؤمنة بعدم صدور الكبائر أو الصغائر أو وقوع الخطأ منهم عمدًا أو سهوًا. يقول المفيد فى «أوائل المقالات»: أن الأئمة معصومون كعصمة الأنبياء ولا تجوز عليهم صغيرة ولا يحدث لهم سهو فى شىء من الدين ولا ينسون شيئًا من الأحكام وعلى هذا المذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم- مثل الشيخ الملقب بالصدوق محمد ابن بابويه القمى حيث جوز عليهم السهو والنسيان حتى فى الأحكام.

— وفى هذا يقول صاحب كتاب «الياقوت» وهو من قدماء الامامية:

(العصمة لطف يمتنع من يختص بها من فعل المعصية لا على وجه القهر بنحو لا تكون له القدرة عليها بل يكون امتناعه عنها لعدم الداعى إليها وليس المراد من عدم الداعى هو انتفاء القابلية فإن ذلك مرجعه إلى الإلجاء وإنما المراد منه أن القوة الخيرة فى الأنبياء والأولياء هى التى تسيطر على شهوات النفس وأهوائها مع كونها مقدورة له.

وقد ذهب الأمامية إلى أن الإمام لابد وأن يكون أفضل الناس وأكملهم لأن ترجيحه عن غيره وتعيينه أماماً من بين سائر الناس لابد وأن يكون لأمر لا يوجد فى غيره وإلا كان ترجيحه بلا مرجح.

وهذا هو سر القداسة والتبجيل والتعظيم الذى يحرص عليه الامامية فى التعامل مع أئمتهم ولذا فالأمر كما يقول ابن بابويه القمى فى (كمال الدين وتمام النعمة ج١ ص٢٠٦): (يجب على الله نصب الإمام كنصب النبى).

وإذا كان من البداهة أن يطرح سؤال هنا وهو لماذا هذا الوجوب؟ فإن ما نسبوه إلى جعفر يطالعنا بالجواب. قال جعفر فيما نسب إليه صاحب «الأصول من الكافى» (نحن خزان علم الله نحن تراجمة أمر الله نحن قوم معصومون أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض).

وقد يسأل سائل: كيف يتأتى علم الإمام بما فى أقطار الأرض وهو جالس فى بيته

مرخيًا عليه سترًا؟ ولا تعدم الشيعة جوابًا لمثل هذه التساؤلات ففى رواية عن مفضل بن عمر عن جعفر أنه سئل عن علم الامام بما فى أقطار الأرض فكان الجواب كما تقول العقائد الامامية: يا مفضل أن الله تبارك وتعالى جعل فى النبى- ﷺ- وآله- خمسة أرواح روح الحياة فيه دب ودرج، وروح القوة فيه نهض وجاهد، وروح الشهوة فيه أكل وشرب وأتى النساء من الحلال، وروح الايمان فيه أمن وعدل، وروح القدس فيه حمل النبوة فإذا قبض النبى- ﷺ- انتقل روح القدس فصار إلى الإيمان، وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو وأربعة الأرواح تنام وتغفل وتزهو وتلهو وروح القدس كان يرى به.

وفى التدليل على هذه الدعوىٰ الفارغة التى لا جدال فى دلالتها الواضحة على إنكار ختم النبوءة والاعتقاد بسريانها بعد النبى محمد- ﷺ- فإن الكلينى روى أن جعفر سئل من قبل رجل من أهل البيت عن قول الله عز وجل ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ **(الشورى: ٥٢)**. فكان رد جعفر بما يتمشى مع هذه المزاعم التى نسبوها إلى أئمتهم إذ قال حشاه منذ أنزل الله عز وجل ذلك الروح على محمد- ﷺ- ما صعد إلى السماء وأنه لفينا. وفى رواية: كان مع رسول الله- ﷺ- يخبره ويسدده وهو مع الأئمة من بعده وهو من الملكوت.

ولذا فليس من العجيب أن تنطوى عقائد الشيعة الامامية على هذا النوع من المزاعم التى لا يقرها عقل فضلاً عن أن يرتضيها دين. فقد روى صاحب (بصائر الدرجات الكبرى) فى باب أمير المؤمنين عليه السلام ذلك الزعم الذى يقول: (لا يعلم الله محمدًا علمًا إلا وأمره أن يعلم عليًا) لماذا؟ لهذه الغاية التى تنسب فى مزاعمهم إلى على بن الحسين الذى نسبوا إليه قوله: (أن محمدًا- ﷺ- كان أمين الله فى أرضه فلما قبض محمد- ﷺ- كنا أهل البيت ورثته ونحن أمناء الله فى أرضه عندنا علم البلايا والمنايا وأنساب العرب ومولد الإسلام وإنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق وأن شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم أخذ الله علينا وعليهم الميثاق يردون موردنا ويدخلون مدخلنا نحن النجباء وافراطنا أفراط الأنبياء ونحن أبناء الأوصياء ونحن المخصوصون فى كتاب الله ونحن أولى الناس بالله ونحن أولى الناس بكتاب الله ونحن أولى الناس بدين الله ونحن الذين شرع لنا دينه فقال فى كتابه ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا﴾ **(الشورى:١٣)** وقد وصانا بما أوصى به نوحًا والذى أوصينا إليك يا محمد (ما وصينا به إبراهيم وإسماعيل وموسى وعيسى وإسحاق ويعقوب).

فقد علمنا وبلغنا واستودعنا علمهم نحن ورثة الأنبياء ونحن ورثة أولى العزم من الرسل أن أقيموا الدين بآل محمد ولا تفرقوا فيه وكونوا على جماعة كبر على المشركين من أشرك بولاية على ما تدعوهم إليه من ولاية على، إن الله يا محمد يهدى إليه ممن ينيب من يجبك إلى ولاية على عليه السلام).

ما رأى كل أصحاب الفكر فى الدنيا فى هذا الزعم الذى جعل من خاتم الأنبياء محمد- صلى الله عليه وسلم- مجرد أداة فى يد الامام الذى جعل منه الأمامية الحجة والمرجع؟ وإذا قيل للإمامية أن ما ادعيتموه كذب وأنه منذ ملك زمام الحكم على بن أبى طالب- عليه السلام- عندما بايعه الذين بايعوه أبا بكر وعمر وعثمان لم يملك واحد من أئمتهم أمر الدين أو الدنيا باستثناء ما قاموا به من فتن ومؤامرات على مدى التاريخ الطويل. فبماذا يجيب هؤلاء الأئمة المعصومون المقهورون المظلومون العاجزون بغير سلطان ولا قدرة إلى أن أصبحوا أداة فى يد القوى الدولية تعاون على ضرب أمة العرب والإسلام فى مهالك ضاع فيها من المقدرات والقوى ما كان يمكن أن يعين أمة الإسلام فى العصر الحديث على مجابهة أعداء الإسلام لو لم تبتلى أمة الإسلام بذلك الموروث الذى بعث لبعثرة كيانها وتشتيت جهودها.



الخومينية والمذهب الإمامى

استحدث الدستور الذى ابتدعه الخمينى (نظرية ولاية الفقيه) والتى تزعم بأن الفقيه الذى يرمز له بشخصه يتمتع بولاية عامة وسلطة مطلقة على شئون البشر باعتباره بزعم الفكر الخمينى (الوصى) على شئون البلاد والعباد فى غيبة (الامام) المنتظر.

والمادتان الأولى والثانية من الدستور الذى وضعه خمينى تنصان على أن:

تكون ولاية الأمر والأمة فى غيبة الأمام المهدى- عجل الله فرجه (هكذا) للفقيه العادل وهذا النص فى الدستور الذى ابتدعه الخمينى يعد من المبتدعات فى المذهب الأمامى على كثرة ما فيه من مبتدعات. فالقدماء والمحدثون من أئمة المذهب أمثال الكلينى والصدوق والمفيد والطبرسى ومرتضى الانصارى والتائينى لم يتجاوزوا بالفقيه العادل مرتبة (الولاية الخاصة) حيث لا يوجد دليل قطعى مستفاد يدل على وجوب طاعة الفقيه طاعة مطلقة فى الأحكام العامة والخاصة كما أن اثبات الولاية العامة للفقيه ينتهى لا محالة إلى التسوية بينه وبين الإمام المعصوم الذى يقولون به ومن ثم فمنح الإمام لنفسه الولاية العامة يرفعه إلى مقام الأئمة المعصومين الذين يزعمهم المذهب ويقول بوجودهم وعليه فالدستور الذى يرمز إليه بدستور الحكومة الإسلامية يستمد مواده وأفكاره من ذاتية واضعه باعتباره فيما ادعاه لنفسه حجة مطلقة ونائبًا للإمام الغائب فى الفصل بين الأشقياء.

والعلماء والباحثون يجدون أنفسهم أمام دعوى للقانون أو النظام يقيم الحكومة الإسلامية على أساس (ثيوقراطى) يستند إلى حق الهى مفروض يسوى بين الدين والمذهب خاصة فيما ورد فى المادة الثانية عشرة.

ومعظم مواد الدستور الايرانى والذى راجع مواده الخمينى مادة مادة تستند إلى رأى منفرد بذاته هو رأى (الحاكم المتأله) الذى يدعى لآرائه واجتهاداته العصمة واليقين حيث يقوم الزعم بأن السلطة الروحية للأمام الخمينى ومن ثم من يخلفه تعتبر خارج النطاق الانسانى فقد نص الدستور فى المادة السابعة والخمسين على (أن السلطات الحاكمة فى جمهورية ايران الإسلامية هى عبارة عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة

القضائية التى تمارس تحت إشراف ولاة الأمر وأمامة الأمة).

أن هذا الاعتقاد كما هو واضح بين يسد منافذ الاجتهاد ويصادر حرية الرأى والاستنباط أمام أهل العلم من مجتهدى الأمة.

وهذا الاعتقاد فى الإمام لا يمكن أن يصدر عن اعتقاد إسلامى صحيح أو مبدأ يعترف به فقهاء المذاهب الإسلامية، ولكنه يرتد إلى أصول فارسية تدور حول ما يسمى (التوقير) أو الطاعة المطلقة والانقياد التام للسلطة السياسية الدينية التى يمثلها تراث فارس السياسى والدينى (لكسرى) قبل الإسلام. ومن دراسة الوقائع المستفادة من قراءة تاريخ الحركات السياسية الهدامة التى ظهرت فى بلاد فارس يتبين أنها كانت تعتمد جميعًا على دعوى (الولاية الروحية) التى تجعل من قيامها بالانابة عن المهدى أساسًا لبرامجها وخططها للسيطرة على السلطة متخذة من زعم يقول: أن الولاية فيض دائم أو نبوة مستمرة لكى تفرض على أنصارها وأتباعها الاستسلام المطلق والطواعية العمياء وتبلغ التبعية الصارمة لمدعى الولاية الروحية صورًا لا يقبلها دين ولا يقرها عقل لأنها تبعية قائمة فى جوهرها على «التوقير الوثنى».

❁ ❁ ❁

زواج المتعة
وأباطيل الشيعة فى الأحكام

ويحتوى هذا الفصل على بحثين

الأول للأستاذ/ على حسب الله وهو من علماء أهل السنة..

والثانى للسيد/ حسين الموسوى من علماء الشيعة بالنجف.

وقد ورد البحثان والبحث الخاص بالأحكام فى كتاب الدكتور/ على أحمد السالوس «مع الأثنى عشرية فى الأصول والفروع.

زواج المتعة

المبحث الأول للأستاذ / على حسب الله

زواج المتعة: وجمهور المسلمين على أن العقد لا يصح، لأن المراد به مجرد الاستمتاع دون الولد، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ نهى عن زواج المتعة، وهو الزواج الذى لا يقصد به إلا الاستمتاع، سواء أعقد بلفظ المتعة أم عقد بغيره.

وذلك لأن أهم مقاصد الزواج سكن الرجل إلى المرأة وبقاء النوع بالتناسل، وتكثير سواد المسلمين، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[1]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[2].

وقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾[3]، وعن معقل بن يسار أن رجلاً جاء إلى النبى ﷺ فقال: «إنى أصبت امرأة ذات حسن وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال: لا. ثم أتاه الثانية، فنهاه، ثم أتاه الثالثة، فقال: **«تزوجوا الودود الولود، فإنى مكاثر بكم الأمم»**[4].

وهذه المقاصد الشريفة لا تتم لبنى الإنسان على الوجه الأكمل إلا بزواج مستمر دائم، يتعاون فيه الزوجان على العناية بثمرة اجتماعهما.

وإذا كان الخالق سبحانه قد وضع فى الإنسان غريزة الجنس لتكون حافزاً إلى زواج يبقى به النوع، ويعمر به الكون- فلا شك فى أن فتح باب المتعة يحول مجرى هذا الحافز، إذ يجعل كثيراً من الناس يكتفون فى قضاء حاجتهم الجنسية بالمتعة، وينصرفون عن الزواج المطلوب بما فيه من تبعات وتكاليف.

وذهب فريق من الشيعة إلى إباحة زواج المتعة، واستدلوا لهذا:

(١) الروم: ٢١. (٢) الأعراف: ١٨٩.

(٣) النحل: ٧٢. (٤) ص٧ ج٣: الترغيب والترهيب.

١- بقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[١]. فقد عبر بالاستمتاع دون النكاح، فدل على اعتبار عقد المتعة كما اعتبر عقد النكاح الدائم.

ويرشحه أنه عبر فى الآية بالأجور دون المهور.

٢- بما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه أباح المتعة لأصحابه، ولم يثبت النهى عنها، فبقيت إباحة الرسول ﷺ مع دلالة الآية الكريمة دون أن يلحقهما ناسخ.

٣- بما روى عن ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين من الإفتاء بحلها.

(أ) فأما تفسيرهم للآية فيرده سياقها، حيث قال تعالى فى بيان المحرمات« حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم والمحصنات من النساء»، أى حرم عليكم التزويج بهؤلاء.. يعنى ذلك الزواج الدائم المعهود فى الإسلام، ثم عطف قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ **(النساء: ٢٤)** على قوله: ﴿حرمت عليكم﴾.

ومعنى قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ **(النساء: ٢٤)**- أحل لكم أن تتزوجوا من عدا المحرمات المذكورات قبل[٢] لتبتغوا بأموالكم، أى لتزوجوهن بالمهور قاصدين ما شرع الله النكاح لأجله، من الإحصان وتحصيل النسل دون مجرد سفح الماء وقضاء الشهوة، كما يفعل الزناة، ففى الآية نهى عن وضع المرأة موضع الذلة والمهانة يجعلها مستأجرة لمجرد سفح الماء، وإبعادها بهذا عن وظيفتها الكريمة فى الحياة الإنسانية، ولا نزاع فى أن الذى يعقد المتعة ليوم أو يومين ويجوز له أن يشترط العزل كما قالوا لا يكون غرضه إلا سفح الماء وقضاء الشهوة الحيوانية.

وكما حرم الله المسافحة على الرجال فى هذه الآية الكريمة- حرم المسافحة واتخاذ الأخدان على الرجال والنساء جميعا فى قوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾[٣]، وقوله سبحانه: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾[٤] وأين

---

(١) النساء: ٢٤.

(٢) من قواعد الأصول أن أحكام الشارع لا تتعلق بذوات الأشياء، بل تتعلق بأفعال العباد، فإذا ورد الحكم متعلقاً بذات فلابد من تقدير فعل إنسانى مناسب للمقام؛ فقوله تعالى: {حرمت عليكم الميتة} معناه حرم عليكم أكلها، وقوله تعالى: {حرمت عليكم أمهاتكم} معناه حرم عليكم التزويج، وقوله تعالى: {وأحل لكم ما وراء ذلكم} معناه أحل لكم التزوج بما وراء ذلك، وهكذا! (راجع دلالة الاقتضاء فى أصول التشريع.

(٣) النساء: ٢٥.

(٤) المائدة: ٥.

الزواج المؤقت بليلة ونحوها من اتخاذ الأخدان؟

ثم رتب بالفاء على ذلك الزواج الذى يعقد للمقاصد التى أرادها الخالق سبحانه: من الإحصان وتحصيل النسل، دون المسافحة واتخاذ الأخدان قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

وحقيقة الاستمتاع فيه تحصيل المتعة واللذة، ويشمل بإطلاقه الوطء والتقبيل وغيرهما، والمعنى استمعتم به- بوطء أو غيره- منهن، أى ممن تزوجتموهن مما أحله الله لكم- فقد وجب إعطاؤهن مهورهن كاملة.

فالآية دليل على أن المهر يجب أو يتأكد وجوبه كاملاً بالاستمتاع، لا بعقد الزواج وحده[1]. ومن زعم أن الاستمتاع هنا مصروف عن معناه إلى عقد زواج مؤقت فعليه الدليل[2].

وإنما سميت المهور فى الآية أجوراً للإشعار بأنها تعطى فى نظير منفعة للزوج، حثا على عدم المماطلة والتهاون فى أدائها، وهى تسمية معهودة فى الكتاب الكريم حيث قال تعالى فى أزواج النبى ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللاَّتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾[3]، وقال سبحانه فى التزوج بالمحصنات من المؤمنات ومن الكتابيات: ﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[4]، وقال فى التزوج بالإماء: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾[5].

وهذا الذى قلناه فى تفسير الآية هو المتبادر منها والموافق لما جعله الله تعالى صفة أصلية من صفات المؤمنين، وأنزله على رسوله ﷺ قبل الهجرة مرتين توكيداً له حيث قال

(١) راجع ما يتأكد به المهر فيما يأتى، وانظر ما قاله مالك وأحمد بن حنبل فى ذلك، واقرأ ما قلناه فى باب المتعة: كتابنا «الفرقة بين الزوجين».

(٢) يعبر القرآن الكريم عن إنشاء العلاقة الزوجية بأحد لفظين: النكاح وهو الكثير، والزواج أحياناً، ودلالة اللفظين على هذا المعنى لغوية وشرعية. أما الاستمتاع فلم يستعمل فى عقد الزواج، فيبقى على معناه الحقيقى حتى يدل دليل على صرفه عنه إلى غيره، وقبول تفسيرهم للاستمتاع فى الآية بعقد زواج مؤقت من غير دليل- هو أول خطأ يقع فيه الباحث فى هذا الموضوع، وإذا سلم به تعذر عليه التخلص منه.

(٣) الأحزاب: ٥٠. (٤) المائدة: ٥.

(٥) النساء: ٢٥.

تعالى فى سورتى المعارج والمؤمنين: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٢٩﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٣٠﴾ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾[1].

وقد نزلت هذه الآيات الكريمة فى وقت لا نجد فى الكتاب ولا فى السنة الصحيحة ما يعد اعترافاً من الإسلام بنكاح المتعة فيه، فلا يراد بالأزواج فيه إلا الأزواج المعهودة فى زواج دائم، ومن ادعى أن المتمتع بها تدخل فى عداد الأزواج فى هذه الآية فعليه الدليل.

ولو كان ما ذهبوا إليه فى تفسير الآية صحيحاً لوجد فى المسلمين من يقول لعمر- حينما أذاع حرمة المتعة كما سيأتى-: أنبأنا الله بغير ما قلت فى قوله تعالى: ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾، ولرجع عمر عن قوله واعترف بخطئه[2]، ولاحتج ابن عباس على عبد الله بن الزبير فى مناقشتهما الآية.

وبهذا لا ينبغى لأحد أن يتعلق فى إباحة المتعة بشىء من الكتاب الكريم، ويحمل آياته ما لا تحتمل، انتصاراً لمذهب اعتنقه، أو رأى قلد فيه غيره، فإن الكتاب الكريم فوق كل مذهب، وأعلى من كل رأى.

والكلام بعد هذا فى مسألة النسخ لا يقوم على أساس، بل هو اشتغال بما لا حاجة إليه، ولا فائدة منه.

(ب) وأما قولهم: إن الرسول ﷺ أباح المتعة لأصحابه فهو حق، ولكنه ﷺ إنما أباحها بأمر الله لحاجة عارضة فى فتح مكة استثناء من الأصل القرآنى العام، ثم نهى عنها عقب الإذن بها نهياً مؤبدا، كما استباح مكة بأمر الله ساعة من نهار، وكما منع إقامة حد السرقة فى الحرب.

ومن استعراض الآثار التى وردت فى النهى عن المتعة مرتبة بحسب الزمن الذى

---

(١) المعارج: ٢٩- ٣١، المؤمنون: ٥- ٧.

(٢) وقد وقع مثل هذا حينما نهى عمر عن المغالاة فى المهور وعارضته امرأة، وهى حادثة مشهورة، وراجع فى التحريم المؤقت فيما يأتى- ما ورد فى حرمة التزوج بالمعتدة، من إفتاء عمر بفتوى بلغت عليا رضى الله عنهما فانتقدها وأفتى بغيرها، فلما بلغ ذلك النقد عمر عد فتواه جهالة، وأمر الناس بالرجوع عنها إلى فتوى على فقال: يأيها الناس، ردوا الجهالات إلى السنة.

وأغلب ظنى أن الاتجاه إلى آية النساء للاستدلال بها على إباحة المتعة لم يكن فى زمن عمر ولا فى زمن ابن عباس وابن الزبير، بل كان بعد ذلك حينما احتدم الجدل فى المسألة وأريد تأييد المذهب بشىء من آيات الكتاب الكريم.

تعلقت به، وحاول أن يصل منها إلى الحق لوجه الحق دون تأثر بمذهب تجلت له الحقيقة إن شاء الله تعالى، وإليك هذه الآثار بترتيبها الزمنى:-

١- روى البخارى ومسلم ومالك وغيرهم عن على رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة وعن الحمر الأهلية زمن خيبر (صفر سنة ٧هـ).

وروى محمد بن الحنفية عن على رضي الله عنه- أن منادى رسول الله ﷺ نادى يوم خيبر- «ألا إن الله تعالى ورسوله ينهيانكم عن المتعة».

وليس فى الحديثين كما ترى ما يدل على أن المسلمين فعلوها فى خيبر، ولا أن الرسول أمرهم بها حينئذ وليس فيها ولا فى غيرها ما يدل على أنه أباحها لهم قبل ذلك، إلا ما روى عن ابن مسعود أنه قال: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا نساء، فقلنا: ألا نختصى؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب، وفى رواية: ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل»، وفى أخرى: «رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل، ففعلنا، ثم ترك ذلك»، وفى أخرى: «ثم جاء تحريمها بعد» وفى أخرى: «ثم نسخ»(١).

وقد يكون المراد بهذا الحديث- إذا اقتصرنا على الرواية الأولى- تيسير أمر الزواج بما قل من المهر، وإن صح ما بعد ذلك- فإنه يحمل على ما كان من الغزوات قبل خيبر، وكان الناس قريبى عهد بالجاهلية التى كانت تستباح فيها الحرمات.

فلما فتحت خيبر، وغنم المسلمون فيها مالاً، وسبوا نساء- اغتنم النبى ﷺ هذه الفرصة، فنهى عنها، اكتفاء بما أصابوا من سبايا، فنقل المسلمين فى رفق مما كانوا عليه فى الجاهلية إلى الأصل العام فى صفات المؤمنين وكانت الفترة السابقة فترة تدرج فى التشريع، على عادة الإسلام فى التشريع حتى يكمل الدين بتمام الرسالة، كما تدرج بهم فى تحريم الخمر(٢).

وروى أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة فى عمرة القضاء (ذى القعدة سنة ٧هـ)، وقد

---

(١) راجع ص ٩٤، ١٣٨ ج، فتح البارى، وص ٢٦٨ج٦: نيل الأوطار.

(٢) وقد توهم بعض الناس أن نهى النبى عن المتعة فى وقت ما يدل على أنه كان قد أذن بها قبل هذا النهى، وهو وهم فاسد، وخطأ آخر يتعرض له الباحث فى هذا الموضوع، والذين وقعوا فيه اضطروا إلى القول بأن المتعة أبيحت ثم نسخت عدة مرات، وليس فى الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك. وإنما تكرر النهى عنها تكرر الظروف التى تقتضى التذكير بحرمتها، وهل يدل تكرار النهى عن الزنى وغيره فى الكتاب الكريم على إذن سابق بشىء من ذلك؟

ضعف بأنه من مراسيل الحسن، ومراسيله كلها ضعيفة، لأنه كان يأخذ عن كل أحد، ولعل الأمراختلط على الراوى لأن عمرة القضاء كانت فى عام خيبر، وإذا صح فإنه يكون من باب تكرار النهى فى وقت تدعو الحاجة فيه إلى التنكير بالحرمة. ولا دلالة فيه على أن المتعة كانت مباحة كما قدمنا.

٢- وروى مسلم بسنده عن سبرة بن معبد الجهنى- أنه غزا مع رسول الله ﷺ فتح مكة (رمضان ٨هـ)، فأذن لهم فى المتعة، ثم نهى عنها فقال: «أيها الناس»، إنى كنت قد أذنت لكم فى الاستمتاع من النساء، وقد حرم الله ذلك إلى يوم القيامة، فمن كان عنده شىء منهن فليخل سبيله ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً».

وفى رواية أخرى عنه: «أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة، ولم نخرج منها حتى نهانا عنها».

وعن الربيع بن سبرة أنه قال: أباح رسول الله ﷺ المتعة عام الفتح ثلاثة أيام، فجئت مع عم إلى باب امرأة ومع كل منا بردة وكانت بردة عمى أحسن من بردتى، فخرجت إلينا امرأة كأنها دمية عيطاء، فجعلت تنظر إلى شبابى وإنى بردته وقالت: هلا بردة كبردة هذا، أو شباب كشباب هذا؟ ثم آثرت شبابى على بردته، فبت عندها، فلما أصبحنا إذا منادى رسول الله ﷺ ينادى: «ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عن المتعة»، فانتهى الناس عنها-.

وروى مسلم عن سلمة بن الأكوع أنه قال: «رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس فى المتعة ثلاثة يام، ثم نهى عنها».

ويلاحظ فى هذا الحديث أن الراوى قال: «عام أوطاس»، ولم يقل: «فى أوطاس»، وعام أوطاس هو عام الفتح، فقد كان الفتح فى رمضان، وكانت أوطاس- أو حنين أو هوازن- عقب ذلك فى شوال، ولأمر ما كانت أوطاس أقرب إلى ذهن الراوى فذكرها بدل الفتح، وإلا فليس من المعقول أن ينهى الرسول عن المتعة نهياً مؤيداً فى رمضان، ثم يبيحها فى شوال.

هذا إلى حال المسلمين فى أوطاس كحالهم فى خيبر: غنموا مالاً، وسبوا نساء، فكان لهم فيما سبوا ما يغنيهم عن المتعة، ولهذا اهتم الرسول ﷺ بسبب أوطاس فقال فيهن: **«لا توطأ حامل حتى تضع حملها ولا غير حامل حتى تحيض حيضة»**.

٣- أخرج الحازمى عن جابر أنه قال: خرجنا مع النبى ﷺ إلى غزوة تبوك (سنة ٩هـ)، حتى إذا كنا عند العقبة مما يلى الشام جاءتنا نسوة- كنا تمتعنا بهن- يطفن

برحالنا، فسألنا النبى ﷺ عنهن فأخبرناه، فغضب وقام إلينا خطيباً، فحمد الله ثم نهى عن المتعة، فتواعدنا يومئذ، فسميت ثنية الوداع.

وأخرج ابن حبان مثله عن أبى هريرة، وفى آخره.. فقال ﷺ: -

«هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث».

وقد ضعف حديث ابن جابر بأنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك، وضعف حديث أبى هريرة بأنه من رواية مؤمل بن إسماعيل عن عكرمة بن عمار، وفى كل منهما مقال.

وعلى فرض صحتهما ليس فيهما إباحة المتعة، ولا التصريح بوقوعهما فعلاً بل فيهما تقرير التحريم من رسول الله ﷺ حيث خشى أن يقع فيها- أو أن يكون قد وقع فيها- بعض أصحابه.

٤- وروى أحمد وأبو داود عن سبرة أن رسول الله ﷺ نهى عن المتعة فى حجة الوداع (سنة ١٠هـ).

وقد ضعف بأنه لو وقع لنقله خلق كثير، ولعله من باب الخلط بين الفتح وحجة الوداع لتشابههما. وعلى فرض صحته يكون تؤكيداً للنهى السابق عام الفتح وليس منافياً له.

ولعلك تلاحظ معى أن نهى النبى ﷺ عن المتعة كان يقع حينما تكون هناك تجمعات غير عادية، قد يعتبرها بعض الناس فرصة لاستباحتها كما كانوا يفعلون فى الجاهلية.

وإذا كان النهى عنها قد وقع فى عدة مواقف- أولها ما روى عن على رضي الله عنه فى خيبر- فإن الإذن بها لم يصح بغير علة- كما قال صاحب الفتح- إلا فى غزوة الفتح، فهى التى صرح فيها بالإباحة، وهى التى وقع فيها النهى المؤبد عنها.

وانتصار المسلمين فى فتح مكة هو ذروة سنام انتصاراتهم فى الغزوات السابقة، وبه زال الجفاء وارتفع العداء بين المدينتين العظيمتين، واتصل ما انقطع من الرحم بين أهلها، وأيامه أيام عيد كبير لا يقل عن الأعياد العادية التى أباح رسول الله اللعب البرىء، وقال عنها: **«إنها أيام أكل وشرب وبعال»**. ولم يكن فى فتح مكة مثل ما كان فى خيبر وأوطاس من سبايا، فأباح ﷺ المتعة فيه من باب التوسعة وإدخال البهجة والسرور على نفوس جنود بعدوا عن أزواجهم وأهلهم فى فرصة لا مثيل لها فى تاريخهم، فالإباحة فى الواقع استثنائية، وترك بابها مفتوحاً أبداً يعود على المشروع الأصلى بالنقض، إذ يؤدى إلى وضع العلاقة الزوجية موضع المسافحة، ويبعدها عن الغرض المقصود من الزواج الدائم،

ولا أدل على هذا من أن يؤدى القول بإباحتها إلى القول بصحة تزوج الرجل المرأة متعة على عرد واحد كما سيأتى. ومن أجل هذا نهى الرسول ﷺ عنها بعد ثلاث كما تقدم.

وإذا كان هذا النهى لم يبلغ بعض الناس- كابن عباس وغيره- فبقى على القول بالحل مطلقاً أو عند الضرورة فقد حمله إلى الأمة من تقوم به الحجة على مثله، ومتى صدر الحكم من الرسول ﷺ، وسمعه من تقوم الحجة بسماعه- كان على من سمعه أن يبلغه، عملاً بقوله ﷺ: **«ليبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع»**، وعلى كل من علمه أن يعمل به، ومن لم يبلغ الخبر لا يكون حجة على من سمعه أو بلغه، فإن من عرف حجة على من لم يعرف، والإثبات مقدم على النفى.

وليس بعجيب أن يجهل بعض الناس حكم المتعة، لأنها ليست من شعائر الإسلام، ولا من الأمور التى تعم بها البلوى، فيحتاج الناس جميعاً إلى معرفة حكمها كما يحتاجون إلى معرفة وجوب الصلاة وحرمة الزنى ونحو ذلك، فقد فتح الإسلام باب الزواج الذى يكون به الإحصان، وتتعلق به مصلحة بقاء النوع على مصراعيه، وحث الناس على ولوجه، فأغناهم عن قضاء وطرهم الجنسى بسواه، والذين أصلح الله قلوبهم بالإسلام، وهذب طباعهم بأدابه إنما يستجيبون لنداء الفطرة من هذا الطريق، ولا تحملهم شهوة جامحة على التطلع إلى غيره عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾[1].

وفى زمن عمر رضي الله عنه فى الموطأ عن عروة بن الزبير- أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت: إن ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه. فخرج عمر فزعاً يجر رداءه وقال: «هذه المتعة لو تقدمت فيها لرجمت» يعنى لو أنى علمت الناس من أمرها ما جهلوا، وأذعت بينهم حرمتها- لرجمت من يفعلها[2].

ومنه ما أخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن جابر- أنه قال: قدم عمرو بن حريث الكوفة، فاستمتع بمولاة، فأتى بها عمرو حبلى، فسأله فاعترف[3].

قال جابر: فذلك حين نهى عنها عمر.

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) يدل اهتمام خولة بالأمر، ورفعها إياه إلى عمر، وفزعه منه، وقوله هذه المنعفة- على أن هذا الفعل لم يكن ذائعاً بين الناس، ولهذا لا يقال: لم لم ينه عنه أبو بكر وعمر قبل ذلك.

(٣) قوله: فسأله فاعترف- يدل على أن من كان يفعل المتعة كان يتحرج من إظهارها وقد يذكرها.

ولا يجوز فى تقديرنا أن يكون ربيعة بن أمية أو عمرو بن حريث أو غيرهما- إذا صح أن غيرهما قد فعلها- لا يجوز أن يكون أحد من هؤلاء قد علم أن الرسول حرمها ثم يقدم على فعلها.

لهذا خطب عمر الناس- فيما أخرج ابن ماجه عنه بسند صحيح فقال: «إن رسول الله ﷺ أذن لنا فى المتعة ثلاثا ثم حرمها، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة»، وروى ابن جرير بسنده أن عمر بن الخطاب لما ولى أمر الناس خطب فقال: «إن رسول الله ﷺ أذن لنا فى المتعة ثلاثا ثم حرمها، والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة إلا أن يأتينى بأربعة يشهدون أن رسول الله ﷺ أحلها بعد أن حرمها، ولا أجد رجلاً من المسلمين متمتعاً إلا جلدته مائة جلدة إلا أن يأتينى بأربعة يشهدون أن رسول الله ﷺ أحلها بعد أن حرمها»[1].

قال عمر هذا منذراً ومعلناً فى ملأ من الصحابة ولم يعارضه أحد، لا من الحاضرين الذين سمعوه، ولا من الغائبين الذين بلغهم الخبر، ولم يقل له أحد من المسلمين: إنك خالفت آية فى كتاب الله، أو أمراً من أوامر رسول الله، مع أنه كان يقبل أن تعارضه امرأة ويرجع إلى قولها، فكان سكوتهم جميعاً تصديقاً له، وإذا عد عمله خروجاً على الدين فكل من سكت عليه يكون شريكاً له فى ذلك حتى على رضي الله عنه، ولا نظن أحداً من المسلمين يرضى باتهام أحد من أصحاب رسول الله بالجبن فى دين الله.

وفى مسلم أن عمر رضي الله عنه قال فى متعة النساء: «إن الله تعالى كان يحل لرسوله ما شاء، وإن القرآن قد نزل منازله[2]، فأبتوا نكاح هذه النساء، لو أتى برجل نكح امرأة إلى أجل رجمته بالحجارة»[3]، وقال فى متعة الحج: «أتموا الحج والعمرة كما أمركم ربكم» وفى

(١) يدل هذا الحديث على أن عمر يهدد بالعقوبة كل متمتع محصناً كان أو غيرمحصن، ومن عجب أن يورد بعض المؤلفين فى المتعة هذا النص بتمامه، ثم يستدل به على أن عمر كان يحرم المتعة على المحصن دون غيره (ص٢١: المتعة فى الإسلام).

(٢) أى أنه فى أثناء نزول الوحى وقبل كمال الشريعة كان الله تعالى يبيح لرسوله ما شاء بما شاء من أسباب عارضة تقتضى الإباحة، كإباحاته مكة ساعة من نهار ثم تحريمها إلى يوم القيامة، وإباحته المتعة ثم تحريمها تحريماً مؤبداً وبكمال الشريعة وانقطاع الوحى أخذت الأحكام وضعها الأصيل الدائم، فلا نسخ ولا استثناء بعد ذلك إلا بدليل.

(٣) قال الفقهاء: إن عمر ما كان يريد بقوله هذا إلا التهديد، لأنه ما كان يجهل أن الحدود تدرأ بالشبهات، وقد درأ هو الحد عن بغى بأجرة، ولعله درأ عنها الحد لأن الناس ما كانوا يجترءون على الزنى فى زمنه جرأتهم عليه بعد أن عطلت الحدود.

رواية: «افصلوا حجكم عن عمرتكم، فإنه أتم لحجكم ، وأتم لعمرتكم».

ومن هذا ترى أن عمر رضي الله عنه ما كان يهدد بالعقوبة على متعة الحج بل كان يرشد الناس- مصيباً أو مخطئاً- إلى ما يراه أكمل لحجهم وعمرتهم، وأكثر ثواباً لهم، من غير إلزام لأحد منهم، ولهذا قال عبد الله بن عمر- حينما أفتى فى متعة الحج بغير ما أفتى أبوه، وسئل عن ذلك-: «إن عمر لم يقل إن المتعة فى أشهر الحج حرام، بل قال إن أتم العمرة أن تفردوها من أشهر الحج، وإنما كان يبتغى بذلك الخير للناس، فلم تحرمون ما أحل الله وعمل به رسوله؟ أفسنة رسول الله أحق أن تتبعوا أم سنة عمر؟»[1].

وقد تبين مما قدمنا أن عمر كان يعتمد فى تحريم متعة النساء على تحريم رسول الله ﷺ إياها، وهى التى كان يتهدد من يفعلها ولا عليه بعد هذا أن يقول أحياناً مشدداً ومتوعداً ومنفذاً لأحكام الشريعة التى نصب لإقامتها-: «أنا أحرم المتعة وأعاقب عليها»، فإن كل مسلم- فضلاً عن ولى الأمر- يستطيع أن يقول أنا أحرم الخمر وأحرم الزنى، يعنى أنه يدين بهذا ويعمل به، لا أنه ينشىء تحريماً من عند نفسه، فدعوى أن عمر رضي الله عنه يحرم من تلقاء نفسه دعوى هزيلة رخيصة.

(ج) وأما قولهم: إن ابن عباس وغيره قد أفتوا بإباحتها، وإن من الصحابة من كان يفعلها، فتلك آراء فردية لا ترقى إلى رتبة المعارضة للآثار المروية عن رسول الله ﷺ، ولا شك أن عمل بعض الناس بها فى زمن الرسالة، فضلاً عن عملهم بها فى زمن أبى بكر وعمر- لا يكون حجة على الإباحة إلا إذا ثبت أن رسول الله ﷺ قد علم به وأقره.

وقد تقدم فى حديث جابر وأبى هريرة عن غزوة تبوك أن رسول الله ﷺ حينما علم أن نسوة كن موضع متعة سابقة يطفن برجال الجنود- غضب ونهى عن المتعة، لأنه خشى أن تتوجه نفوس الجنود إليها، فلو أنه لم يعلم وتمتعوا بهن- فهل يكون فعلهم هذا حجة

---

(١) راجع ص ٦٧ ج ٧: المحلى، ويظهر أن الحزبية لعبت دوراً هاماً في هذه المسألة عن قصد أو غير قصد، وإلا فلماذا يصور عمر بصورة الطاغية العنيد الذي يعاقب بالحق وبالباطل وينقل قوله بصيغة توهم أنه يتحدى رسول الله، ويشرع من عند نفسه، فيحرم ما أحل الله ورسوله حيث يقول: «متعتان كانتا على عهد رسول الله وأنا أحرمهما وأعاقب عليهما»، وإذا صح أن يعاقب على متعة النساء فكيف يعاقب على متعة الحج؟ ولماذا يكثر البحث في متعة النساء خاصة، وتؤلف فيها الكتب وليست إلا مسألة فرعية من مسائل الفقه الإسلامي، وما أكثر المسائل التي اختلف فيها الأئمة، وقال فيها بعضهم بالحل وبعضهم بالحرمة، وإذا كان الباعث على الاهتمام بها تعلقها بالأعراض- فما كان أولانا جميعا بالاتفاق على حرمتها.

على الإباحة إذا قالوا بعد: لقد فعلنا المتعة على عهد رسول الله ﷺ؟

وقد روى أن عليا رضي الله عنه لما سمع ابن عباس يلين فى متعة النساء قال له: «مهلاً يا ابن عباس، إنك رجل تائه، فإنى سمعت رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية»، وروى البخارى بسنده عن على رضي الله عنه أنه قال لابن عباس: «إن النبى ﷺ نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر».

وروى مسلم بسنده عن عروة بن الزبير- أن عبد الله بن الزبير قام بمكة خطيباً فقال: «إن ناساً أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم- يعرض بابن عباس وكان قد كف بصره- يفتون بحل المتعة»، فقال له ابن عباس: «إنك لجلف جاف، فلعمرى لقد كانت المتعة تفعل على عهد إمام المتقين- يعنى رسول الله ﷺ[١]- فقال له ابن الزبير: «فجرب نفسك فوالله لإن فعلتها لأرجمنك بأحجارك».

وقد روى ما يدل على أن فتوى ابن عباس كانت مقصورة على حال الضرورة، فقد روى البخارى عن أبى حمزة أنه قال: سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء، فرخص فيها، فقال له مولى له[٢]: إنما ذلك فى الحال الشديدة وفى النساء قلة أو نحوه، فقال ابن عباس: نعم.

وروى الحازمى بسنده عن سعيد بن جبير أنه قال: قلت لابن عباس، لقد سارت بفتياك الركبان، وقال فيها الشعراء، قال: وما قالوا؟ قلت: قالوا:

قد قلت للشيخ لما طال محبسه	ياصاح هل لك في فتوى ابن عباس
وهل ترى رخصة الأطراف آنسة	تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقال ابن عباس: سبحان الله! ما بهذا أفتيت، وماهى إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير، لا تحل إلا للمضطر.

وقال الحازمى: إن النبى ﷺ لم يبح المتعة للناس وهم فى أوطانهم وبيوتهم، وإنما أباحها لهم فى أوقات ضرورة، ثم حرمها عليهم تحريماً مؤبداً، لم يخالف فيه إلا طائفة من الشيعة[٣].

---

(١) قول ابن عباس هذا لا حجة فيه على بقاء حل المتعة كما قدمنا، ولو كانت إباحتها تستند إلى شيء من الكتاب الكريم ما ترك ابن عباس الاستدلال به في هذا المقام، وهو من أعلم الناس بكتاب الله.

(٢) قال ابن حجر: أظن عكرمة.

(٣) راجع٧٦٨- ٢٧٤ ج٦: نيل الأوطار، ١٧٠ ج٣: سبل السلام، ٣٨٥ ج٢: فتح القدير.

وروى البيهقى عن ابن شهاب الزهرى أنه قال: إن ابن عباس ما مات حتى رجع عن هذه الفتيا.

ومن هذا يتبين:

١- أن الآية التى استدل بها الشيعة على الإباحة لا تدل لهم، بل هى حجة عليهم، ولو صح ما ذهبوا إليه فى تفسيرها لعارض الناس بها عمرا، ولرد بها ابن عباس على ابن الزبير.

٢- وأن إباحة الرسول ﷺ لها لم تثبت بغير علة إلا فى غزوة الفتح، والنهى عنها وقع فى عدة مواقف منها ما روى عن على رضي الله عنه، وقد رواه الشيعة فى كتبهم، وكلها مواقف تجمعات غير عادية كما قدمنا.

٣- والذى روى إباحتها عام الفتح روى مع هذا أن النبى ﷺ حرمها عقب ذلك تحريماً مؤبداً فكانت الإباحة استثناء عن الأصل الأصيل فى صفحات المؤمنين. وكان التحريم رجوعاً إلى ذلك الأصل كما قدمنا.

٤- وبقاء بعض الناس على القول بالحل مطلقاً أو عند الضرورة لعدم علمهم بالتحريم أو عدم ثبوته عندهم لا يؤثر فى ثبوت الحكم بالحرمة عند الكافة، كما لا يؤثر فيه عمل بعض الناس بها فى زمن الرسول، فقد يكون عمله بها فى وقت الإباحة الاستثنائية، والعمل بها فى هذا الوقت لا يكون حجة على الإباحة إلا إذا ثبت أن الرسول قد علم به وأقرهم عليه.

ويؤيد هذا قوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾، وقول الرسول ﷺ: **«يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لا يستطيع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء».**

فقد أمر الله تعالى من لا يستطيع الزواج بأن يجاهد نفسه ويعف عن طلب المرأة، وأمره الرسول ﷺ بأن يستعين على ذلك بالصوم، ولو كان هناك ذلك الزواج المؤقت على نحو ما ذكروا من اليسر والسهولة لكان فيه ممدوحه عن ذلك.

وروى البخارى بسنده عن أبى هريرة أنه قال: قلت يا رسول الله، إنى رجل شاب وأنا أخاف على نفسى العنت، ولا أجد ما أتزوج به النساء فأذنى لى اختصى، فسكت عنى، ثم قلت مثل ذلك فسكت عنى، ثم قلت مثل ذلك فسكت عنى، ثم قلت مثل ذلك فقال لى: «يا أبا هريرة، جف القلم بما أنت لاق، فاختص على ذلك أو ذر». ولو كانت المتعة مباحة لنصح الرسول أبا هريرة- وقد وصلت به الحال إلى ما وصلت إليه- بزواج مؤقت لا يكلفه ما

يكلف الزواج الدائم من أعباء.

وإذا سلمنا جدلاً بأن أدلة الإباحة تعادل أدلة الحرمة فى القوة فإنها تكون متعارضة، ولا شك أن دليل الحرمة يقدم حينئذ على دليل الإباحة- كما تقرر فى الأصول؛ لأن ترك المباح أولى من ارتكاب المحرم، وقد سئل على رضي الله عنه عن الجمع بين أختين وطئاً بملك اليمين، فقال: (أحلتهما آية يعنى قوله تعالى: ﴿فواحدة أو ما ملكت أيمانكم﴾- وحرمتهما آية- يعنى قوله تعالى: ﴿وأن تجمعوا بين الأختين﴾- والتحريم أحب إلينا).

وعلى هذا جمهور المسلمين فى العالم والحمد لله.

ولا نظن إخواننا من الشيعة يفعلون المتعة، لأنهم لا يرضون أن يتمتعوا بالمؤمنة أو بالشريفة حتى لا يذلوها أو يلحقوا العار بأهلها كما قالوا، وهو ما لا يرضاه الله لأحد من عباده المؤمنين، ولعلهم يأنفون من التمتع بالوضيعة، ويأبون- كما يأبى كل شريف عاقل- أن يتمتع ناس ببناتهم، أو أخواتهم.

ولا داعى حينئذ إلى جدل فى مسألة ليس لها فى الواقع العملى مجال.

هذا- ومما نلاحظ على ما ورد فى المتعة عند إخواننا الشيعة أمور[1]:

١- أنهم رووا عن على رضي الله عنه وآله- بسند يرضونه- ما روى الشيخان عنه: حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة ثم قالوا: إن هذه رواية شاذة تحمل على التقية، لأنها موافقة لمذاهب العامة، فجعلوا الموافقة لمذاهب العامة حجة لشذوذ الخبر أو حمله على التقية، كأن مخالفة العامة أمر يقصد لذاته. ومن من كانت هذه التقية؟ وما الذى كان يتقيه أكان المتقى أحد الرواة؟ أم كان علياً رضي الله عنه، وحاشاه أن يخشى فى الله لومة لائم وهو ما هو شجاعة وشدة بأس.

قد تكون التقية بتجنب المتعة خوفاً من معاقبة ولى الأمر، كالذى كان من ابن عباس أيام عبد الله بن الزبير، مع ملاحظة أنه لم يمنعه من الجهر برأيه فى شدة وصرامة كما تقدم، أما أن تكون التقية بأن ينسب إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله- فهذا ما ننزه عنه علياً رضي الله عنه وشيعته رحمهم الله أجمعين.

٢- أنهم قالوا بحل المتعة بالبكر التى تعيش بين أبويها بإذن وليها إذا لم تبلغ سن العاشرة، وبغير إذنه إذا بلغت هذه السن، وندع التعليق على هذا للقارئ بعد أن يطلع على

---

(١) راجع ص ١٤١- ١٥٤ ج٣: من كتاب «الاستبصار» للعالم الجليل والفقيه الشيعي أبى جعفر الوسى المتوفي سنة ٤٦٠ هـ، وص ٧٠- ٨٠ ج١١: فتح البارى.

ما كتب عنه فى كتاب الاستبصار، وندعو الله تعالى ألا نبتلى بصديق أو جار يستبيح التمتع ببناتنا أو أخواتنا- ليعفهن كما قالوا- بغير إذن منا.

٣- أنهم أفتوا بصحة تزوج الرجل المرأة متعة على عرد واحد أو أكثر[١]، وقد يشترطون أن تقدر لذلك مدة كيوم أو يومين، لا ساعة أو ساعتين، لعدم انضباط الوقت، وأباحوا له أن يشترط العزل، ونحن لا نعرف الفرق بين الزنى وهذه المتعة، ولعل الفرق بينهما أن من اتفق مع المرأة على عرد واحد مثلاً»- يجب عليه بمجرد فراغه من المواقعه أن يحول وجهه ولا ينظر إليها كما قالوا، أفلا نكون معذورين فى الجهل بهذا الفرق وقد روى البيهقى عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال: «هى الزنى بعينه»[٢].

٤- أنهم رووا عن على رضي الله عنه أنه قال: «لولا ما سبقنى به ابن الخطاب ما زنى إلا شفا»[٣]، أى إلا قليل، وفى رواية إلا شقى، وإذا كان الأمر كذلك عنده، وكان هناك نص قرآنى فى الموضوع- وهو أبو الحسن القادر على حل المشكلات وأفقه الفقهاء من غير منازع- فلماذا سكت عن عمر ولم يعارضه؟ وهل هو أضعف أو أقل شأناً من المرأة التى عارضت عمر فى المهر علناً وخضع لرأيها؟! وإذا كان السكوت تقية، وهو ما لا نرضاه لعلى رضي الله عنه- فلماذا لم يعلن رأيه، ويبين خطأ عمر فيما ذهب إليه بعد أن آل الأمر إليه؟

أو ما كان المعقول- والمتعة تجوز على عرد أو عردين كما قالوا- أن يقول الإمام رضي الله عنه: «لولا ما سبقنى به ابن الخطاب ما زنى أحد»، فإن كل زنى سيكون متعة عندهم، أو ليس الزنى مواقعة رجل لامرأة بتراضيهما؟ أم أن الزنى لا يكون إلا بإكراه؟

على أنا نستطيع أن نفهم هذا الذى روى عن على رضي الله عنه- على ضوء ما روى عنه من نهى النبى ﷺ عن المتعة، ومن إنكاره إباحتها على ابن عباس- بأن معناه أن ما سبقنى به عمر من إعلان الناس بما خفى على بعضهم من حرمة المتعة- وكان من الجائز أن أسبقه إليه وأنادى به- لولا هذا لادعى كل زان أنه يستمتع، فلا يعد زانياً ويقام عليه الحد إلا القليل الذى يغفل عن ادعاء المتعة، أى لولا ما فعله عمر لانتشر الزنى بين الناس باسم المتعة، وما وقع تحت طائلة العقوبة إلا قليل، فالكلام موافقة على ما صنع عمر، ورضا به لا معارضة له. والله يهدينا جميعاً سواء السبيل.

---

(١) أى مواقعه واحدة أو أكثر، وراجع معنى العرد- بفتح فسكون- فى القاموس المحيط.

(٢) ص ٧٧ ج١١ك فتح البارى، الشيعة يبطلون هذه الرواية لأنها منقطعة لم يذكر لها سند، وقد توفي الصادق سنة ١٤٨هـ، والخطب هين، لأن هذه الرواية مرسلة وليست دليلاً فى الموضوع عندنا.

(٣) ص ٨٥: المتعة فى الإسلام.

البحث الثانى

شيخنا الأستاذ على حسب رحمه الله انتهى إلى عدم جواز زواج المتعة، والبحث الثانى لعالم شيعى من علماء النجف وهو السيد حسين الموسوى. قال تحت عنوان:(١)

المتعة وما يتعلق بها

كنت أود أن أجعل عنوان هذا الفصل «المرأة عند الشيعة» لكنى عدلت عن ذلك لأنى رأيت أن كل الروايات التى روتها كتبنا تُنسب إلى النبى صلى الله عليه وآله، وإلى أمير المؤمنين، وأبى عبد الله عليه السلام وغيرهمامن الأئمة.

فما أردت أن يصيب الأمة عليهم السلام أى طعن، لأن فى تلك الروايات من قبيح الكلام ما لا يرضاه أحدنا لنفسه، فكيف يرضاه لرسول الله صلى الله عليه وآله وللأئمة عليهم السلام.

لقد استغلت المتعة أبشع استغلال، وأهينت المرأة شر إهانة، وصار الكثيرون يُشبعون رغباتهم الجنسية تحت ستار المتعة وباسم الدين، عملاً بقوله تعالى: **﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (النساء:٢٤)**.

لقد أوردوا روايات فى الترغيب بالمتعة، وحددوا أو رتبوا عليها الثواب، وعلى تاركها العقاب، بل اعتبروا كل من لم يعمل بها ليس مسلماً، اقرأ معى هذه النصوص:

قال النبى صلى الله عليه وآله: **«من تمتع بامرأة مؤمنة كأنما زار الكعبة سبعين مرة»**.

فهل الذى يتمتع كمن زار الكعبة سبعين مرة؟ وبمن؟ بامرأة مؤمنة؟

وروى الصدوق عن الصادق عليه السلام قال:

«إن المتعة دينى ودين آبائى، فمن عمل بها عمل بديننا، ومن أنكرها أنكر ديننا واعتقد بغير ديننا» «من لا يحضره الفقيه» (٣/٣٦٦)، وهذا تكفير لمن لم يقبل بالمتعة.

---

(١) راجع كتابه كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار ص ٣٥ وما بعدها.

وقيل لأبى عبد الله عليه السلام: هل للتمتع ثواب؟ قال: «إن كان يريد بذلك وجه الله لم يُكلمها كلمةً إلا كتب الله له بها حسنة، فإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره» «من لا يحضره الفقيه» (٣/ ٣٦٦).

وقال النبى صلى الله عليه وآله: **«من تمتع مرة أمِنَ سخط الجبار، ومن تمتع مرتين حُشر مع الأبرار، ومن تمتع ثلاث مرات زاحمنى فى الجنان»** «من لا يحضره الفقيه» (٣/٣٦٦).

قلت: ورغبة فى نيل هذا الثواب فإن علماء الحوزة فى النجف وجميع الحسينيات ومشاهد الأئمة يتمتعون بكثرة، وأخص بالذكر منهم السيد الصدر والبروجردى والشيرازى والقزوينى والطباطبائى، والسيد المدنى إضافة إلى الشاب الصاعد أبو الحارث الياسرى وغيرهم، فإنهم يتمتعون بكثرة وكل يوم رغبة فى نيل هذا الثواب ومزاحمة النبى صلوات الله فى الجنان.

وروى السيد فتح الله الكاشانى فى «تفسير منهج الصادقين» عن النبى صلى الله عليه وآله أنه قال: **«من تمتع مرة كانت درجته كدرجة الحسين عليه السلام**، ومن تمتع مرتين فدرجته كدرجة الحسن عليه السلام، ومن تمتع ثلاث مرات كانت درجته كدرجة على بن أبى طالب عليه السلام، ومن تمتع أربع فدرجته كدرجتى».

لو فرضنا أن رجلاً قذْراً تمتع مرة، أفتكون درجته كدرجة الحسين عليه السلام؟

أمنزلة النبى صلوات الله عليه ومنزلة الأئمة هنية إلى هذا الحد؟

وحتى لو كان المتمتع هذا قد بلغ فى الإيمان مرتبة عالية، أيكون كدرجة الحسين؟ أو أخيه؟ أو أبيه؟ أو جده؟

إن مقام الحسين أسمى وأعلى من أن يبلغه أحد، مهما كان قوى الإيمان، ودرجة الحسن وعلى والنبى عليهم السلام جميعاً لا يبلغها أحد، مهما سما وعلا إيمانه.

لقد أجازوا التمتع حتى بالهاشمية، كما روى ذلك الطوسى فى «التهذيب» (٢/ ١٩٣).

أقول: مكانة الهاشميات أرفع من أن يتمتع بهن، فهن سليلات النبوة ومن أهل البيت، فحاشا لهن ذلك، وسيأتى السبب إن شاء الله، وقد بين الكلينى أن المتعة تجوز ولو لضجعة واحدة بين الرجل والمرأة، وهذا منصوص عليه فى «فروع الكافى» (٥/ ٤٦٠).

ولا يشترط أن تكون المُتَّمتعُ بها بالغةً راشدة، بل قالوا: يمكن التمتع بمن فى العاشرة

من العمر ولهذا روى الكليني في «الفروع ‎/٤٦٣)، والطوسي في «التهذيب» (٧/ ٢٥٥)، أنه قيل لأبي عبد الله عليه السلام «الجارية الصغيرة هل يتمتع بها الرجل؟ فقال: نعم، إلا أن تكون صبية تُخدع قيل: وما الحد الذي إذا بلغته لم تخدع؟ قال: عشر سنين».

وهذه النصوص كلها سيأتي الرد عليها إن شاء الله، ولكني أقول: إن ما نُسبَ إلى أبي عبد الله عليه السلام في جواز التمتع بمن كانت في العاشرة من عمرها.

أقول: قد ذهب بعضهم إلى جواز بمن هي دون هذا السن.

لما كان الإمام الخميني مقيماً في العراق كنا نتردد إليه ونطلب منه العلم حتى صارت علاقتنا معه وثيقة جداً، وقد اتفق مرة أن وُجِّهَتْ إليه دعوة من مدينة تلعفر، وهي مدينة تقع غرب الموصل على مسيرة ساعة ونصف تقريباً بالسيارة، فطلبني للسفر معه فسافرت معه، فاستقبلونا وأكرمونا غاية الكرم مدة بقائنا، عند إحدى العوائل الشيعية المقيمة هناك، وقد قطعوا عهداً بنشر التشيع في تلك الأرجاء، ومازالوا يحتفظون بصورة تذكارية لنا تمَّ تصويرها في دارهم.

ولما انتهت مدة السفر رجعنا، وفي طريق عودتنا ومرورنا في بغداد أراد الإمام أن نرتاح من عناء السفر، فأمر بالتوجه إلى منطقة العطيفية حيث يسكن هناك رجل إيراني الأصل يقال له سيد صاحب، كانت بينه وبين الإمام معرفة قوية.

فرح سيد صاحب بمجيئنا وكان وصولنا عند الظهر، فصنع لنا غداء فاخراً واتصل ببعض أقاربه فحضروا، وازدحم منزله احتفاء بنا، وطلب سيد صاحب إلينا المبيت عنده تلك الليلة فوافق الإمام، ثم لما كان العشاء أتونا بالعشاء وكان الحاضرون يقبلون يد الإمام ويسألونه ويجيب عن أسئلتهم، ولما حان وقت النوم وكان الحاضرون قد انصرفوا إلا أهل الدار، أبصر الإمام الخميني صبية بعمر أربع سنوات أو خمس، ولكنها جميلة جداً، فطلب الإمام من أبيها سيد صاحب إحضارها للتمتع بها، فوافق أبوها بفرح بالغ، فبات الإمام الخميني والصبية في حضنه ونحن نسمع بكاءها وصريخها.

المهم أنه أمضى تلك الليلة، فلما أصبح الصباح وجلسنا لتناول الإفطار. نظر إلي فوجد علامات الإنكار واضحة في وجهي؛ إذ كيف يتمتع بهذه الطفلة الصغيرة، وفي الدار شابات بالغات راشدات، كان بإمكانه التمتع بإحداهن، فلم يفعل؟

فقال لي: سيد حسين ما تقول في التمتع بالطفلة؟

قلت له: سيد القول قولك، والصواب فعلك، وأنت إمام مجتهد ولا يمكن لمثلى أن يرى أو يقول إلا ما تراه أو تقوله، ومعلوم أنى لا يمكننى الاعتراض وقتذاك.

فقال: سيد حسين؛ إن التمتع بها جائز، ولكن بالمداعبة والتقبيل والتفخيذ.

أما الجماع فإنها لا تقوى عليه.

وكان الإمام الخمينى يرى جواز التمتع حتى بالرضيعة، فقال:

«لا بأس بالتمتع بالرضيعة، ضماً وتفخيذاً- أى يضع ذكره بين فخذيها- وتقبيلاً «انظر كتابه «تحرير الوسيلة» (٢/ ٢٤١) مسألة رقم ١٢.

جلست مرة عند الإمام الخوئى فى مكتبه فدخل عليه شابان يبدو أنهما اختلفا فى مسألة فاتفقا على سؤال الإمام الخوئى ليدلهما على الجواب.

فسأله أحدهما قائلاً: سيد ما تقول فى المتعة أحلال هى أم حرام؟

نظر إليه الإمام الخوئى وقد أوجس من سؤاله أمراً، ثم قال له: أين تسكن؟ قال الشاب السائل: أسكن الموصل، وأقيم هنا فى النجف منذ شهرين تقريباً.

قال له الإمام: أنت سنى إذن؟

قال الشاب: نعم.

قال الإمام: المتعة عندنا حلال وعندكم حرام.

فقال له الشاب: أنا هنا منذ شهرين تقريباً، غريب فى هذه الديار، فهلاً زوجتنى ابنتك لأتمتع بها ريثما أعود إلى أهلى؟

فحملق فيه الإمام هنيهة ثم قال له: أنا سيد، وهذا حرام على السادة وحلال عند عوام الشيعة.

ونظر الشاب إلى السيد الخوئى وهو مبتسم، ونظرته توحى أنه علم أن الخوئى قد عمل بالتقية.

ثم قاما فانصرفا، فاستأذنت الإمام الخوئى فى الخروج، فلحقت بالشابين، فعلمت أن السائل سنى وصاحبه شيعى اختلفا فى المتعة أحلال أم حرام، فاتفقا على سؤال المرجع الدينى الإمام الخوئى، فلما حادثت الشابين انفجر الشاب الشيعى قائلاً: يا مجرمين تبيحون لأنفسكم التمتع ببناتنا وتخبروننا بأنه حلال وأنكم تتقربون بذلك إلى الله،

وتحرمون علينا التمتع ببناتكم؟

وراح يسب ويشتم، وأقسم أنه سيتحول إلى مذهب أهل السنة، فأخذت أهدِّئُ به ثم أقسمت له أن المتعة حرام وبينت له الأدلة على ذلك.

إن المتعة كانت مباحة في العصر الجاهلي، ولما جاء الإسلام أبقى عليها مدة، ثم حرمت يوم خيبر، لكن المتعارف عليه عند الشيعة، عند جماهير فقهائنا، أن عمر بن الخطاب هو الذي حرمها، وهذا ما يرويه بعض فقهائنا.

والصواب في المسألة أنها حُرمت يوم خيبر.

قال أمير المؤمنين صلوات الله عليه:

«حرم رسول الله صلى الله عليه وآله يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة «انظر «التهذيب» (٢/ ١٨٦)، «الاستبصار» (٣/ ١٤٢)، «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٤١).

وسئل أبو عبد الله عليه السلام: «كان المسلمون على عهد رسول الله ﷺ يتزوجون بغير بينة؟ قال: لا «انظر «التهذيب» (٢/ ١٨٩).

وعلق الطوسي على ذلك بقوله: إنه لم يُرد من ذلك النكاح الدائم، بل أراد منه المتعة، ولهذا أورد هذا النص في باب المتعة.

لا شك أن هذين النصين حجة قاطعة في نسخ حكم المتعة وإبطاله.

وأمير المؤمنين صلوات الله عليه نقل تحريمها عن النبي ﷺ، وهذا يعني أن أمير المؤمنين قد قال بحرمتها من يوم خيبر، ولا شك أن الأئمة من بعده قد عرفوا حكم المتعة بعد علمهم بتحريمها، وهنا نقف بين أخبار منقولة وصريحة في تحريم المتعة، وبين أخبار منسوبة إلى الأئمة في الحث عليها وهي العمل بها.

وهذه مشكلة يحتار المسلم إزاءها أيتمتع أم لا؟

إن الصواب هو ترك المتعة، لأنها حرام كما ثبت نقله عن أمير المؤمنين عليه السلام، وأما الأخبار التي نسبت إلى الأئمة؛ فلا شك أن نسبتها إليهم غير صحيحة، بل هي أخبار مفتراة عليهم، إذ ما كان للأئمة عليهم السلام أن يخالفوا أمرًا حرمه رسول الله ﷺ وسار عليه أمير المؤمنين من بعده، وهم- أي الأئمة- الذين تلقوا هذا العلم كابراً عن كابر، لأنهم ذرية بعضهم من بعض.

لما سئل أبو عبد الله عليه السلام: «كان المسلمون على عهد رسول الله ﷺ وآله يتزوجون بغير بينة؟ قال: لا»، فلولا علمه بتحريم المتعة لما قال: لا، خصوصاً وأن الخبر صحيح في أن السؤال كان عن المتعة، وأن أبا جعفر الطوسي راوي الخبر أورده في باب المتعة كما أسلفنا.

وما كان لأبي عبد الله والأئمة من قبله ومن بعده أن يخالفوا أمر رسول الله صلوات الله عليه، أو أن يُحلّوا أمرا حرمه، أو أن يبتدعوا شيئًا ما كان معروفاً في عهده عليه السلام.

وبذلك يتبين أن الأخبار التي تحث على التمتع، ما قال الأئمةُ منها حرفاً واحداً، بل افتراها وتقوّلها عليهم أناسٌ زنادقة، أرادوا: الطعن بأهل البيت الكرام والإساءة إليهم، وإلا بم تُفسر إباحتهم التمتع بالهاشمية، وتكفيرهم لمن لا يتمتع؟

مع أن الأئمة عليهم السلام لم يُنقل عن واحد منهم نقلٌ ثابت أنه تمتع مرة أو قال بحلّية المتعة، أيكونون قد دانوا بغير دين الإسلام؟

فإذا توضح لنا هذا ندرك أن الذين وضعوا تلك الأخبار هم قوم زنادقة أرادوا الطعن بأهل البيت والأئمة عليهم السلام، لأن العمل بتلك الأخبار فيه تكفير للأئمة.. فتنبه.

روى الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام أن امرأة جاءت إلى عمر بن الخطاب فقالت: «إني زنيت، فأمر أن تُرجم، فأخبر أمير المؤمنين عليه السلام فقال: كيف زنيت؟

فقالت: مررت بالبادية فأصابني عطش شديد، فاستسقيت أعرابياً فأبى إلا أن مَكّنتهُ من نفسي، فلما أجهدني العطش وخفت على نفسي سقاني فأمكنته من نفسي، فقال أمير المؤمنين عليه السلام تزويجٌ ورب الكعبة». (الفروع ٢/ ١٩٨).

إن المتعة كما هو معروف تكون عن تراضٍ بين الطرفين وعن رغبة منهما.

أما في هذه الرواية فإن المرأة المذكورة مضطرة ومجبورة، فساومها على نفسها مقابل شربة ماء، وليست هي في حكم الزانية حتى تطلب من عمر أن يطهرها وفوق ذلك- وهذا مهم- أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الذي روى تحريم المتعة في نقله عن النبي ﷺ وآله يوم خيبر، فكيف يفتي هنا بأن هذا نكاح متعة؟! وفتواه على سبيل الحلّ والإقرار والرضا منه بفعل الرجل والمرأة؟

إن هذه الفتوى لو قالها أحد طلاب العلم لَعُدَّت سقطة، بل غلطة يعاب عليه بسببها، فكيف تنسب لأمير المؤمنين عليه السلام، وهو مَن هو في العلم والفتيا؟

إن الذى نسب هذه الفتوى لأمير المؤمنين، إما حاقد أراد الطعن به، وإما ذو غرض وهوى، اخترع هذه القصة فنسبها لأمير المؤمنين ليضفى الشرعية على المتعة، كى يسوغ لنفسه وأمثاله استباحة الفروج باسم الدين، حتى وإن أدى ذلك إلى الكذب على الأئمة عليهم السلام، بل على النبى صلوات الله عليه.

إن المفاسد المترتبة على المتعة كبيرة ومتعددة الجوانب:

١- فهى مخالفة للنصوص الشرعية لأنها تحليل لما حرم الله.

٢- لقد ترتب على هذا، اختلاف الروايات الكاذبة ونسبتها إلى الأئمة عليهم السلام، مع ما فى تلك الروايات من مطاعن قاسية لا يرضاها لهم من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان.

٣- ومن مفاسدها: إباحة التمتع بالمرأة المحصنة- أى المتزوجة- رغم أنها فى عصمة رجل دون علم زوجها، وفى هذه الحالة لا يأمن الأزواج على زوجاتهم، فقد تتزوج المرأة متعة دون علم زوجها الشرعى ودون رضاه، وهذه مفسدة ما بعدها مفسدة، انظر «فروع الكافى» (٥/ ٤٦٣)، «تهذيب الأحكام» (٧/ ٥٥٤)، «الاستبصار» (٣/ ١٤٥)، وليت شعرى ما رأى الرجل وما شعوره إذا اكتشف أن امرأته التى فى عصمته متزوجة من رجلٍ آخر غيره زواج متعة؟!

٤- والآباء أيضاً لا يؤمنون على بناتهم الباكرات إذ قد يتزوجن متعة دون علم آبائهن، وقد يفاجأ الأب أن ابنته الباكر قد حملت،.. لم؟ كيف؟ لا يدرى.. ممن؟ لا يدرى أيضاً، فقد تزوجت من واحد فمن هو؟ لا أحد يدرى لأنه تركها وذهب.

٥- إن أغلب الذين يتمتعون، يبيحون لأنفسهم التمتع ببنات الناس، ولكن إذا تقدم أحد لخطبة بناتهم أو قريباتهم فأراد أن يتزوجها متعة، لما وافق ولما رضى، لأنه يرى هذا الزواج أشبه بالزنى، وإن هذا عار عليه، وهو يشعر بهذا من خلال تمتعه ببنات الناس، فلا شك أنه يمتنع عن تزويج بناته للآخرين متعة، أى أنه يبيح لنفسه التمتع ببنات الناس وفى المقابل يحرم على الناس أن يتمتعوا ببناته.

إذا كانت المتعة مشروعة أو أمراً مباحاً، فلمَ هذا التحرج فى إباحة تمتع الغرباء ببناته وقريباته؟

٦- إن المتعة ليس فيها إشهاد ولا إعلان ولا رضا ولى أمر المخطوبة، ولا يقع شىء

من ميراث المتمتع للمُتمتَّع بها، إنما هى مستأجرة[1]، كما نسب ذلك القول إلى أبى عبد الله عليه السلام، فكيف يمكن إباحتها وإشاعتها بين الناس؟

٧- إن المتعة فتحت المجال أمام الساقطين والساقطات من الشباب والشابات فى لصق ما عندهم من فجور بالدين، وأدى ذلك إلى تشويه صورة الدين والمتدينين.

وبذلك يتبين لنا أضرار المتعة دينياً واجتماعياً وخلقياً، ولهذا حُرَمت المتعة، ولو كان فيها مصالح لما حُرمت، ولكن لما كانت كثيرة المفاسد، حرّمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله، وحرّمها أمير المؤمنين عليه السلام.

تنبيه:

سألت الإمام الخوئى عن قول أمير المؤمنين فى تحريم المتعة يوم خيبر، وعن قول أبى عبد الله فى إجابة السائل عن الزواج بغير بينة أكان معروفاً على عهد النبى عليه السلام؟

فقال: إن قول أمير المؤمنين عليه السلام فى تحريم المتعة يوم خيبر إنما يشمل تحريمها فى ذلك اليوم فقط لا يتعدى إلى ما بعده.

وأما قول أبى عبد الله للسائل، فقال الإمام الخوئى: إنما قال أبو عبد الله ذلك تقية وهذا متفق عليه بين فقهائنا.

قلت:

والحق أن قول فقهائنا لم يكن صائباً، ذلك أن تحريم المتعة يوم خيبر صحبه تحريمُ لحوم الحمر الأهلية، وتحريم لحوم الحمر الأهلية جرى العمل عليه من يوم خيبر وإلى يومنا هذا وسيبقى إلى قيام الساعة.

دعوى تخصيص تحريم المتعة بيوم خيبر فقط دعوى مجردة لم يقم عليها دليل، خصوصاً وأن حرمة لحوم الحمر الأهلية والتى هى قرينة المتعة فى التحريم بقى العمل عليها إلى يومنا هذا.

---

(١) انظر في ذلك «الاستبصار» لشيخ الطائفة الطوسي ج٣/ ١٤٧ حيث أورد تحت باب «يجوز الجمع بين أكثر من أربع في المتعة» ما يلي:

«عنه عن الحسن بن محمد عن أحمد بن إسحاق عن سعدان بن مسلم عن عبيد بن زرارة عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ذكر له المتعة أهي من الأربعة؟ قال: تزوج منهن ألفاً فإنهن مستأجرات!؟ وفي حديث آخر أنها لا تطلق، ولا ترث، ولا تورث وإنما هي مستأجرة!؟ وانظر أيضاً التهذيب ج ٢/ ١٨٨، والكافى للكليني ج٢/ ٤٣.

وفوق ذلك لو كان تحريم المتعة خاصاً بيوم خيبر فقط لورد التصريح من النبى ﷺ وآله بنسخ تلك الحرمة، على أنه يجب أن لا يغيب عن بالنا أن علة إباحة المتعة هى السفر والحرب، فكيف تحرم فى تلك الحرب والمقاتل أحوج ما يكون إليها، خصوصاً وأنه فى غربة من أهله وما ملكت يمينه، ثم تباح فى السلم؟

إن معنى قوله عليه السلام: إنها حُرِّمت يوم خيبر، أى: إن بداية تحريمها كان يوم خيبر، وأما أقوال فقهائنا إنما هى تلاعب بالنصوص لا أكثر.

فالحق أن تحريم المتعة ولحوم الحمر الأهلية متلازمان، نزل الحكم بحرمتهما يوم خيبر وهو باق إلى قيام الساعة، وليس هناك من داع لتأويل كلام أمير المؤمنين عليه السلام من أجل إشباع رغبات النفس وشهواتها فى البحث الدائم عن الجميلات والفاتنات من النساء للتمتع بهن والتلذذ باسم الدين وعلى حسابه.

وأما أن قول أبى عبد الله عليه السلام فى جوابه للسائل كان تقية، أقول: إن السائل كان من شيعة أبى عبد الله، ليس هناك ما يبرر القول بالتقية، خصوصاً وأنه يوافق الخبر المنقول عن أمير المؤمنين عليه السلام فى تحريم المتعة يوم خيبر.

إن المتعة التى أباحها فقهاؤنا تعطى الحق للرجل فى أن يتمتع بعدد لا حصر له من النسوة، ولو بألف امرأة وفى وقت واحد.

وكم من متمتع جمع بين المرأة وأمها، وبين المرأة وأختها، وبين المرأة وعمتها أو خالتها وهو لا يدرى.

جاءتنى امرأة تستفسر منى عن حادثة حصلت معها، إذ أخبرتنى أن أحد السادة وهو السيد حسين الصدر كان قد تمتع بها قبل أكثر من عشرين سنة فحملت منه، فلما أشبع رغبته منها فارقها، وبعد مدة رزقت ببنت، وأقسمت أنها حملت منه هو، إذ لم يتمتع بها، وقتذاك أحد غيره.

وبعد أن كبرت البنت وصارت شابة جميلة متأهلة للزواج، اكتشفت الأم أن ابنتها حبلى، فلما سألتها عن سبب حملها، أخبرتها البنت أن السيد المذكور استمتع بها فحملت منه، فدهشت الأم وفقدت صوابها، إذ أخبرت ابنتها أن هذا السيد هو أبوها، وأخبرتها القصة، فكيف يتمتع بالأم واليوم يأتى ليتمتع بابنتها التى هى ابنته هو؟

ثم جاءتنى مستفسرة عن موقف السيد المذكور منها ومن ابنتها التى ولدتها منه.

إن الحوادث من هذا النوع كثيرة جداً. فقد تمتع أحدهم بفتاة تبين لهم فيما بعد أنها أخته من المتعة، ومنهم من تمتع بامرأة أبيه.

وفي إيران الحوادث من هذا القبيل لا يستطيع أحد حصرها، وقد رأينا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ (النور:٣٣)، فمن لم يتمكن من الزواج الشرعي بسبب قلة ذات اليد، فعليه بالاستعفاف ريثما يرزقه الله من فضله كي يستطيع الزواج.

فلو كانت المتعة حلالاً لما أمره بالاستعفاف والانتظار ريثما تتيسر أمور الزواج بل لأرشده إلى المتعة كي يقضي وطره بدلاً من المكوث والتحرق بنار الشهوة.

وقال الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنكُمْ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النساء:٢٥).

فأرشد الذين لا يستطيعون الزواج لقلة ذات اليد أن يتزوجوا ما ملكت أيمانهم. ومن عجز حتى عن ملك اليمين؛ أمره بالصبر، ولو كانت المتعة حلالاً لأرشده إليها.

ولابد لنا من نقل نصوص أخرى عن الأئمة عليهم السلام في إثبات تحريم المتعة:

عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال: «لا تُدَنسْ نفسك بها» «بحار الأنوار» (١١٠/ ٣١٨).

وهذا صريح في قول أبي عبد الله عليه السلام: إن المتعة تدنس النفس، ولو كانت حلالاً لما صارت في هذا الحكم، ولم يكتف الصادق عليه السلام بذلك بل صرح بتحريمها:

عن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام لي ولسليمان بن خالد: «قد حرمت عليكما المتعة» «فروع الكافي» (٢/ ٤٨)، «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٥٠).

وكان عليه السلام يوبخ أصحابه ويحذرهم من المتعة فقال: «أما يستحي أحدكم أن يرى في موضع، فيحمل ذلك على صالحي إخوانه وأصحابه؟ «الفروع» (٢/ ٤٤)، «وسائل الشيعة» (١٤/ ٤٥٠).

ولما سأل علي بن يقطين أبا الحسن عليه السلام عن المتعة أجابه:

«ما أنت وذلك؟ وقد أغناك الله عنها» «الفروع» (٢/ ٤٣)، «الوسائل» (١٤/٤٤٩).

نعم، إن الله تعالى أغنى الناس عن المتعة بالزواج الشرعى الدائم.

ولهذا لم ينقل أن أحداً تمتع بامرأة من أهل البيت عليهم السلام، فلو كان حلالاً لفعلن، ويؤيد ذلك أن عبد الله بن عمير قال لأبى جعفر عليه السلام: «يسرك أن نسائك وبناتك وأخواتك وبنات عمك يفعلن؟- أى يتمتعن- فأعرض عنه أبو جعفر عليه السلام حين ذكرنساءه وبنات عمه» «الفروع» (٢/ ٤٢)، «التهذيب» (٢/ ١٨٦).

وبهذا يتأكد لكل مسلم عاقل أن المتعة حرام، لمخالفتها لنصوص القرآن الكريم وللسنة ولأقوال الأئمة عليهم السلام.

والناظر للآيات القرآنية الكريمة والنصوص المتقدمة فى تحريم المتعة- إن كان طالباً للحق محباً له- لا يملك إلا أن يحكم ببطلان تلك الروايات التى تتحدث عن المتعة لمعارضتها لصريح القرآن وصريح السنة المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام، ولما يترتب عليها من مفاسد لا حصر لها، «بيناً شيئاً منها فيما مضى».

إن من المعلوم أن دين الإسلام جاء ليحث على الفضائل وينهى عن الرذائل، وجاء ليحقق للعباد المصالح التى تستقيم بها حياتهم، ولا شك أن المتعة مما لا تستقيم بها الحياة؛ إن حققت للفرد مصلحة واحدة- افتراضاً- فإنها تسبب له مفاسد جمة، أجملناها فى النقاط الماضية.

إن انتشار العمل بالمتعة جر إلى إعارة الفرج، وإعارة الفرج معناها أن يعطى الرجل امرأته أو أمته إلى رجل آخر، فيحل له أن يتمتع بها أو أن يصنع بها ما يريد، فإذا ما أراد رجل ما أن يسافر أودع امرأته عند جاره أو صديقه أو أى شخص كان يختاره، فيبيح له أن يصنع بها ما يشاء طيلة مدة سفره. والسبب معلوم حتى يطمئن الزوج على امرأته لئلا تزنى فى غيابه (!!).

وهناك طريقة ثانية لإعارة الفرج، إذا نزل أحد ضيفاً عند قوم وأرادوا إكرامه فإن صاحب الدار يعير امرأته للضيف طيلة مدة إقامته عندهم، فيحل له منها كل شىء، وللأسف يروون فى ذلك روايات ينسبونها إلى الإمام الصادق عليه السلام وإلى أبيه أبى جعفر سلام الله عليه.

روى الطوسى عن محمد بن جعفر عليه السلام قال: قلت:

الرجلُ يُحُل لأخيه فرج جاريته؟ قال: نعم لا بأس به له ما أحل له منها «الاستبصار» (٣/ ١٣٦).

وروى الكليني والطوسي عن محمد بن مضارب قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «يا محمد! خذ هذه الجارية تخدمك وتصيب منها، فإذا خرجت فارددها إلينا» «الكافي، الفروع» (٢/ ٢٠٠)، «الاستبصار» (٣/ ١٣٦).

قلت: لو اجتمعت البشرية بأسرها، فأقسمت أن الإمامين الصادق والباقر عليهما السلام قالا هذا الكلام ما أنا بمصدِّق.

إن الأمامين سلام الله عليهما أجلُّ وأعظم من أن يقولا مثل هذا الكلام الباطل، أو يبيحا هذا العمل المقزز الذي يتنافى مع الخلق الإسلامي الرفيع، بل هذه هي الدياثة.. ولا شك أن الأئمة سلام الله عليهم ورثوا هذا العلم كابراً عن كابر، فنسبة هذا القول وهذا العمل إليهما! إنما هو نسبة إلى رسول الله ﷺ وآله، فهو إذن تشريع إلهي.

في زيارتنا للهند ولقائنا بأئمة الشيعة هناك كالسيد النقوي وغيره، مررنا بجماعة من الهندوس وعبدة البقر والسيخ وغيرهم من أتبا ع الديانات الوثنية، وقرأنا كثيراً، فما وجدنا ديناً من تلك الأديان الباطلة يبيح هذا العمل ويحله لأتباعه.

فكيف يمكن لدين الإسلام أن يبيح مثل هذا العمل الخسيس الذي تنافي مع أبسط مقومات الأخلاق؟

زرنا الحوزة القائمية في إيران فوجدنا السادة هناك يبيحون إعارة الفروج، وممن أفتى بإباحة ذلك السيد لطف الله الصافي وغيره، ولذا فإن موضوع إعارة الفروج منتشر في عموم إيران، واستمر العمل به حتى بعد الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي ومجيء آية الله العظمى الخميني الموسوي، وبعد رحيل الإمام الخميني أيضاً استمر العمل عليه، وكان هذا أحد الأسباب[1] التي أدت إلى فشل أول دولة شيعية في العصر الحديث، كان الشيعة في عموم بلاد العالم يتطلعون إليها، مما حدا بمعظم السادة إلى التبرؤ منها، بل ومهاجمتها أيضاً، فهذا صديقنا العلامة السيد موسى الموسوي سماها (الثورة البائسة) وألف كتباً وبحوثاً، ونشر مقالات في مهاجمتها وبيان أخطائها.

---

(١) لقد خاب ظني وظن كثير من السادة بحكومة الإمام الخميني، فكنا نتوقع أن تكون إيران معقل الإسلام، ولكن للأسف فقد بدأت تصفية المعارضين وإراقة دمائهم مع عوائلهم، وصارت أنهار الدماء تجري بلا رحمة، وكان يفترض أن يتم القضاء على ما أحدثه آل بهلوي من فساد، ولكن الفساد استمر حتى بعد مجيء الإمام الخميني، فالحمامات مختلطة رجالاً ونساء، والزنى كان علناً أصبح سراً ولكن بصورة أوسع، والتبرج بقي كما هو بحيث تخرج المرأة بالبنطال وبكامل زينتها وقد وضعت فقط غطاء الرأس، عدا الرشوة والسرقة وغيرها.

وقال السيد جواد الموسوى: إن الثورة الإسلامية فى إيران ليس لها من الإسلام إلا الاسم.

وكان آية الله العظمى السيد محمد كاظم شريعتمدارى من أشد المعارضين لها، لما رآه من انحراف واضح عن جادة الإسلام.

وهناك الكثير من السادة ممن أعرفهم معرفة شخصية انتقدوا حكومة الإمام الخمينى ونفروا منها.

ومما يؤسف له أن السادة هنا أفتوا بجواز إعارة الفرج، وهناك كثير من العوائل فى جنوب العراق وفى بغداد فى منطقة الثورة ممن يمارس هذا الفعل بناء على فتاوى كثيرة من السادة، منهم: السيستانى والصدر والشيرازى والطباطبائى والبروجردى وغيرهم، وكثير منهم إذا حل ضيفاً عند أحد منهم استعار امرأته إذا رآها جميلة، وتبقى مستعارة عنده حتى مغادرته.

إن الواجب أن نحذر العوام من هذا الفعل الشنيع، وأن لا يقبلوا فتاوى السادة بإباحة هذا العمل المقزز، الذى كان للأصابع الخفية التى تعمل من وراء الكواليس الدور الكبير فى دسه فى الدين ونشره بين الناس.

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل أباحوا اللواطة بالنساء، ورووا أيضاً روايات نسبوها إلى الأئمة سلام الله عليهم، فقد روى الطوسى عن عبد الله بن أبى اليعفور قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتى المرأة من دبرها، قال: لا بأس إذا رضيت، قلت: فأين قول الله تعالى: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾؟ فقال: هذا فى طلب الولد، فاطلبوا الولد من حيث أمركم الله، إن الله تعالى يقول: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ «الاستبصار» (٣/٢٣٤).

وروى الطوسى أيضاً عن موسى بن عبد الملك عن رجل قال: «أبا الحسن الرضا عليه السلام عن إتيان الرجل المرأة من خلفها فى دبرها فقال:

أحلتها آية من كتاب الله؛ قول لوط عليه السلام: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، فقد علم أنهم لا يريدون الفرج «الاستبصار» (٣/٢٤٣).

وروى الطوسى عن على بن الحكم قال: سمعت صفوان يقول: قلت للرضا عليه السلام: «أن رجلاً من مواليك أمرنى أن أسألك عن مسألة فهابك واستحيا منك أن يسألك، قال: ما هى؟

قال: للرجل أن يأتى امرأته فى دبرها؟ قال: نعم ذلك له «المصدر السابق».

لا شك أن هذه الأخبار معارض لنص القرآن إذ يقول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة:٢٢٢)، فلو كان إتيان الدبر مباحاً لأمر اعتزال الفرج فقط ولقال: (فاعتزلوا فروج الناس فى المحيض)، ولكن لما كان الدبر محرماً إتيانه بأمر باعتزال الفروج والأدبار فى محيض النساء، بقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ ثم بين الله تعالى بعد ذلك من أن يأتى الرجل امرأته فقال تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢).

والله تعالى أمر بإتيان الفروج فقال: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣)، والحرث هو موضع طلب الولد.

إن رواية أبى اليعفور عن أبى عبد الله مفهوماً أن طلب الولد يكون فى الفروج لقوله فى قوله تعالى: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾، هذا فى طلب الولد، كمفهوم الرواية تخصيص الفروج لطلب الولد، وأما قضاء الوطر والشهوة فهو فى الأدبار، وسياق الرواية واضح فى إعطاء هذا المفهوم.

وهذا غلط لأن الفروج ليست مخصصة لطلب الولد فقط، بل لقضاء الوطر والشهوة أيضاً، وهذا واقع العشرة بين الأزواج من لدن آدم عليه السلام وحتى يرث الله الأرض ومن عليها، وأبو عبد الله أجل وأرفع من أن يقول هذا القول الباطل.

ولو افترضنا جواز إتيان الدبر لما كان هناك معنى للآية الكريمة: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، لأنه قد علم- على الافتراض المذكور- أن الإتيان يكون فى القبل والدبر، وليس هناك موضع ثالث يمكن إتيانه.

فلم يبق أى معنى للآية ولا للأمر الوارد فيها.

ولكن لما كان أحد الموضعين محرماً لا يجوز إتيانه، والآخر حلالاً احتيج إلى بيان الموضع الذى يجب أن يؤتى، فكان أمر الله تعالى بإتيان الحرث، والحرث هو موضع طلب الولد، وهذا الموضع يؤتى لطلب الولد ولقضاء الوطر أيضاً.

أما الرواية المنسوبة إلى الرضا عليه السلام فى إباحة اللواطة بالنساء واستدلاله بقول لوط عليه السلام:

أقول: إن تفسير الآية؛ قول الله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود:٧٨)، قد ورد فى آية أخرى فى قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا

مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ (العنكبوت:٢٨)، وقطع السبيل لايعنى ما يفعله قُطاعُ الطرق وحدهم، لا، وإنما معناه قطع النسل فى الإتيان فى غير موضع طلب الولد، أى فى الأدبار، فلو استمر الناس فى إتيان الأدبار- أدبار الرجال والنساء- وتركوا أيضاً طلب الولد لانقرضت البشرية وانقطع النسل.

فالآية الكريمة تعطى هذا المعنى أيضاً وبخاصة إذا لاحظنا سياق الآية مما قبلها. ولا مرية أن هذا لا يخفى على الإمام الرضا عليه السلام، فثبت بذلك كذب نسبة تلك الرواية إليه.

إن إتيان النساء فى أدبارهن لم يقل به إلا الشيعة، وبالذات الإمامية الاثنا عشرية.

أعلم أن جميع السادة فى حوزة النجف والحوزات الأخرى، بل وفى كل مكان، يمارسون هذا الفعل.

وكان صديقنا الحجة السيد أحمد الوائلى يقول بأنه منذ أن أطلع على هذه الروايات بدأ ممارسة هذا الفعل وقليلاً ما يأتى امرأة فى قبلها.

وكلما التقيت واحداً من السادة وفى كل مكان فإنى أسأله فى حرمة إتيان النساء فى الأدبار أو حله، فيقول لى بأنه حلال، ويذكر الروايات فى حليتها، منها الروايات التى تقدمت الإشارة إليها.

ولم يكتفوا بإباحية اللواطة بالنساء بل أباح كثير منهم حتى اللواطة بالذكور وبالذات المردان.

كنا فى أحد الأيام فى الحوزة فوردت الأخبار بأن سماحة السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوى قد وصل بغداد، وسيصل إلى الحوزه ليلتقى سماحة الإمام آل كاشف الغطاء، وكان السيد شرف الدين قد سطع نجمه عند عوام الشيعة وخواصهم، خاصة بعد أن صدر بعض مؤلفاته كالمراجعات، والنص والاجتهاد.

ولما وصل النجف زارالحوزة، فكان الاحتفاء به عظيماً من قبل الكادر الحوزى علماء وطلاباً، وفى جلسة له فى مكتب السيد آل كاشف الغطاء ضمت عدداً من السادة وبعض طلاب الحوزة، وكنت أحد الحاضرين، وفى أثناء هذه الجلسة دخل شاب فى عنفوان شبابه فسلم فرد الحاضرون السلام، فقال للسيد آل كاشف الغطاء:

سيد عندى سؤال: فقال له السيد: وجه سؤالك إلى السيد شرف الدين- فأحاله إلى ضيفه السيد شرف الدين تقديراً وإكراماً له-.

قال السائل: سيد أنا أدرس فى لندن للحصول على الدكتوراة، وأنا مازلت أعزب غير متزوج، وأريد امرأة تعيننى هناك- لم يفصح عن قصده أول الأمر-.

فقال له السيد شرف الدين: تزوج ثم خذ زوجتك معك.

فقال الرجل: صعب على أن تسكن امرأة من بلادى معى هناك.

فعرف السيد شرف الدين قصده، فقال له: تريد أن تتزوج امرأة بريطانية إذن؟

قال الرجل: نعم. قال له شرف الدين: هذا لا يجوز، فالزواج باليهودية أو النصرانية حرام.

فقال الرجل: كيف أصنع إذن؟

فقال له السيد شرف الدين: ابحث عن مسلمة مقيمة هناك عربية أو هندية أو أى جنسية أخرى بشرط أن تكون مسلمة.

فقال الرجل: بحثت كثيراً فلم أجد، وليس أمامى خيار، إما الزنى وإما الزواج وكلاهما متعذر على.

أما الزنى فإنه مبتعد عنه لأنه حرام، وأما الزواج فمتعذر على كما ترى، وأنا أبقى هناك سنة كاملة أو أكثر، ثم أعود إجازة لمدة شهر، وهذا كما تعلم سفر طويل، فماذا أفعل؟

سكت[1] السيد شرف الدين قليلاً ثم قال:

إن وضعك هذا محرج فعلاً.. على أية حال أذكر أنى قرأت رواية للإمام جعفر الصادق عليه السلام، إذ جاء رجل يسافر كثيراً ويتعذر عليه اصطحاب امرأته أو التمتع فى البلد الذى يسافر إليه، بحيث أنه يعانى مثلما تعانى أنت، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: «إذا طال بك السفر فعليك بنكح الذكر»[2]. هذا جواب سؤالك.

خرج الرجل وعليه علامات الارتياب من هذا الجواب، وأما الحاضرون ومنهم السيد زعيم الحوزة فلم ينبس أحد منهم ببنت شفة.

---

(١) يبدو أنه احتار فى جواب السائل، فلما سنحت لى فرصة الانفراد بالسيد آل كاشف الغطاء سألته عن هذه الرواية التى ذكرها السيد شرف الدين فقال لى: لم أقف عليها فيما قرأت، ومنذ ذلك الوقت وأنا أحاول أن أجد مصدر تلك الرواية فى كل ما قرأت وما وقع بيدى من كتب الأخبار فلم أعثر على مصدر لها، وأظن أنه ارتجلها لئلا يحرج بالجواب أمام الحاضرين.

(٢) أخبرنى بعض تلاميذ السيد شرف الدين أنه فى زيارته بأوربا كان يتمتع بالأوربيات كثيراً، وبخاصة الجميلات منهن فكان يستأجر كل يوم واحدة، وكان متزوجاً من شابة مسيحية مارونية اسمها نهار كتابيات أيضاً، فلماذا يحل لنفسه ما يحرمه على غيره؟

ضبط أحد السادة فى الحوزة وهو يلوط بصبى أمرد من الدارسين فى الحوزة. وصل الخبر إلى أسماع الكثيرين، وفى اليوم التالى، بينما كان السيد المشار إليه يتمشى فى الرواق، اقترب منه سيد آخر من علماء الحوزة أيضاً- وكان قد بلغه الخبر- فخاطبه بالفصحى مازحاً: سيد ما تقول فى ضرب الحلق[1]؟

فأجابه السيد الأول بمزاح أشد قائلاً له وبالفصحى أيضاً: يستحسن إدخال الحشفة فقط، وقهقه الاثنان بقوة!!؟؟

وهناك سيد من علماء الحوزة مشهور باللواطة، رأى صبياً يمشى مع سيد آخر من علماء الحوزة أيضاً، فسأله: من هذا الصبى الذى معك؟

فأجابه: هذا ابنى فلان.

فقال له: لم لا ترسله إلينا لنقوم بتدريسه وتعليمه كى يصبح عالماً مثلك؟

فأجابه ساخراً: أيها السافل الحقير أتريد أن آتيك به لتفعل به (كذا وكذا)!؟

وهذه الحادثة حدثنى بها أحد الثقات من أساتذة الحوزة[2].

لقد رأينا الكثير من هذه الحوادث، وما سمعناه أكثر بكثير حتى أن صديقنا المفضال السيد عباس جمع حوادث كثيرة جداً ودونها بتفاصيلها وتواريخها وأسماء أصحابها. وهو ينوى إصدارها فى كتاب أراد أن يسميه «فضائح الحوزة العلمية فى النجف، لأن الواجب كشف الحقائق للعوام من الشيعة أولئك المساكين الذين لا يعلمون ما يجرى وراء الكواليس، ولا يعلمون ما يفعله السادة، فيرسل أحدهم امرأته أو ابنته أو أخته لغرض الزيارة أو لطلب الولد أو لتقديم (مراد الحسين)، فيستلمها السادة وخاصة إذا كانت جميلة ليفجروا بها ويفعلوا بها كل منكر!! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

انتهى بحث السيد حسن الموسوى من علماء الشيعة بالنجف.

---

(١) يريد بذلك حلقة الدبر.

(٢) وليس بغريب ولا عجيب، فإن بعض المنظومات التى كنا نقرؤها تنص على ذلك نصاً لا شبهة له. ألم يقل الناظم: «وجائز نكاح الغلام الأمرد...».

الأحكـــام

بالرجوع إلى كتب الفقه عندهم نجد أثر عقيدتهم الباطلة التى نادى بها ابن سبأ تبدو فيما يأتى:

أولاً: فى الذبائح

يرى الرافضة حرمة ذبيحة الناصب بلا خلاف بينهم، واختلفوا فى ذبيحة غير الجعفرى، فقصر بعضهم الحل على ما يذبحه الجعفرى الاثنى عشرى، ورأى الباقون كراهة ذبيحة المخالف.

ثانياً: فى الأطعمة

يرون حرمة أكل الطين إلا طين قبر الحسين، فيزعمون أن فيه شفاء من كل داء، وأمنا من كل خوف، فيجوز الاستشفاء منه بقدر الحمصة المعهودة المتوسطة.

ثالثاً: فى إحياء الموات من الأرض

اتفقوا على أن الموات للإمام خاصة لا يملكه أحد وإن أحياه- ما لم يأذن له الإمام، فيملكه- إن كان مسلماً- بالإحياء إذا أذن له الإمام. هذا بالنسبة لزمن حضور أئمتهم، وقالوا كذلك: كل أرض لم يجر عليها ملك مسلم، أو ليس لها مالك معين، فهى للإمام.

أما فى زمن غيبة إمامهم فقد اختلفوا: فرأى بعضهم أن الأرض لمن أحياها، فإذا ظهر الثانى عشر- كما يعتقدون- كان له إقرار ملكية المحيى للأرض، أو إزالة يده[1].

رابعاً: فى اللقطة

يرون أن اللقيط العبد، إذا لم يتول أحداً، فعاقله[2] ووارثه الإمام إذا لم يكن له وارث.

---

(١) انظر ما سبق فى مفتاح الكرامة ٧/ ٤- ١٣.

(٢) العاقل دافع الدية.

خامساً: فى الميراث:

يرون من موانع الإرث الكفر، ولكنهم يفسرون الكفر، بقولهم: هو كل ما يخرج من معتقده من دين الإسلام: سواء أكان حربياً، أم ذمياً، أم مرتداً، أم على ظاهر الإسلام إذا جحد ما يعلم ثبوته من الدين ضرورة، كالخوارج والغلاة والنواصب.

وهم بعد هذا يختلفون فى التوارث بين الجعفرية، وغيرهم، فأكثرهم يرى أن المسلمين يتوارثون وإن اختلفوا فى المذاهب، ويذهب بعضهم إلى أن جاحد الإمامة لا يرث المؤمن، أى الجعفرى الرافضى، على حين يرث المؤمن غيره كما يرث المسلم الكافر[١].

ويرون أن الابن الأكبر يأخذ بغير عوض بعض الأشياء الخاصة بالأب كمصحفه وسيفه. ولكن فريقاً من الجعفرية يشترطون لهذه الحبوة ألا يكون الابن فاسد المذهب[٢]، أى أن يكون جعفرياً رافضياً.

وفى الميراث بسبب الولاء يقولون بولاء الإمامة أى أن الإمام يرث من لا وارث له- ما عدا الزوجين- ومن فى حُكمه: كالمسلم والمرتد بغير وارث مسلم، والمقتول بغير وارث إلا القاتل، وهكذا. أما بالنسبة للزوجين: اختلف الجعفرية الاثنا عشرية عند انفراد أحدهما: فذهب بعضهم إلى أن الزوج- أو الزوجة- يأخذ نصيبه والباقى للإمام، وذهب آخرون إلى أن الإمام لا يرث وباقى التركة يرد على الوارث منهما، وفرق بعضهم بين زمن حضور أئمتهم وزمن الغيبة بالنسبة للزوجة، فقالوا بإرث الإمام الظاهر، وبالرد زمن الغيبة[٣].

واتفقوا على أن الإمام الظاهر يأخذ إرثه يصنع به ما شاء، واختلفوا فى زمن الغيبة، فقيل: يحفظ للإمام لحين ظهوره، وقيل يصرف على المحتاجين من الجعفرية، وقيل كما ذكرنا فى إحياء الموات: إنه ملك لفقهاء الشيعة الاثنى عشرية.

وهم متفقون على أن هذا المال لا يعطى- مع الأمن- الحكام الجائرين، أى الحكام من غير الرافضة.

---

(١) انظر مفتاح الكرامة- كتاب الفرائض: نص ١٧- ١٨، ٣٤- ٣٥، وراجع مفهوم الكفر عند الرافضة فى بداية الباب الثانى وفى أكثر من موضع من هذا الكتاب.

(٢) انظر المرجع السابق: ص١٣٤- ١٣٧.

(٣) انظر نفس المرجع: ص٢٠- ٢٨، ٤٧، ٦٤، ١٧٩- ١٨٣، ٢٠٥- ٢١٢، ٢٦٧ وانظر النور الساطع ١/ ٤٢٥- ٤٢٧.

سادساً: فى القضاء

اتفق الإمامية الرافضة على أن القاضى لابد أن يكون منهم، وأن يكون بإذن الإمام لا بنصب العوام. وفى الغيبة يكون القضاء للفقيه الجعفرى الجامع للشرائط(١).

سابعاً: فى الشهادات

لا يقبلون شهادة غير الرافضى، وأشرنا إلى هذا من قبل فى الصيام.

ثامناً: فى الحدود والتعزيرات

ذكرنا فى الجهاد أن الحدود لا ينفذها إلا الإمام أو من نصبه، وفى زمان الغيبة يقيمها فقهاء الرافضة إذا أمنوا ويجب على الناس مساعدتهم.

ونجد أثر عقيدة الإمامة هنا كذلك فى قولهم: من زنى فى زمان شريف، أو مكان شريف عوقب زيادة على الحد، فأثر الإمامة فى تحديد الأزمنة والأمكنة الشريفة عندهم، وأشرنا إليها من قبل فى الحديث عن الطهارة والصلاة، حيث وجدنا الغدير ومراقد الأئمة إلى غير ذلك مما يتصل بعقيدتهم.

ولعل أخطر أثر هنا قولهم بقتل من سب أحد أئمتهم وحل دمه لكل سامع إذا أمن(٢).

تاسعاً: فى القصاص

يقولون: لا يقتل مسلم بكافر، ولسنا فى حاجة إلى التذكير بمفهوم الكفر عند الرافضة من الشيعة.

---

(١) ذكر الشيخ على كاشف الغطاء: أن من ضرورة المذهب الجعفرى أن القضاء من مناصب النبى ﷺ- وأئمتهم بالأصالة لكونه من شئون الرياسة العامة والولاية التامة الثابتة لهم، وأن ثبوت هذا المنصب لغيرهم إنما هو من قبلهم وبواسطتهم، وأنهم قد أثبتوه للمجتهد العادل الجامع لشرائط الافتاء. (انظر النور الساطع ١/ ٥٧٦).

والجعفرية الاثنا عشرية الآن لهم محاكم خاصة بالبلاد التى يكثر عندهم فيها.

(٢) لا ندرى كيف أباحوا لأنفسهم هذا القتل، وفى الوقت ذاته أباحوا سب الخلفاء الراشدين الثلاثة والصحابة الكرام؟ بل وجدنا منهم من يقول- والعياذ بالله- بأن الله ورسوله وكل نبى مجاب لعنوا الصديق والفاروق لموقفهما من العترة وأحاديث الإمامة ولذا فلا يتصور عقوبة ما لمن سبهما!! (انظر منهاج الشريعة ١/ ١١٢- ١١٣، ٢٩٣- ٢٩٤). غلاة فى الجانبين، وأن وجدنا من شيعة اليوم من يستنكر السب، ولكنا لم نجد من يستنكر القتل.

عاشراً: فى الديات

يقولون: لا دية لأهل الكفر ما عدا الذمى، ولا تجب الكفارة بقتل الكافر.

ويرون أن الإمام ولى دم من لا ولى له، وأن الإمام يأخذ الدية من الأب الذى يقتل ولده عمدا وإذا لم يكن للولد من يرثه.

وبعد: فقبل أن ننتهى من كتب الفقه فى هذا الباب، أورد هنا بعض ما ذكره عالم النجف المعاصر الشيخ على كاشف الغطاء فى الولاية العامة للمجتهد، حيث أنه يكشف عن الاتجاه السائد فى الوسط الجعفرى فى عصرنا، وإن كان كثيراً مما ذكره سبق مجيئه مبثوثاً فى هذا الجزء، وسيأتى نظيره عن الخمينى فى خاتمة الكتاب.

قال كاشف الغطاء: «وقع النزاع بين الفقهاء فى أن الولاية المجعولة للفقيه الجامع لشرائط المرجعية هى الولاية الخاصة فى موارد مخصوصة: كالرجوع إليها فى الفتيا، وقطع الخصومات، وكل مورد قام الدليل على ولاية الفقيه فيه، بحيث لو شك فى مورد أنه له الولاية فالأصل عدمها. أو أن المجعول للفقيه الولاية العام، بمعنى أن المجعول له هو الولاية العامة المجعولة لإمام بحيث تكون الولاية ثابتة له فى كل مورد إلا إذا قام الدليل على عدمها»(١).

ثم قال: «والحق هو الثانى، وأن الفقيه الجامع للشرائط قد جعل الله له من الولاية ما جعله للإمام، فيثبت للفقيه الجامع للشرائط فى عصر الغيبة المقدار الثابت للإمام: من السلطة الدينية، والسلطة الزمنية، والولاية العامة لأمور الناس، والرياسة المكلفة، والزعامة الشاملة فيما يخص تدبير شئون المسلمين العامة: الداخلية والخارجية، الدينية والدنيوية، وما يرجع لمصالحهم، وما يتوقف عليه نظم البلاد وانتظام العباد ورفع الفساد بالنحو الذى هو ثابت للإمام فى الوارد الذى يكون للإمام الإذن فيها يكون للفقيه الإذن فيها، وفى الموارد التى يكون للإمام التصرف فيها يكون الفقيه ذلك.

والحاصل أنه قد جعل الله تعالى للفقيه الجامع الشرائط فى عصر الغيبة الكبرى كل ما جعله تعالى للإمام بما هو إمام يرجع إليه فى شئون تدبير الملة دينا ودنيا، لا بما هو مبلغ لأحكام الله تعالى، فإنه بالصفة الثانية لابد من إظهار المعجزة لصدقه، والعصمة لعدم خطئه، وإزالة حب الدنيا عن نفسه، لرفع التهمة عنه فى التبليغ، ولا بما يرجع لتعظيمه واحترامه ومحض إكرامه. وإنما جعل الله تعالى للفقيه كل ما جعله للإمام من حيث رياسته

---

(١) النور الساطع ١/ ٣٤١.

على كافة الأنام، وسلطنته على سائر العباد وإدارته لأمور الملة، وإمامته لقيادة الأمة، لتنفيذ القوانين الدينية، وتدبير الشئون الحيوية.

والفقهاء عبروا عن هذه الحيثية للإمام بالولاية، وهى التى من آثارها الإفتاء والقضاء، وقبض ما يعود لمصالح المسلمين: كأموال الخراج ، والمقاسمة، والأوقاف العامة والنذور، والجزية، والصدقات، ومجهول المالك، واللقطة قبل التعريف، وقبض ما يعود للإمام من الأموال: كحق الإمام والأنفال وإرث من لا وارث له(١).

والتولى للوصايا مع فقد الوصى، وللأوقاف مع فقد المتولى، وحفظ أموال الغائبين واليتامى، والمجانين والسفهاء، والتصرف بما فيه المصلحة لهم حفظاً أو إدارة أو بيعاً أو نحو ذلك، وجعل بيت المال، ونصب الولاة على الأمصار والوكلاء والنواب والعمال المعبر عنهم فى لسان الفقهاء بالأمناء. وتجنيد الجنود والشرطة: للجهاد، ولحفظ الثغور ومنع التعديات وحماية الدين وإقامة الحدود على المعاصى والتعزيرات على المخالفات وإعاشتهم وتقدير أرزاقهم وتعيين رواتبهم. ونصب القضاء لرفع الخصومات وحمل الناس على مصالحهم الدينية والدنيوية: كمنع الغش والتدليس فى المعايش والمكاييل والموازين، وكمنع المضايقات فى الطرقات، ومنع أهل الوسائط من تحميلها أكثر من قابليتها.

والحكم على المبانى المتداعية بهدمها أو إزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة. وضرب السكة، وإمامة الصلاة، وإجبار الممتنع عن أداء الحقوق الخالقية والمخلوقية وقيامه مقامه فى أدائها. وإجبار المحتكر والراهن على الأداء والبيع، وإجبار الشريك على القسمة، وإجبار الممتنع عن حضور مجلس الترافع والخصومة. وتسيير الحج، وتعيين يوم طلوع

---

(١) من الأموال التى ذكر أنها ملك للإمام وأنها تعود للفقيه فى زمن الغيبة يصرفها على نفسه وشئونه ما يأتى:
المعادن، البحار (فى رأى الكلينى وغيره، والمشهور عدم عدها من أمواله)، والأرض التى استولى عليها المسلمون من غير قتال، والأرض الميتة والأرض التى لا مالك لها، ورءوس الجبال، وتبعها ما يكون فيها من حجارة أو شجر أو معدن أو عين ماء ونحو ذلك حتى ولو كانت مملوكة لشخص معين، وبطون الأودية بما فيها، والآجام، وصفو الغنيمة: وهو ما يصطفيه الإمام لنفسه قبل القسمة مما يحب ويشتهى كالجارية الحسناء والسيف القاطع، وما كان فى الغنيمة من المال الخالص لسلطان المحاربين، والغنيمة بغير إذن الإمام.
انظر النور الساطع ١/ ٤٠٥- ٤٣٢ واقرأ فيه كذلك:
الأمور التى للفقيه الولاية عليها فى صرفها فى مواردها فى زمن الغيبة: ص٤٣٣- ٤٧٠، وتذنيب فيما ذكره الفقهاء للمجتهد من الولايات المتحدة ص٣٨٣- ٥٢٨.

الأهلة، والجهاد فى سبيل الله، وإصلاح الجسور وفتح الطرق وحفر الترع وصنع المستشفيات وسياسة الرعية وإعطاء الراية والعلم واللواء وتقسيم الغنيمة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر(١).

هذا ما ذكره العالم الجعفرى الإمامى المعاصر، وإذا كان ما جعله لأئمته غير صحيح- كما أثبتنا- فمن باب أولى أنه لا يثبت لفقهائهم، ولا خلاف بين الجعفرية حول جعل الولاية للأئمة وإنما الخلاف فى جعلها للفقهاء(٢)، فالفقهاء من جانبهم حاولوا إثباتها لأنفسهم ليقنعوا شيعتهم، ويبدو أنهم أقنعوهم.

وإذا كانت الحكومات تتولى هذه الولاية العامة فلا ضير، لأن الأموال- من الخمس وغيره- التى استحلها الفقهاء لأنفسهم جاءتهم وفيرة غزيرة، وأعتقد أنه لولا هذه الأموال لما ظل الخلاف قائماً بين الجعفرية والرافضة وسائر الأمة الإسلامية إلى هذا الحد، فكثير من فقائهم يحرصون على إذكاء هذا الخلاف حرصهم على هذه الأموال، والله سبحانه وتعالى أعلم، ونسأله عز وجل أن يطيب مطعمنا، ويهدينا إلى الصراط المستقيم.

وسائل الشيعة

بعد هذه النظرة وهذا العرض لما جاء فى كتاب فقه الرافضة تأثراً بعقيدتهم الباطلة فى الأحكام نأتى إلى كتاب وسائل الشيعة لنرى ماذا فيه من الأبواب والروايات المفتراة.

فى كتاب الصيد والذبائح

نجد «تحريم ذبائح الكفار من أهل الكتاب وغيرهم سواء سموا عليها أم لم يسموا إلا مع التقية»- (١٦/ ٢٨٢).

و «باب إباحة ذبائح أقسام المسلمين وتحريم ذبيحة الناصب والمرتد إلا للضرورة والتقية». (١٦/ ٢٩٢).

وأبواب فى تحريم السمك إذا مات فى الماء، أو خارج الماء إلا إذا أدركه الإنسان وهو يتحرك. (انظر ج١٦ ص٣٠٠: ٣٠٤).

---

(١) المرجع السابق ١/ ٣٤١- ٣٤٣.

(٢) سواء أثبتت الولاية لأئمة الجعفرية أم لم تثبت فهم من آل البيت الأطهار الكرام البررة، أما الفقهاء- فى كل عصر ومصر- فمنهم من يعبد الله تعالى، ومنهم من يعبد المال ويتخذ إلهه هواه.

وفى كتاب الأطعمة والأشربة

نجد تحريم السمك الذى ليس له قشور، وأنواع أخرى من السمك. (انظر ج١٦ ص٣٢٩ ما بعدها).

و «باب تحريم أكل الطين والمدر» (١٦/ ٣٩١).

و «باب عدم تحريم أكل طين قبر الحسين (ع) بقصد الشفاء..» - (١٦/٣٩٥).

و «باب عدم جواز إطعام الكافر إلا ما استثنى»- (١٦/ ٤٢٩)، وفى هذا الباب نجد قولهم: ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد أحداً يقول: أنا أبغض محمداً وآل محمد، ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم أنكم تتولونا وتبرءون من أعدائنا. ثم قال عليه السلام: أى الإمام الصادق: من أشبع عدواً لنا فقد قتل ولياً منا» (١٦/ ٤٣٠).

و «باب استحباب اختيار إطعام الشيعة على إطعام غيرهم». (١٦/ ٤٧٨) وفى الباب أن إطعام الشيعى أحب إلى أئمتهم من إطعام مائة ألف من غيرهم. (انظر ١٦/ ٤٧٩).

و«باب استحباب الشرب من ماء الفرات، والاستشفاء به، وتحنيك الأولاد به» (٢١١/١٧).

وفى الباب: «يصب فيه ميزابان من ميازيب الجنة».

«لو كان بيننا وبينه أميال لأتيناه فنستشفى به».

«أما إن أهل الكوفة لو حنكوا أولادهم بماء الفرات لكانوا شيعة لنا».

«إن ملكاً من السماء يهبط فى كل ليلة معه ثلاثة مثاقيل مسكاً من مسك الجنة فيطرحها فى الفرات، وما من نهر فى شرق الأرض ولا غربها أعظم بركة منه» (١٧/ ٢١١- ٢١٢).

و «باب الشرب من نيل مصر وماء العقيق وسيحان وجيجان، وكراهة اختيار ماء دجلة وماء بلخ للشرب». (١٧/ ٢١٤).

وفيه:

«نهران مؤمنان ونهران كافران، فالمؤمنان: الفرات ونيل مصر، وأما الكافران: فدجلة وماء بلخ» (١٧/ ٢١٥).

و «باب استحباب ذكر الحسين عليه السلام، ولعن قاتله عند الشرب» (١٧/ ٢١٦).

وفى الباب أن من فعل هذا كتب الله عز وجل مائة ألف حسنة، وحط عنه مائة ألف سيئة، ورفع له مائة ألف درجة، وكأنما أعتق مائة ألف نسمة.

وفى كتاب الفرائض والمواريث نجد ما يأتى

«باب أن البنت إذا انفردت ورثت المال كله..». (١٧/ ٤٤١).

و «باب أنه لا يرث الإخوة ولا الأعمام ولا العمة ولا غيرهم سوى الأبوين والزوجين مع الأولاد شيئًا» (١٧/ ٤٤٤).

وفى الباب الأول

«ورث على عليه السلام علم رسول الله- ﷺ، وورثت فاطمة عليها السلام تركته».

وأخبار البابين تدور حول عنوانيهما خلافاً لما ثبت عن الرسول- ﷺ، وأخذ به الصحابة الكرام ومن جاء بعدهم.

«وباب أن الإخوة يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس بشرط كونهم للأبوين أو أب، لا من الأم وحدها». (١٧/ ٤٥٤).

و «باب إذا اجتمع الأعمام والأخوال فللأعمام الثلثان ولو واحداً، ويرثون بالتفاضل، وللأخوال الثلث ولو واحداً بالسوية». (١٧/ ٥٠٤).

وفيه: إن لها الربع، والباقى للإمام.

«وباب أن الزوجة إذا لم يكن لها منه ولد ولا ترث من العقار والدور والسلاح والدواب شيئًا..». (١٧/ ٥١٧).

والجزء الثامن عشر من وسائل الشيعة يبدأ بكتاب القضاء، وأوله أبواب صفات القاضى وما يقضى به، وهى أربعة عشر باباً، تقع فى ١٥٣ صفحة، وجلها، إن لم يكن كلها، فيه الغلو والتطرف والضلال مثل الذى رأيناه فى عقيدتهم فى الإمامة، وذلك لإتصال القضاء بالإمامة.

ولا نستطيع هنا أن ننقل هذه الصفحات، ولكن نكتفى بذكر شيء منها:

فالباب الأول هو «باب أنه يشترط فيه الإيمان والعدالة، فلا يجوز الترافع إلى قضاة الجور وحكامهم إلا مع التقية والخوف، ولا يمضى حكمهم وإن وافق الحق». (ص٢: ٥).

وهم يحصرون الإيمان فى الرافضة وحدهم دون المسلمين جميعاً كما سبق فى أكثر من موضع، ولهذا لا يجيزون الترافع إلى غيرهم وهو ما عبروا عنه بقضاة الجور وحكامهم. وفى الباب أكثر من رواية أن من ترافع إلى غيرهم كان ممن حاكم إلى الطاغوت، وبمنزلة

من قال الله تعالى فيهم: ﴿إلم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾.

والثالث: باب أنه لا يجوز لأحد أن يحكم إلا الإمام أو من يروى حكم الإمام فيحكم به». (ص٦: ٩).

وفيه ينسبون لأمير المؤمنين على كرم الله وجهه أنه قال: إن مجلس القضاء لا يجلسه إلا نبى، أو وصى نبى، أو شقى.

ويفترون الكذب كذلك على غيره أيضاً، فيروون عن الإمام الصادق رضى الله تعالى أنه قال: يغدو الناس على ثلاثة أصناف: عالم، ومتعلم، وغثاء: فنحن العلماء وشيعتنا المتعلمون، وسائر الناس غثاء.

وأنه استنكر أن يقضى بقضاء أبى بكر وعمر مع قضاء على، رضى الله تعالى عنهم جميعاً ورضوا عنه.

والرابع: باب عدم جواز القضاء والإفتاء بغير علم بورود الحكم عن المعصومين عليهم السلام». (ص ٩: ١٧).

وهنا يستمرون فى الإفتراء على الأئمة الأبرار، طعنا فى الصحابة الكرام الأطهار:

فمن المشهور أن زيد بن ثابت- رضى الله تعالى عنه- أعلم الأمة بالفرائض كما شهد له الرسول ﷺ فيما رواه الإمام أحمد فى مسنده (٣/ ١٨٤، ٢٨١)، فإذا بالرافضة يفترون الكذب على الإمام الباقر رضى الله عنه، وينسبون له أنه قال:

أشهد على زيد بن ثابت لقد حكم فى الفرائض بحكم الجاهلية.

وفى الباب السادس: يفترون روايات تفيد عدم جواز تقليد غير أئمتهم، وبطلان القياس حتى القياس الجلى قياس الأولوية، وعدم حجية الإجماع ما لم يدخل فيه قول الإمام، وعدم الأخذ بظاهر القرآن الكريم وتفسيره إلا ما نسبوه- كذباً- إلى أئمتهم. (ص٢٠: ٤١).

وقد رأينا من قبل الرزايا والبلايا عند عرض كتب التفسير عندهم.

والسابع: «باب وجوب الرجوع فى جميع الأحكام إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام». (ص٤١: ٥٢).

وفيه يذكرون تحريم العمل بقول العامة وطريقتهم، أى عامة المسلمين غير الرافضة.

والثامن: «باب من وجوب العمل بأحاديث النبى ﷺ وآله والأئمة عليهم السلام المنقولة فى الكتب المعتمدة وروايتها وصحتها وثبوتها» (ص٥٢: ٧٥).

والإشارات السابقة لما نقله صاحب كتاب الوسائل من تلك الكتب المعتمدة عندم تبين مدى ما عليه هؤلاء الرافضة من الضلال، بل الكفر والزندقة، حيث يذهبون إلى تكفير هذه الأمة الوسط خير أمة أخرجت للناس- بدءا بخير الناس بعد الرسول- ﷺ- أبو بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما وأرضاهما، وعن الصحابة الكرام البررة.

يا هؤلاء: كيف إذن يكون التقريب؟! انظروا إلى ما مضى وما سيأتى!

والتاسع: «باب وجوب الجمع بين الأحاديث المختلفة وكيفية العمل بها»: (ص٧٥: ٨٩).

وفى الباب بيان الترجيح عند التعارض، ويكون بالأخذ بإجماعهم- أى الرافضة- والشهرة بينهم، ومخالفة العامة، أى عامة المسلمين غير الرافضة، ومخالفة المشهور عندهم، والأمر بسؤال علماء العامة عما لا نص فيه، والعمل بخلافهم: (انظروا: بخلافهم)!.

وإلى دعاة التقريب أذكر بعض ما جاء من روايات هذا الباب منسوبة كذباً إلى الأئمة الأطهار:

فى الرواية الأولى قال الراوى

سألت أبا عبد الله عليه السلام: فإن كان الخبران عنكم مشهورين، قد رواهما الثقات عنكم؟ قال: ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة، ووافق العامة. قلت: جعلت فداك، أرأيت إن كان الفقيهان عرفا حكمه من الكتاب والسنة، ووجدنا أحد الخبرين موافقاً للعامة، والآخر مخالفاً لهم، بأى الخبرين يؤخذ؟ فقال: ما خالف العامة ففيه الرشاد. فقلت: جعلت فداك، فإن وافقهما الخبران جميعا؟ قال: ينظر إلى ما هم إليه أميل حكامهم وقضاتهم، فيترك ويؤخذ بالآخر.. إلخ.

وفى الرواية التاسعة عشرة، وكذلك فى الثلاثين، والحادية والثلاثين، وغيرها: دعوا ما وافق القوم، فإن الرشد فى خلافهم.

وفى الثالثة والعشرين:

قلت للرضا عليه السلام: يحدث الأمر لا أجد بدا من معرفته، وليس فى البلد الذى أنا فيه أحد أستفتيه من مواليك؟ فقال: أنت فقيه البلد فاستفته من أمرك، فإذا أفتاك بشىء فخذ

بخلافه فإن الحق فيه.

وفى الحاشية عقب أحد علمائهم المعاصرين- فقال:

من جملة نعماء الله على هذه الطائفة المحقة أنه خلى بين الشيطان وبين علماء ليضلهم عن الحق فى كل مسألة نظرية، فيكون الأخذ بخلافهم ضابطة للشيعة.

وفى الرواية الرابعة والعشرين:

قال أبو عبد الله عليه السلام: أتدرى لم أمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامة؟ فقلت: لا أدرى. فقال: إن علياً عليه السلام لم يكن يدين الله بدين إلا خالف عليه الأمة إلى غيره إرادة لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عليه السلام عن الشىء الذى لا يعلمونه، فإذا أفتاهم جعلوا له ضدا ما عندهم ليلتبسوا على الناس.

وفى الثانية والثلاثين:

والله ما جعل الله خيرة فى اتباع غيرنا، وأن من وافقنا خالف عدونا، ومن وافق عدونا فى قول أو عمل فليس منا ولا نحن منهم.

وفى السادسة والأربعين:

قال أبو عبد الله عليه السلام: ما سمعته منى يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعت منى لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه.

والحادى عشر «باب وجود الرجوع فى القضاء والفتوى إلى رواة الحديث من الشيعة فيما رووه عن الأئمة عليهم السلام من أحكام الشريعة» (ص٩٨- ١١١).

والثالث عشر «باب عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلا بعد معرفة تفسيرها من كلام الأئمة عليهم السلام» (ص١٢٩- ١٥٢).

والرابع عشر «باب عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر كلام النبى- صلى الله عليه وآله- المروى من غير جهة الأئمة عليهم السلام ما لم يعلم تفسيره منهم» (ص١٥٢- ١٥٤).

هذا عرض سريع مختصر جداً، ومنه ومن عناوين الأبواب الأخيرة يتبين لنا أنهم يرون وجوب الرجوع فى القضاء والفتوى إلى كتبهم فى التفسير، وكتب الحديث المعتمدة عندهم، وقد قامت دراسة وافية لهذه الكتب، وبينت ما فيها من ضلال وكفروزندقة. وهذه

الكتب توجب مخالفة الأمة الإسلامية كلها عداهم، لو جعلنا الرافضة من هذه الأمة، واتضح هذا جليا حتى عند التعارض والترجيح وما ليس فيه نص.

وإذا كنا نرى وجوب عدم تكفير طائفة تنتسب للإسلام مادامت لم تجمع على الكفر، وعدم تكفير أشخاص بأعيانهم ما لم يتضح كفرهم، إلا أن الأخذ بهذه الكتب المشار إليها يؤدى حتماً إلى الكفر.

ولذا لا تعجب عندما نجد أمثال الشيخ محب الدين الخطيب- رحمه الله- يذهبون إلى أن الرافضة لهم دين آخر غير دين الإسلام.

وفى الحدود التعزيرات نجد ما يأتى

ومن أبواب حد الزنى:

الباب الثانى: «باب ثبوت الإحصان الموجب للرجم فى الزنى بأن يكون له فرج حرة أو أمة يغدو ويروح بعقد دائم أو ملك يمين مع الدخول. وعدم ثبوت الإحصان بالمتعة» (ص٣٥١: ٣٥٤).

والثالث: «باب عدم ثبوت الإحصان مع وجود الزوجة الغائبة، ولا الحاضرة التى لا يقدر على الوصول إليها، فلا يجب الرجم على أحدهما بالزنى» (ص٣٥٥: ٣٥٦).

والرابع: «باب حد السفر المنافى للإحصان» (ص٣٥٦: ٣٥٧).

وفيه: إذا قصر وأفطر فليس بمحصن.

والتاسع: «باب أن غير البالغ إذازنى بالبالغة فعليه التعزير وعليها الجلد لا الرجم وأن كانت محصنة، وكذا البالغ مع غير البالغة (ص٣٦٢: ٣٦٣).

والثانى والأربعون: «باب من أراد أن يتمتع بامرأة فنسى العقد حتى واقعها لم يكن عليه حد» (ص٤١١: ٤١٢).

ومن أبواب حد القذف

«باب قتل من سب علياً عليه السلام، أو غيره من الأئمة عليهم السلام، ومطلق الناصب مع الأمن» (ص٤٦١: ٤٦٤).

وروايات الباب تنسب للأئمة- كذباً- أن من سب أحدهم فهو حلال الدم، ولكنها لا تقف عند هذا الحد، بل تضيف جرائم أكبر وأشد خطراً على أمة الإسلام، حيث تبيح دم

كل من ليس على ملة الرافضة، وإليك كلامهم ننقله بنصه.

فى الرواية الخامسة: قال أحد رواتهم: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فى قتل الناصب؟ فقال: حلال الدم، ولكنى أتقى عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطاً أو تغرقه فى ماء لكيلا يشهد به عليك فافعل. قلت: فما ترى فى ماله؟ قال: توه ما قدرت عليه».

وفى الرواية السادسة: «إنى سمعت محمد بن بشير يقول: إنك لست موسى ابن جعفر الذى أنت إمامنا وحجتنا فيما بيننا وبين الله؟ فقال- أى الإمام: «لعنه الله- ثلاثا، أذاقه الله حر الحديد، قتله الله أخبث ما يكون من قتلة. فقلت له: إذ سمعت ذلك منه أو ليس حلال لى دمه؟ مباح كما أبيح دم السباب لرسول الله ﷺ وآله والأمام؟ قال: نعم حل والله، حل والله دمه، وأباحه لك ولمن سمع ذلك منه.. فقلت: أرأيت إذا أنا لم أخف أن أغمر بذلك بريئا ثم لم أفعل ولم اقتله، ما على من الوزر؟ فقال: يكون عليك وزره أضعافاً مضاعفة من غير أن ينقص من وزره شىء.

هذه بعض نصوصهم واضحة جلية فى أن مجرد عدم الأخذ بقولهم فى الإمامة يبيح دم المسلم، ويوجب قتله، ومن استطاع أن يقتله ولم يفعل كانت جريمته أكبر ممن أحل دمه.. هكذا!!

ومن أبواب حد المحارب

«باب قتل الدعاة إلى البدع» (ص٥٤٢- ٥٤٣).

وبالطبع المراد بالبدع ما خالف ضلال الرافضة والذين هم أهل البدع والزندقة، فمن عض بالنواجذ على سنة رسول الله - ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين كما أمر رسول الله- ﷺ، أصبح عند هؤلاء الرافضة داعياً إلى البدع حلال الدم.

ومن أبواب حد المرتد

«باب حكم الزنديق والمنافق والناصب» (ص٥٥١- ٥٥٢).

وسبق بيان معنى الناصب عند الرافضة، فهو يشمل الأمة الإسلامية كلها التى لم تضل ضلالهم، ولم تأخذ بقول عبد الله بن سبأ فى الوصى بعد النبى.

وآخر الأبواب: «باب جملة مما يثبت به الكفر والارتداد» (ص٥٥٧- ٥٧٠) وهذا هو أكبر الأبواب، فيه سبع وخمسون رواية، والتفصيل هنا يبين ما سبق الإشارة إليه من أنهم يكفرون غيرهم بدءا من الصحابة الكرام، حملة الإسلام. فالأمة كلها تقول بإمامة الشيخين

الصديق والفاروق، رضى الله تعالى عنهما، ولا تقول بإمامة على- رضى الله تعالى عنه- إلا بعدهما، ولا تقول بخرافاتهم وأوهامهم وضلالاتهم فى عقيدة الإمامة، وما تقوله الأمة يثبت به الكفر والارتداد وحل الدم والمال، عند هؤلاء الذين رزئ بهم الإسلام.

ولننقل شيئاً مما جاء فى هذا الباب:

فى الرواية الثانية نسب لموسى بن جعفر أنه قال عن ابنه على وهو فى حجره بأنه الإمام من بعده: «من أطاعه رشد، ومن عصاه كفر».

وفى الثامنة نسب للإمام الصادق أنه قال بكفر من ادعى إماماً ليست إمامته من الله، ومن جحد إماماً إمامته من عند الله.

وإليه نسب فى الحادية عشرة أنه قال: منا الإمام المفروض طاعته، من جحده مات يهودياً أو نصرانياً.

وفى الثانية عشرة أنه قال: مدمن الخمر كعابد وثن، والناصب لآل محمد شر منه.

إن الله تعالى جعل علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه، ليس بينهم وبينه علم غيره: فمن تبعه كان مؤمناً، ومن جحده كان كافراً، ومن شك فيه كان مشركاً.

وفى الرابعة عشرة: على باب هدى، من خالفه كان كافراً، ومن أنكره دخل النار.

وفى الخامسة عشرة: من ادعى الإمامة وليس من أهلها فهو كافر.

وفى الثامنة عشرة: الإمام علم فيما بين الله عز وجل وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمنا ومن أنكره كان كافرا.

والتاسعة عشرة تؤكد المعنى السابق، وتذكر علياً، ومن بعده الحسن.

وفى العشرين: من شك فى كفر أعدائنا والظالمين لنا فهو كافر.

وفى الحادية والعشرين: لا يرد على على بن أبى طالب عليه السلام أحد ما قال فيه النبى صلى الله عليه وآله إلا كافر.

وفى الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين: حبنا إيمان، وبغضنا كفر.

وفى الخامسة والعشرين: لما نزلت الولاية لعلى عليه السلام قام رجل من جانب الناس فقال: لقد عقد هذا الرسول لهذا الرجل عقدة لا يحلها إلا كافر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: هذا جبريل عليه السلام.

وفى السابعة والعشرين ينسبون للنبى ﷺ أنه قال: الأئمة بعدى اثنا عشر، أولهم على بن أبى طالب، وآخرهم القائم.. المقر بهم مؤمن، والمنكر لهم كافر.

وفى التاسعة والعشرين: من أبغضنا وردنا أو رد واحداً منا هو كافر بالله وبآياته.

وفى الثلاثين: كفر من قال رؤية الله تعالى البصر.

وفى الثانية والثلاثين: من المحتوم الذى لا تبديل له عند الله تعالى قيام قائمنا، فمن شك فيما أقول لقى الله وهو به كافر وله جاحد.

وفى الثالثة والثلاثين إلى التاسعة والثلاثين نجد تكفير من جحد إماماً من أئمتهم، أو ادعى الإمامة من غير الرافضة.

وفى الأربعين نجدهم يكفرون إحدى فرق الشيعة التى خالفتهم، مع اشتراكها معهم فى سبعة من الأئمة.

وفى الثانية والأربعين: من طعن فى دينكم هذا فقد كفر.

وفى روايات كثيرة بعد هذا نجد تأكيد ما سبق من ربط الإيمان والكفر بقولهم فى الإمامة، وما ذكرناه يكفى لبيان حقيقة هؤلاء القوم، ومدى خطرهم على الأمة الإسلامية.

وفى الجزء التاسع عشر من الوسائل نجد القصاص والديات.

ومن أبواب القصاص «باب عدم ثبوت القصاص على المؤمن بقتل الناصب وتفسيره» (ص٩٩- ١٠٠).

ومعنى الباب واضح بعد ما سبق من أن مرادهم بالمؤمن من كان من الرافضة فقط، والناصب من كان من غيرهم.

وأكدوا هذا المعنى بما كرروه هنا من تفسير الناصب، وهو من نصب للشيعة الرافضة، ومن قدم الجبت والطاغوت واعتقد إمامتهما، وجاء هذا فى بيان مفهوم الناصب عندهم الذى تحدثنا عنه من قبل، وتفسير الجبت والطاغوت بخير الناس بعد رسول الله ﷺ، أى بالصديق والفاروق رضى الله تعالى عنهما، ولعن شانئيهم من أمثال هؤلاء الكفرة الزنادقة أتباع ابن سبأ.

أى أنهم يعتبرون الأمة كلها التى رضيت بإمامة الشيخين بعد رسول الله ﷺ، يعتبرونها من النواصب الكفار حيث قدمت الجبت والطاغوت، ورضيت بإمامتهما.

ومن أبواب الديات «باب دية الناصب إذا قتل بغير إذن الإمام». (ص١٦٩: ١٧١).

وفى الباب أن ديته شاة تذبح بمنى لأن القتل بغير إذن الإمام، فلو كان بإذن الإمام فلا شىء على القاتل.

وفيه أيضاً كيف كان القتل، حيث قال القاتل:

منهم من كنت أصعد سطحه بسلم حتى أقتله، ومنهم من دعوته بالليل على بابه فإذا خرج قتلته، ومنهم من كنت أصحبه فى الطريق فإذا خلا لى قتلته.

ومن الأبواب «باب حكم ضمان الناصب ودينه». (ص٢٠٤: ٢٠٥) وهو كسابقه غير أنه جعل الدية هنا كبشاً بدلاً من الشاة.



الطاعنون فى السنة
فى العصر الحديث

د / على أحمد السالوس
رد الدكتور/ على أحمد على
كتاب حسين أحمد أمين



الطاعنون فى العصر الحديث

وننتقل إلى عصرنا الحديث، حيث زادت الطامة، وكثر الطاعنون، وهم أصناف:

فمنهم بقايا الفرق. وهم لا يكتفون بما فى كتبهم من ضلال، ولكنهم فى وقت لآخر يثيرون ما يريدون به هدم السنة: كالطعن فى صحابى جليل راوية، أو راو أجمعت الأمة على توثيقه. أو كتاب صحيح تلقته الأمة بالقبول.. إلخ.

ومنهم من يطعن لجهله ما يتصل بالسنة، فيتشكك ويشكك فى ثبوتها. وهو لا يدرى أن البشرية كلها فى تاريخها الطويل لم تعرف علماً نقل من جيل إلى جيل بالدقة التى نقل بها حديث رسول الله ﷺ. ولو رجع إلى كتب مصطلح الحديث، وعلم الرجال، وشروح السنة لاستراح وأراح.

ومنهم من دفعه هذا الجهل إلى القول بأن القرآن الكريم وحده يكفى، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شىء﴾، وقوله: ﴿ما فرطنا فى الكتاب من شىء﴾.

وهذا جهل بالكتاب والسنة معاً، ووقوع فيما حذر منه الله عز وجل، ورسوله ﷺ، ورده إلى قول الطائفة التى ذكرها الإمام الشافعى. ولو أن هؤلاء قرأوا حوار الشافعى، وتدبروا ما ذكرنا من آيات كريمة، وأحاديث شريفة، لأدركوا مدى ضلالهم وبعدهم عن سواء السبيل.. والعجيب أن هؤلاء أسموا أنفسهم بالقرآنيين، والقرآن نفسه يشهد على بطلان دعواهم.

ومنهم من جعل عقله حكماً لرفض أحاديث صحت سنداً ومتناً، بل فى أرقى مراتب الصحاح، كالأحاديث الثابتة المتعلقة بالغيبيات مثل الجنة، والنار، وعلامات الساعة، والملائكة، والجن. ومن المعلوم أن النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل السليم، ولكن كيف نقيس الغائب على الشاهد، وكيف نحكم العقل فى أمور لا نعرف شيئًا عنها، إلا بالنقل الصحيح، فمتى ثبت النقل لزم التسليم، أحياناً ترى جاهلاً مغروراً يقف أمام حديث متفق عليه ويقول: هذا مرفوض عقلاً! وكان عليه أن يسأل نفسه: أكان البخارى ومسلم وأحمد وغيرهم بلا عقول؟ بل أعاشت الأمة أربعة عشر قرناً بغير عقل حتى جاء بعقله ليستدرك عليها؟!

ومن أسوأ الطاعنين فى عصرنا المستشرقون، وأشد منهم خطراً تلامذتهم المقلدون التابعون لهم.

والمستشرقون طعنوا فى القرآن الكريم نفسه كما أشرت من قبل، أما السنة فقد أنكروا وجود سنة يتصل سندها إلى الرسول ﷺ، وقالوا بأن أقصى اتصال الأسانيد ينقطع ويتوقف عند نهاية القرن الأول. ومعنى ذلك أن السنة بحسب زعمهم تعتبر اختراعاً من اختراعات المسلمين المتأخرين، أرادوا أن يثبتوا أحكاماً فنسبوها للرسول ﷺ. ثم لم ينسوا أن يطعنوا فيمن كان لهم دور كبير فى السنة، فمثلاً طعنوا فى أبى هريرة الصحابى الجليل رضى الله تعالى عنه، الذى روى عنه أكثر من ثمانمائة من الصحابة والتابعين، وهو كما قال الإمام الشافعى «أثبت من روى الحديث فى دهره»، وطعنوا فى ابن شهاب الزهرى، الإمام الحجة الثبت، أول من استجاب لعمر بن عبد العزيز فى جمع السنة... وهكذا.

ثم ظهر اتجاه آخر عندهم، اعتبره بعضهم هدماً للفكر الاستشراقى، ولذلك ثاروا على القائلين به، مع أنه فى النهاية يصل إلى البهتان نفسه.

ويقوم هذا الاتجاه الخبيث على الاعتراف أولاً بأن السنة لها أصل، وذلك حتى يضلل جهلة المسلمين بالتظاهر بأنه لا ينكر وجود أصل للسنة، ولكن بعد هذا الاعتراف تأتى محاولة الهدم، فيقولون: إن المدارس الإسلامية الأولى لم تستطع أن تحدد ما يعتبر من أقوال محمد وما لا يعتبر من أقواله، لأن السند لم يكن معروفاً عندهم، فكانت كلمة سنة تعنى الرأى المقبول لدى جمهور علماء المدرسة، ثم نسبوا هذه الأقوال المقبولة لدى المدرسة إلى الصحابة حتى تكون أكثر قبولاً، ثم نسبوها بعد ذلك إلى الرسول ﷺ[1].

ومعنى هذا أنهم يريدون أن يصلوا فى النهاية إلى التشكيك فى السنة كلها.

هؤلاء القوم لا يعرفون الإسناد، فكتبهم المقدسة ذاتها بغير إسناد، ولذلك فهى محرفة مزورة، ولكن لا شك أنهم قرأوا عن جمع السنة وتنقيتها، وشروط رجال الحديث، وعرفوا أن الأمة الإسلامية فاقت الخلق جميعاً بهذا الإسناد، ولكن ماذا ننتظر من مستشرق يهودى أو صليبى حاقد على الإسلام وأهله، مريد هدمه ما استطاع إلى ذلك سبيلا؟

فلا ننتظر من أعداء الإسلام إلا مثل هذه المحاولات، وإن كنا مطمئنين تماماً إلى أنهم لن يصلوا إلى ما يريدون، فالله عز وجل لم يترك حفظ القرآن الكريم كما ترك غيره للأحبار

(١) بين هذا الاتجاه مفصلاً الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا فى إحدى محاضرات رئاسة المحاكم الشرعية (لعام ١٤٠٥هـ) بدولة قطر.

والرهبان فضيعوه، وإنما تعهد بحفظه ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ كما تعهد ببيانه ﴿إن علينا جمعه وقرآنه. فإذا قرأناه فاتبع قرآنه. ثم إن علينا بيانه﴾، ومن تمام حفظ القرآن الكريم حفظ السنة المطهرة وهى المبينة له.

أهذا مفكر إسلامى؟!

الأمر العجيب الغريب حقاً أن نجد من المسلمين من يردد قول المستشرقين، ومن يصبح لهم تبعاً، ومن يعجب بأقوالهم فيذكرها منسوبة إليهم، أو يذكرها وينسبها لنفسه!

ذكر المرحوم الدكتور مصطفى السباعى أن الدكتور على حسن عبد القادر عندما ألف كتاباً، وذكر فيه شبه المستشرقين، وطعنهم فى الإمام الزهرى، فثار عليه الأزهر، قال له الأستاذ أحمد أمين: «إن الأزهر لا يقبل الآراء العلمية الحرة، فخير طريقة لبث ما تراه مناسباً من أقوال المستشرقين ألا تنسبها إليهم بصراحة، ولكن ادفعها إلى الأزهريين على أنها بحث منك، وألبسها ثوباً رقيقاً لا يزعجهم مسها، كما فعلت أنا فى فجر الإسلام وضحى الإسلام»!

والشيخ السباعى رحمه الله ناقش المستشرقين وأتباعهم، وبين تهافت وسخف أقوالهم فى كتابه «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى»، غير أنه لم يعش ليرى ثمرة غرس أحمد أمين، فقد ربى أبناءه فى هذه البيئة التى تتضح من نصيحته الدكتور عبد القادر، ولا شك أنه نصح ابنه نصائح أدهى وأمر، ولذلك جاء الابن أسوأ بكثير من أبيه. أخذ حسين بنصيحة أبيه أحمد أمين فى سرقة كلام المستشرقين، لكنه لم يختبر ما يراه مناسباً بل لم يتردد فى أخذ أى شىء عندهم، ولا مانع من أن يزيد: ولذلك نراه يطعن فى القرآن الكريم وفى عقائد المسلمين، وهذا ما لم يفعله أبوه.

وفى السنة يقول ما قاله المستشرقون تماماً! ويضيف إضافات تدل على جهله التام، وافترائه إلى غير حد.

ولنذكر شيئًا قليلاً مما قاله:

أولاً: زعمه أن الشريعة قاصرة وأن الرسول غير معصوم!!

للكاتب مقالات منشورة فى مجلات لها اتجاهات معلومة، وجمع أكثر هذه المقالات فى كتاب، إذا حملت نفسك على قراءته، وتصبرت ولم تقف عند المقدمات الخادعة، أدركت يقيناً أنك أمام مؤامرة خبيثة لئيمة لهدم الإسلام:

وإن كنت ممن رزئ بقراءة هذا الكتاب، غير أننى سأقتصر على ذكر نماذج منه تكفى لكشف المؤامرة، وبيان حقيقة التآمر، وما جاء فى الكتاب لا يحتاج إلى مناقشة؛ فهو بعيد عن المنهج العلمى، والكاتب ينسب نفسه للإسلام ثم ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، فكيف يناقش؟

مع غير المسلمين طالت المناقشات التى أثبتت حقائق الإسلام، ودمغت أباطيل خصومه، ودحضت شبههم، ولكن كيف تكون مثل هذه المناقشات مع من أطلق عليه المزيفون «المفكر الإسلامى، والكاتب الإسلامى»؟!

أيمكن أن نتصور مسلماً يقول: إن القرآن الكريم جاء بشريعة قاصرة لا تصلح لكل زمان ومكان، وأرسل بها رسول غير معصوم؟

قال الكاتب فى ص٤٣:

قد كان هذا القرآن وحده كافياً لأن يحكم أوضاع المجتمع الإسلامى فى صورته الأولى، وأن ينظم شئونه الدينية والاجتماعية والسياسية، بيد أنه ما انقضت فترة وجيزة على وفاة النبى حتى كان العرب قد انطلقوا من بيدائهم.. وباتوا يحكمون شعوباً شديدة التباين فى عاداتها وأخلاقها وبيئاتها وحضارتها عن أهل شبه الجزيرة، وأسسوا مدناً جديدة، أو سكنوا مدناً قائمة تزخر بسكان هم الآن فى حاجة إلى شريعة أكثر تعقيداً، وأوفى تفصيلاً من تلك التى كانت صالحة لأن تحكم مجتمعاً فى بساطة مجتمع مكة والمدينة.

وعن اتخاذ السنة مصدراً ثانياً للشريعة قال فى ص ٤٤:

إن هذا التوسع الجغرافى الهائل، وإزاء ضغط الظروف التاريخية الجديدة دائبة التغير، واختلاف المكان والزمان، تلمس المسلمون وفقهاؤهم الدليل الهادى...

ومع أن الرسول لم يدع قط أنه معصوم من الخطأ إلا حين يملى أو يتلو آيات ربه، بل ونبهه القرآن ذاته إلى أخطاء بدرت منه، فقد افترض أنصار الالتزام بالسنة أن العناية الإلهية إنما كانت توجه كل عمل أتى به، وكل كلمة صدرت عنه منذ بعثة الله رسولاً إلى قومه إلى أن مات. ومن ثم فقد رأوا أن أحكام السنة ملزمة فى الحالات التى لم يرد بصددها حكم قرانى.

ومما ذكره الكاتب هنا تظهر آراؤه الآتية:

١- إنكار صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان، فالقرآن الكريم جاء بشريعة

قاصرة، لا تصلح لغير المجتمع الأول فى مكة والمدينة.

٢- الرسول ﷺ أرسل إلى قومه، أى أنه لم يرسل إلى الناس كافة.

٣- الرسول ﷺ غير معصوم، فلا يجب اتباعه.

٤- الذين رأوا وجوب اتباع الرسول ﷺ هم طائفة فقط من المسلمين أسماهم الكاتب «أنصار الالتزام بالسنة».

وهذه الآراء تعارض الكتاب والسنة، وتنكر ما أجمعت عليه خير أمة أخرجت للناس، وما هو معلوم من الدين بالضرورة.

والدراسة الموجزة السابقة فيها ما يكفى لبيان هذا، ومناقشة علماء الأمة لأعدائنا أبطلت مثل هذه المفتريات، ولكن العجب كل العجب أن تصدر هذه الآراء ممن ينسب نفسه أو ينسبه أحد إلى الإسلام!

ثانياً: التشكيك فى كتاب الله المجيد

يقول الكتاب فى ص٢٨:

صحيح أننا نعلم أن الصحابى عبد الله بن مسعود- وكان يعتبر نفسه أحد الثقات الكبار فى القرآن- ذهب إلى أن نسخة القرآن التى أقرها الخليفة عثمان بن عفان محرفة غير كاملة، واتهم زيد بن ثابت وأصحابه ممن جمعوا القرآن باستبعاد آيات تلعن الأمويين، غير أن هذا الاتهام غير مقبول، فقد كان على بن أبى طالب والكثيرون غيره من الصحابة أحياء وقت قيام زيد بمهمته، ولم نسمع أن أحدهم أيد زعم ابن مسعود، واحتج على استبعاد آيات.

ثم يقول فى ص ٤٨:

وقد اتهمه- أى عثمان بن عفان رضي الله عنه- هؤلاء الخصوم بأنه قد حذف من مصحفه خمسمائة كلمة أوردتها مصاحف أخرى كمصحف الصحابى الجليل عبد الله بن مسعود.

وفى الصفحة ذاتها يقول:

وقد حكى عن عبد الله بن مسعود أنه كان شديد الخشية من أن يغير من نص كلمات الرسول، فكان لا يحدث عنه إلا أضاف قوله: «والحديث إما فوق ذلك وإما قريب من ذلك، وإما دون ذلك».

ثم يقول فى ص٨٣:

وقد أبى بعض مفكرى اليونان وروما الأقدمين- مثل فيثاغورث ونومابومبيليوس- أن يخلفوا نصوصاً تكبل فكر التابعين، فأحرقوا قبيل وفاتهم ما كتبوا أو أوصوا بأن تدفن كتاباتهم معهم، حتى يتيحوا لكل جيل فى كل قطر أن يخرج بفكر يناسب عصره وبيئته.

وقد يقال إن نبى الإسلام أيضًا لم يأمر بجمع القرآن، بدليل أن الخليفة أبا بكر تردد حين عرض ابن الخطاب عليه الفكرة، قائلاً لعمر إنه لا يستطيع أن يقدم على ما لم يقدم عليه النبى، ولا أوصى به قبل وفاته. غير أن الافتراض الأساسى فى الدين- أى دين- هو أن تعاليمه الواردة فى النص المقدس صالحة للكافة فى كل زمان ومكان.

ويقول فى الصفحات من ١٣١ إلى ١٣٢:

كان الشكل الغالب للملكية فى شبه جزيرة العرب فى الجاهلية وفى زمن رسول الله ﷺ هو الملكية المنقولة دون العقارية، وكان يمكن للبدوى أن يحمل راحلته كل ما يملكه وينتقل به من موطن إلى موطن سعياً وراء المال والكلأ. وبالتالى فقد كان الاعتداء على السارى فى الصحراء بسرقة ناقته بما تحمل من ماء وغذاء وخيمة وسلاح، فى مصاف قتله. لذلك كان من المهم للغاية أن تقرر الشريعة عقوبة حازمة رادعة بالغة الشدة لجريمة السرقة فى مثل هذا المجتمع. أما وقد دخل الإسلام مجتمعات تعرف شكلاً من الملكية أهم من الملكية المنقولة، وأصبح سلب الرجل قربة مائة لا يعنى أمراً جللاً، فقد يجد المجتمع عقوبة لجريمة السرقة غير العقوبة فى المجتمع البدوى، دون أن يكون اختياره للعقوبة الثانية خروجاً على الإسلام وروحه. بالعكس، فإن الإلتزام بروح الإسلام يقتضى منا اختيار هذه العقوبة الثانية، حيث إنها- فى المجتمع غير البدوى- تحقق نفس المرجوة التى توخاها الإسلام فى المجتمع البدوى.

إن الشاعر يقول:

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا

بمعنى أن المعاملة الواحدة فى حالتين مختلفتين ستسفر حتماً عن نتيجتين متنافرتين. فى حين يعلم أى معلم صبيان مثلاً أن هناك وسائل متباينة لمعاملة صبية مختلفى الطباع والمستوى، للوصول إلى نتيجة واحدة، وهى التلقى الحسن للعلم.

وكذلك بالنسبة للحجاب الذى فرض فى المدينة حيث كانت النساء يلقين من المتسكعين

من شبان المدينة كل مضايقة وعبث كلما خرجن وحدهن إلى الخلاء، فنزلت آية: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ﴾ **(سورة الأحزاب: ٥٩)**، وذلك حتى يميز الشبان بين المحصنات وغير المحصنات.

وقد يعزز من رأيى هذا:

أن أحكاماً قرآنية معينة نسختها أحكام قرآنية تالية، حين تغيرت أوضاع المسلمين بالهجرة وانتشار الإسلام والفتح، وغير ذلك من التطورات التى حدثت خلال أقل من ربع قرن، واستلزمت مع ذلك نسخاً لبعض الأحكام.

إن تسليمنا بأن روح الإسلام هى التى ينبغى أن تكون الهادى للسلوك، لن يدع مجالاً لاتهام الإسلام بمنافاة مقتضيات العصر والتطورات التاريخية التى حدثت بعد القرن السابع الميلادى. كذلك لن تكون الحكومات والفقهاء حينئذ فى حاجة إلى النفاق والمداراة، والالتواء والسفسطة، وغض الطرف عن تفسير ما يقعون فيه من تناقض حين يقررون مثلاً إلغاء الرق الذى أباحه الإسلام، أو يستبدلون عقوبة الحبس بعقوبة قطع يد السارق التى نصت عليها أحكام الشريعة.

كذلك سيؤدى الأخذ بهذا المنحى من التفكير إلى الحد من عدد المتخلين من أبنائنا المثقفين عن الإسلام بأسره بدعوى أن الديانات والتقاليد إنما هى للمتاحف والسياح لا لمواجهة احتياجات العصر، وسيكون من الأسهل إقناعهم بأن هذه الديانات والتقاليد ليست عقبة فى سبيل التقدم، وإنما يمكن أن تكون وسيلته» ا. هـ.

هذه أقوال الكاتب منقولة بنصها، ومنها نلحظ ما يأتى:

١- أنه لجأ إلى التشكيك فى كتاب الله العزيز بطريقة خبيثة خادعة:

فهو فى الصفحة الثامنة والثلاثين ينسب لابن مسعود القول بالتحريف، ونسبة هذا لابن مسعود من المفتريات التى لا أصل لها، فهو كغيره من الصحابة- رضى الله تعالى عنهم وأرضاهم- يعرف كيف كتب الوحى بعد نزوله مباشرة بأمر الرسول ﷺ وإملائه- ويعرف معنى قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ **(الحجر: ٩)**، وقوله عز وجل: ﴿لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ **(يونس: ٦٤)**.

وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ **(فصلت: ٤١- ٤٢)**.

﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: ١٦- ١٩).

ويعرف ابن مسعود كغيره كيف جمع القرآن الكريم بعد الرسول ﷺ من السطور والصدور ليكون بين دفتين فى مصحف واحد.

ومن المعلوم من الدين بالضرورة أن القرآن الكريم وصلنا متواتراً كما أنزل على الرسول ﷺ، دون تغيير أو تحريف أو تبديل، أو إسقاط أو زيادة.

من أنكر هذا فقد كذب كتاب الله العزيز نفسه.

ولكن الكاتب يورد الكذب على ابن مسعود كأنه شيء ثابت مسلم حيث يقول: «صحيح أننا نعلم... إلخ».

ثم بعد هذه الفرية يظهر نفسه كأنه مدافع عن كتاب الله تعالى رافضاً (لزعم) ابن مسعود.

وبعد عشر صفحات يذكر أن مصحف الصحابى الجليل عبد الله بن مسعود فيه خمسمائة كلمة ليست فى مصحف عثمان، وهو الذى نقل منه مصاحف المسلمين اليوم، ثم يضيف أن هذا الصحابى الجليل كان شديد الخشية من أن يغير من نص كلمات الرسول ﷺ.

وهكذا يحاول أن يصل إلى هدفه، فابن مسعود بلا شك له مكانته عند المسلمين قاطبة. وهو إذا كان يتحرى الدقة بالنسبة لكلمات الرسول ﷺ فمن باب أولى أن يكون موقفه من القرآن الكريم، ولذلك فعنده خمسمائة كلمة ليست عند المسلمين اليوم.

وظهور الكاتب كمدافع فى المرة الأولى يساعده فى الوصول إلى هدفه، فهو أولاً يحاول أن يبعد عن نفسه تهمة الكفر والردة إذا ظهر مشككاً فى كتاب الله تعالى غير مؤمن به فألصق التهمة بالصحابى الجليل، تهمة التشكيك، فإذا أخذ أى مسلم بروايات الكاتب فليس عليه من حرج أن يكون كالصحابى الجليل ابن مسعود الذى يعرف من قوله «كنا لا نتجاوز عشر آيات حتى نعلم ما بهن، ونعمل بهن، فتعلمنا العلم والعمل جميعاً».

وإذا قال أحد: القرآن محرف أو سقط منه ما سقط فعلى مسلمى العصر أن يقبلوا قوله، فهو منسوب لصحابى يجلونه، وليس لهم أن يكفروا القائل، أو أن يحكموا بردته، وإلا كان حكماً بكفر وردة الصحابى الجليل.

٢- ما ذكره فى الصفحة الثالثة والثمانين يكشف عن خبيئة نفسه تجاه النصوص: فالنصوص تكبل فكر التابعين، لذلك أحسن أولئك المفكرون صنعاً بإحراق الكتابات أو

دفنها حتى يتيحوا لكل جيل فى كل قطر أن يخرج بفكر يناسب عصره وبيئته.

وإذا كان لا يستطيع أن يصرح بوجوب إحراق أو دفن القرآن الكريم حتى لا نتكبل بالنص، ونشرع لأنفسنا ما يناسب عصرنا وبيئتنا، إذا كان لا يستطيع هذا (المسلم) أن يصرح بهذا، فإنه يقوله بطريقته الملتوية الخبيثة: وقد يقال إن نبى الإسلام أيضاً لم يأمر بجمع القرآن.. إلخ، فهذا موقف المفكرين، ومثله موقف الرسول ﷺ، فالاعتصام بالكتاب العزيز، فضلاً عن السنة المطهرة، السبب فى أننا لم نستطع أن نختار ما يناسب جيلنا وبيئتنا، حيث كبلتنا النصوص.

ومن قبل ذكر أن القرآن الكريم جاء بشريعة ناقصة غير عامة، فلم تستطع أن تسير المجتمع خارج مكة والمدينة، وهنا يقول قولته، وبعد هذا يصرح بوجوب ترك أحكام شرعية نص عليها القرآن الكريم، وهكذا يحاول أن يصل إلى الهدف ولكن كما جاء فى ص ١٤٣ «هذه المواقف تبدو عند تسطيرها للنشر وقد تقنعت بألف قناع، وإذا هذه الآراء وقد أقدمت على إيصالها إلى جمهور المؤمنين تظهر مقمطة فى قماط المومياء، تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، وكأنما هى تسعى فى آن واحد إلى أن تكشف عن نفسها وتستتر، وتسفر عن وجهها وتحتجب».

ثم يحاول أن يهدم إيمان المسلمين بأن الإسلام الذى جاء بخير كتاب أنزل صالح لكل زمان ومكان، فيقول «غير أن الافتراض الأساسى فى الدين- أى دين- هو أن تعاليمه الواردة فى النص المقدس صالحة للكافة فى كل زمان ومكان» ومعلوم أن هذا الافتراض غير صحيح إلا فى الإسلام، فكل نبى جاء إلى قومه خاصة وجاء خاتم النبيين إلى الناس عامة، والكاتب يسوى بين الإسلام وغيره، ويجعل الصلاحية مجرد افتراض فى جميع الديانات.

٣- فى الصفحات الثلاث الأخيرة بعد أن مهد بأباطيله السابقة، يصل إلى [illegible] يرمى إليه وهو ترك العمل بكتاب الله تعالى، ولكن لا يريد أن يعلن أنه خرج عن الإسلام كلية. وإنما هو مصلح دينى ثائر، ولذلك يظل حريصاً على اللجوء إلى الخداع والأساليب الملتوية الخبيثة، فهو عندما يأتى إلى حد السرقة، وأمر الله تعالى القطعى الثبوت القطعى الدلالة، فلا مجال فيه لاجتهاد مجتهد ولا تأويل متأول، نراه يتحدث عن البدوى والملكية المنقولة دون العقارية ويترك مجتمع مكة والمدينة الذى تحدث عنه من قبل. وكأن الإسلام جاء بهذا الحكم للسرقات التى هى فى مصاف القتل فى المجتمع البدوى، وأما غيره فحكم الله لا يصلح ولا يتناسب. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ولو أن الكاتب لم ينسب نفسه للإسلام لنبهناه إلى منهج القرآن الكريم حيث ينص على مبادئ عامة كلية لا جزئية فيما يتغير تبعاً للزمان والمكان كالمبادئ التى تتصل بالحكم، ويفصل فيما هو ثابت كأحكام الميراث وبعض ما يتصل بالزواج والفرقة بين الزوجين، والحدود والقصاص وغير ذلك مما يعرفه المسلمون.

فالسارق هو السارق فى أى زمان وأى مكان، وقطع الرسول ﷺ فى مجن لا تصل قيمته إلى دينار واحد، وليس المجن فى ذاته أمراً جللاً ولكن ذات السرقة هى الأمر الجلل. والمرأة المخزومية التى سرقت لم تسرق مثل ما تحدث عنه وأراد أن يبرر به إبطال حكم الله تعالى. ومما يؤكد عموم الحكم المعلوم قول الرسول الله «وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها» ثم أمر بقطع يد المخزومية. وتنفيذ حكم الله تعالى يعنى صلاح الناس ودرء المفاسد، فهو الخالق سبحانه وتعالى ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾ ولو أن حكم السرقة كان لمجتمع محدود فى زمن محدود لما جاء بهذا العموم والتأكيد، فالله عز وجل الذى أرسل خاتم رسله كافة للناس بشيراً ونذيراً كان يعلم مدى انتشار الإسلام إلى يوم القيامة، والبيئات التى سيدخلها هذا الدين.

ولو أن الكاتب لم ينسب نفسه للإسلام لبينا له الفرق بين الحد والتعزير، وكيف أن الحدود وضعت لهذا العدد القليل من الجرائم للحفاظ على الضرورات التى كفلها الإسلام ولا تقوم حياة ولا تصلح بغيرها، أما ما عدا هذه الجرائم فقد شرع الإسلام لها العقوبة التعزيرية، وهذه العقوبة التى شرعها القرآن الكريم وبينتها السنة النبوية المطهرة، وطبقها سلفنا الصالح، ومن تبعهم بإحسان، هذه العقوبة التعزيرية التى يمكن أن تختلف تبعاً لاختلاف الأحوال والزمان والمكان.

وقول الكاتب «فقد يجد المجتمع عقوبة لجريمة السرقة غير العقوبة فى المجتمع البدوى» يبين أن الحكم ليس لله عز وجل، فليس هو المشرع وحده، وإنما المجتمع هو الذى يصنع الأحكام لنفسه، وأن هذا الحكم للمجتمع البدوى فقط، وليس حكماً إلهياً لكل الناس فى كل زمان ومكان. ومع أن هذا كفر صريح، حاول الكاتب أن يوهم المسلمين بأن هذا هو الإسلام، فأضاف «دون أن يكون اختياره للعقوبة الثانية خروجاً عن الإسلام وروحه، وبالعكس فإن الالتزام بروح الإسلام يقتضى منا اختيار هذه العقوبة الثانية».

وإذا كان الكاتب يعتبر نفسه من المسلمين فإنا نسأله: ما ضوابط الإسلام؟ وعلى أى أساس تختار العقوبة الثانية؟ ومن الذى يختارها؟

ولماذا جعل الله عز وجل لعقوبة السرقة حداً ولم يجعلها من العقوبات التعزيرية مثل معظم العقوبات؟

وإذا قال ربنا عز وجل: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله﴾ وقال أحد: لا، لا نقطع، فهل يكون مؤمناً بالله خاضعاً لحكمه؟ ولو جاز هذا فى السرقة، أفليس من الجائز أن يقال فى أى حكم آخر؟ وإذا كانت أحكام الله لا تنفذ فما الفرق بيننا وبين الكفار والمشركين الذين لا يتلقون حكماً من الله تعالى وإنما يضعون الأحكام لأنفسهم؟

٤- فى حديثه عن الحجاب يؤكد ما أراده آنفاً، وهو ترك العمل بكتاب الله المجيد، فيذكر سبب نزول الآية التاسعة والخمسين من سورة الأحزاب، وكأنى به لا يدرى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، سواء أجهل هذا أم تجاهله فقد أراد إبطال العمل بكتاب الله العزيز: فجعل حكم السرقة لا يتعدى المجتمع البدوى فى زمن قصير محدود، والحجاب لا يتعدى مجتمع المدينة فى زمن محدود أيضاً، فالافتراض الذى ذكره من قبل ليضل به، وهو افتراض الصلاحية لكل زمان ومكان، يأتى هنا ليؤكد بطلان هذا الافتراض.

والآية الكريمة التى ذكرها تتحدث عن التغطية بالجلباب، وهو الرداء فوق الخمار، وفسرها ابن عباس- رضى الله عنهما- بقوله: أمر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن فى حاجة أن يغطين وجوههن من فوق رءوسهن بالجلابيب، ويبدين عيناً واحدة.

ولم يشر الكاتب إلى الآية الكريمة التى ذكرت الخمار ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾، وأظنه قرأ تفسيرها وعرف ما فعلته الصحابيات- رضى الله تعالى عنهن- من الاستجابة الفورية لأمر الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا﴾. والصحابيات- رضى الله تعالى عنه، خير جيل عرفته البشرية، وضعن الخمر على رءوسهن ونحورهن عندما نزل الأمر الإلهى، وغطين الوجوه من فوق رءوسهن بالجلابيب. ونهانا الرسول ﷺ عن لبس النقاب والقفازين أثناء الإحرام، فكن يلبسن هذا وهن غير محرمات، فإذا أحرمن خلعن النقاب والقفازين. وروى أبو داود تحت باب فى المحرمة تغطى وجهها عن أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها قالت:

«كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا جاوزنا كشفناه».

والأمر بالحجاب واضح وصريح، وطبقته الصحابيات فور نزوله، وأجمعت عليه أمة

الإسلام خلال أربعة عشر قرناً من الزمان، ووقع الخلاف فقط فى الجزء المعفو عنه ﴿ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها﴾ ولكن الخلاف لا يتعدى الوجه والكفين فى هذا الاستثناء.

ومع هذا أراد الكاتب أن يشكك فى هذا الأمر المستقر نصاً وإجماعاً فقال فى حاشية ص١٣١ «وقد اختلف المفسرون حول آيات الحجاب وما إذا كانت تخاطب نساء النبى وحده، أم تلزم المسلمات طرا» ولا أدرى من أين اختلق هذا الاختلاق؟ وهل عمى عن قراءة الآية الكريمة التى ذكرها هو نفسه عند الحديث هنا عن الحجاب وفيها ﴿يا أيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين﴾ نعم ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور﴾. ثم يضيف فرية أخرى حيث يقول فى حاشيته «وعلى أى الأحوال فقد كانت كل من سكينة بنت الحسين بن على وعائشة بنت طلحة بين عبيد الله من السافرات»، هكذا يقول هذا المفترى، ولو كان مسلماً حقاً وقرأ خبراً ساقطاً مثل هذا لكان عليه أن يرد هذا الإفك لكنه يأتى به كشىء مؤكد لينتقل منه إلى إفك جديد، فيهاجم المفسرين الأولين، ويذكر أنهم هم الذين فرضوا على كل نساء المسلمين ما فرضه القرآن على نساء النبى وبناته، ومرة أخرى أعمى هذا المفترى الكذاب عن قراءة ﴿ونساء المؤمنين﴾ بعد قوله تعالى ﴿قل لأزواجك وبناتك﴾؟!

وإذا كان هذا (المسلم) حزيناً لأن المرأة المسلمة التزمت بحجاب فرضه عليها- بحسب إفكه- المفسرون، وليس الوحى المنزل، فما الذى يريده حتى يذهب حزنه؟

نرى الإجابة على هذا السؤال فى بداية حديثه عن الموضوع الذى ذكر فيه الحجاب، وهو تحت عنوان «فرض نجاحنا فى إقامة مجتمعنا على أسس إسلامية».

قال فى ص ١٢٤: «كان تطوير الحضارة الأوروبية، بصفة عامة تطوراً متصلاً متجانساً.

ثم قال فى ص ١٢٦: «لقد جاء تحرير المرأة فى الغرب- حريتها الجنسية (أى والله هكذا قال: الجنسية!) وحقوقها السياسية واستقلالها الاقتصادى- ثمرة لقرون طويلة من التطور والكفاح، وجاء فى مجتمعاتنا الإسلامية لا نتيجة لفكر أصيل عميق الجذور... إلخ.

ثم يضرب مثلاً لحرية المرأة العربية التى وصلت إليها دون تطور متصل متجانس ودون فكر أصيل عميق الجذور، ولذلك فهى حرية بعيدة عن روح الحضارة الغربية، يضرب هذا المثل بالفتاة العربية المرتدية البكينى على شاطئ البحر!! هكذا تتضح إجابة السؤال. والمسلمون يعرفون أن المرأة فى الإسلام شرع لها ربها كل ما يناسبها من الحقوق، فأخذت من الاستقلال الاقتصادى ما لم تصل إليه المرأة فى الغرب، وأخذت من الحقوق السياسية

ما يتناسب معها ولا يخرجها عن طبيعتها، غير أنها لم تأخذ- لا هى ولا الرجل- الحرية الجنسية التى أخذها سادة الكاتب الغربيون بل أربابه.

والإسلام أوصل عقوبة الزنى إلى حد الرجم، ولما ترك الناس شرع الله عز وجل ووضعوا لأنفسهم القوانين، لم يروا الزنى جريمة فى ذاته، فالمتزوجة مثلاً إذا زنت فإنها لا تعاقب بأية عقوبة فضلاً عن الرجم ما دام الزوج رضى بمعاشرتها، أما إذا لم يرض ورغب فى عقوبتها، فأقصى حكم هو أن تحبس سنتين، وغير المتزوجة إذا زنت فهى لم تعتد على حقوق أحد، ولم ترتكب جريمة، وإنما لها حريتها الجنسية!!

هكذا اختار الناس ما يناسب عصرهم، ولا يمكن أن يكون هذا باسم الإسلام إلا إذا أحرقت النصوص ودفنت حتى لا تكبل مثل هذا (المفكر الإسلامى والمصلح الدينى!!) فيعيدها جاهلية باسم روح الإسلام، بل كان أهل الجاهلية أقل فجوراً وفسقاً من سادته الغربيين، وما زلنا نذكر القول المشهور: أو تزنى الحرة؟!

وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: **«تركت فيكم ما إن تمسكتم به فلن تضلوا أبداً، كتاب الله وسنة نبيه»**.

ليس عجيباً أن نجد من ينادى بالحرية الجنسية، فقد وجدنا من ينادى بحرية الشذوذ الجنسى، ولكن العجيب الغريب أن نجد من يجعل هذا من الأسس الإسلامية التى يريد أن يقوم عليها مجتمعنا الحديث، والأشد غرابة ونكراً أن ينسب القائل نفسه أو أن ينسبه أحد إلى الإسلام، فما بالك إذا قيل بأنه مفكر إسلامى؟! إلا إذا كان المعانى اضطربت، فأريد باللقب أنه مفكر فى هدم الإسلام ومحاربته، وإفساد المجتمع المسلم.

٥- معلوم أن النسخ لا يكون إلا بأمر الله عز وجل، ولا نسخ بعد انقطاع الوحى.

والكاتب بعد حديثه عن حرق النصوص أو دفنها يأتى إلى نسخها، والنتيجة واحدة، وهى ترك العمل بكتاب الله العزيز ما دام النسخ ليس من حق الله وحده. ويحاول أن يزين هذا الضلال، ضلال ترك العمل بكتاب الله العزيز بقوله: «إن تسليمنا بأن روح الإسلام هى التى ينبغى أن تكون الهادى للسلوك لن يدع مجالاً لاتهام الإسلام بمنافاة مقتضيات العصر والتطورات التاريخية التى حدثت بعد القرن السابع الميلادى.

ومعنى هذا أن نصوص القرآن لا تصلح بعد ذلك القرن فقد فقدت صلاحيتها منذ ثلاثة عشر قرناً، وعلينا أن نحل مكانها ما أسماه بروح الإسلام، وحينئذ يكون حكماً

إسلامياً شرعياً استبدال عقوبة الحبس بعقوبة قطع يد السارق التى نصت عليها أحكام الشريعة.

لا يخفى علينا ما كتبه بعض أعلام المسلمين عن صلاحية الإسلام للتطبيق فى كل زمان ومكان، وعن الحدود وأثر تطبيقها فى المجتمع، وعن حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، ورد الشبهات التى أثارها أعداء الإسلام، ولكن هذا الكاتب لا يسلك مسلك المسلمين، بل يردد أقوال أعداء الإسلام وخصومه بل أكثر مما قاله الأعداء! وانظر إلى إشارته إلى الرق، وإلى إشارته الأخيرة من أن الإسلام الذى استمدت أحكامه من النصوص، إنما هو للمتاحف والسياح لا لمواجهة احتياجات العصر، مما جعل الكثير من المسلمين المثقفين يتخلون عن الإسلام بأسره.

فهو لا يريد الإسلام الذى ارتضاه الله لنا دينا، وإنما يريد إسلاماً عصرياً، يبيح مثلاً الحرية الجنسية لا الاستعفاف، والبكينى لا الحجاب، والرد عليه يطول جداً، وهو مسطور فى كتب كثيرة، ولكن الذى أريده هنا أن أبين موقفه من القرآن الكريم.

وبعد هذا البيان لنا أن نتساءل: أمسلم هو؟ أم أنه حزين لأن الله عز وجل قد حفظ القرآن وحفظ دينه؟ ولنا أيضاً أن نتساءل: لمصلحة من النفخ فيمن يحاول أن يهدم الإسلام؟ وكيف بمجلات تصدر فى بلاد الإسلام تفسح صدورها وصفحاتها لمثله وتلقبه بالمفكر الإسلامى؟!

ثالثاً: موقفه من السنة المطهرة

أوامر الله تبارك وتعالى جاءتنا فى كتابه الكريم، وعلى لسان رسوله الأمين، والسنة وحى، وهى كالقرآن فى وجوب الأتباع. وذكرت ما بين هذا من قبل.

المستشرقون من اليهود والصليبيين والملاحدة، والحاقدون على الإسلام والمسلمين، حاولوا أن يدكوا صرح الإسلام بالطعن فى الوحى من الكتاب والسنة، وأهداف هؤلاء واضحة معلومة فلا عجب من مسلكهم، ولكن إن تعجب فعجب أن تجد ممن ينتسبون إلى الإسلام من مدهم بمعاول الهدم، ومن أصبح لهم تابعاً وبوقا يردد أقوالهم على أنها العلم الصحيح لا البهتان العظيم.

فذلك على بن إبراهيم القمى، المتوفى سنة ٣٠٧هـ، وهو من الفرق الإسلامية، له كتاب فى التفسير، بينت ما به من ضلال وزيغ فى الباب السابق، وعندما طعن المستشرقون فى كتاب الله العزيز اعتمدوا على تفسير القمى كما صرح بهذا المستشرق اليهودى جول

تسيهر. وهذا كاتبنا يردد أقوال سادته، ولكن لأن الأمر يتعلق بكتاب الله المجيد لجأ إلى طريقته التى أشرت إليها آنفاً.

وأحمد أمين لم يأخذ بأقوال المستشرقين فى القرآن الكريم، ولكن أخذ شيئًا من أقوالهم فى السنة المطهرة ونسبه لنفسه كما صرح فى نصيحته للدكتور على حسن عبد القادر.

أما شجرته الخبيثة، ابنه حسين، فقد كان أسوأ من المستشرقين وأشد خطراً. ولم يتورع أن يأخذ عنهم أى شىء قالوه فى السنة، بل أضاف من الأكاذيب والمفتريات ما لا يليق بذى بقية من دين، أو مسكة من عقل.

وقد رأينا فريته بأن الشريعة الإسلامية قاصرة، والرسول غير معصوم وهذا القول بداية حديثه عن السنة، ولو صح فلا سنة إذن عند المسلمين!

ولا حاجة لكتبها، ولا وزن للصحيحين ولا لكتب السنن الأربعة ولا لغيرها، فالحديث إذا ثبت ثبوت التواتر، وقطعنا بأنه قول الرسول الكريم، فما قيمة هذا الحديث إذا كان لرجل غير معصوم؟

وإذا كان الكفار لا يرونه معصوماً لأنهم لا يرونه رسولاً، فكيف ينطق بهذا الكفر من ينسب نفسه أو ينسب أحد إلى الإسلام؟

والله عز وجل تعهد بحفظ كتابه المجيد نصاً وبياناً، وكان من تمام حفظ الكتاب حفظ السنة، ولهذا هيأ الله تبارك وتعالى من يحفظ سنة رسوله المصطفى، فلم تعرف البشرية فى تاريخها علماً نقل من جيل إلى جيل بالدقة التى نقلت بها السنة المطهرة. قال الإمام مسلم فى كتاب التمييز (ص١٧١) وهو كتابه فى العلل:

«وعلم، رحمك الله، أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هى لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين دون غيرهم. إذ الأصل الذى يعتمدون لأديانهم السنن والآثار المنقولة، من عصر إلى عصر من لدن النبى ﷺ إلى عصرنا هذا. فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم فى المذهب، إلى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، من نقال الأخبار وحمال الآثار.

وأهل الحديث هم الذين يعرفون ويميزونهم حتى ينزلوهم منزلهم فى التعديل والتجريح. وإنما اقتصصنا هذا الكلام، لكى ننبه من جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم والتنبه، على تثبيت الرجال وتضعيفهم، فيعرف ما الشواهد عندهم، والدلائل التى بها

ثبتوا الناقل للخبر من نقله، أو سقطوا من أسقطوا منهم، والكلام فى تفسير ذلك يكثر» ا. هـ.

بمثل هذا نقل إلينا الكثير من حديث رسول الله ﷺ. وأصحاب كتب الحديث منهم لم لم يتلزم بالوقوف عند الصحيح، وإنما نقل الصحيح وغير الصحيح، وفى بعض الكتب نجد أحاديث موضوعة، ولكن الجهابذة من الأئمة الأعلام وضعوا من الشروط وألفوا من الكتب ما يجعل علماء أى عصر يستطيعون معرفة درجة كل حديث، وأى مسلم يستطيع أن يدرك هذه الحقائق متى عرف كيف دونت السنة من قبل عصر التدوين إلى ما بعده، وبالإطلاع على ما كتب فى علوم الحديث، والجرح والتعديل. والذين أثاروا الشبهة حول السنة تصدى لهم من بين زيفها وبطلانها، ورأينا كلام الإمام الشافعى الممتع المقنع الذى هدى الله تعالى به من حاوره بعد الضلال.

وفى عصرنا بين كثير من العلماء أباطيل المستشرقين، أما الكاتب فنراه يأخذ بهذه الأباطيل، ويأخذ أيضاً بنصيحة أبيه، فيسطو على أقوالهم وينسبها لنفسه. بل سطا على أبيه (!!) فيما أخذه عنه عن المستشرقين، فلم يرده لأبيه ولا للمستشرقين.

وأقوال المستشرقين التى أشرت إليها من قبل يرددها حيث يقول: «وقد شرع الجيل التالى للصحابة، جيل التابعين، يجمع روايات أقوال النبى وأفعاله. مما كان شائعاً فى عصره، واتخذ من هذه السنة مصدراً ثانياً للشريعة» ويقول بعد هذا:

«ثم بذلت المحاولات بعد ذلك من أجل رفع أحكام السنة إلى مصاف الأحكام القرآنية فيما يتصل بالتشريع، وقيل إن النبى إنما استنها بأمر من الله تعالى، وأنها نزلت عليه كما أنزلت آيات الذكر»– ثم يقول:

«أدرك الفقهاء أنه ما من فرصة أمام الرأى لأن يصادف القبول لدى جمهور المؤمنين ما لم يستند إلى سنة متواترة، أو يزعم أن له أصلاً فى الحديث، ومن ثم فقد لجأ الفقهاء والعلماء إلى تأييد كل رأى يرونه صالحاً ومرغوباً فيه بحديث يرفعونها إلى النبى».

هكذا ردد الكاتب أباطيلهم فرحاً بنسبتها لنفسه، منفذا بحمق وجهل وصية أبيه، وهذا المسلم أما عرف موقف الصحابة الكرام من السنة المطهرة، وكيف أن أبا بكر الصديق توقف فى أحكام حتى وجدها فى السنة كمسألة الجدة.

والفاروق عدل من أحكام عندما بلغته السنة؟ وغير الشيخين من الصحابة رضي الله عنهم ورضوا عنه، الذين اعتصموا بالكتاب والسنة معاً، فلا إسلام بدونهما، ولا حكم إلا لهما،

فكيف إذن يقول مسلم بأن السنة ليست مصدراً من مصادر التشريع وإنما لجأ إلى هذا التابعون والفقهاء والعلماء هم الذين كذبوا على الله ورسوله فاختلقوا السنة؟!

كيف يقول هذا مسلم؟ ولكن لا غرابة بعد أن عرفنا رأيه فى القرآن الكريم نفسه.

ولوضع الأحاديث واستباحة الكذب على رسول الله ﷺ أسباب كثيرة تحدث عنها العلماء. وكان من نتائج هذا ما رأيناه من جهود الأئمة الأعلام لحفظ السنة المطهرة، وتنقيتها من هذا الزيف.. ومنذ وقت مبكر بدأ النظر فى الإسناد، فكما قال ابن سيرين: ما كانوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم.

أى أن الإسناد بدأوا ينظرون فيه فى عهد الخليفة الثالث ذى النورين رضي الله عنه عندما وقعت الفتنة، فإذا كان الراوى من ذوى الأهواء أو المجروحين لم يؤخذ عنه الحديث. وقال ابن سيرين أيضاً: لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

فليس الأمر كما قال المستشرقون وأبواقهم من أن السنة وضعت فى القرن الثانى، فالواقع العملى وكتب السنة، تشهد بكذبهم، ومن فضل الله سبحانه وتعالى على المسلمين أن وفق هؤلاء الأئمة، فكشفوا الوضاعين، وبينوا علامات الوضع فى السند، وعلاماته فى المتن، وذكروا لنا كثيراً من هذه الأحاديث الموضوعة أفردت لها مؤلفات للتحذير منها، ونبه على بعضها فى مؤلفات أخرى جمعت بين الموضوع وغيره.

والكاتب لا يسلك المنهج العلمى فى كلامه عن أسباب الوضع، وإنما يأخذ شيئًا قليلاً من الأسباب الحقيقية ويخلطه بكلام المستشرقين، فيطعن فى أئمة أثبات أعلام، بل فى صحابة كرام بررة، ويبدو مضطرباً كاللص وهو يأخذ من هنا وهناك، فيضرب أمثلة للوضع بأحاديث موضوعة وأخرى صحيحة، قد تصل إلى أعلى مراتب الصحيح، بعضها وصل إلى مرتبة التواتر، وفى موضع يطعن فى الإسناد ويقول: كان الاهتمام بالمتن، وفى موضوع آخر يطعن فى المتن، ويقول: كان الاهتمام بالإسناد دون المتن. ويتحدث عن تزييف الأسانيد الصحيحة، وأن أى أحد يستطيع أن يقوم بهذا، وهو كلام يدل على جهل تام بعلم الإسناد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

والرد على ما بثه الكاتب من سموم وأكاذيب ومفتريات، يحتاج إلى سفر ضخم، ولكن بحسبنا أن نكشف حقيقته، ونبين موقفه من السنة الشريفة عند الله وعند المؤمنين، كما بينا موقفه المخزى من كتاب الله المجيد.

ويمكن أن يذكر هنا أقوال علماء الإسلام فى السنة المطهرة، وأقوال المعاصرين منهم فى الرد على المستشرقين الذين سرق الكاتب أكاذيبهم وشبههم، وواضح أن هذا يطول جداً، ولذلك نكتفى بذكر بعض الأمثلة، ونكتفى أيضاً بأخذ هذه الأمثلة من كتاب السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للشيخ الدكتور مصطفى السباعى رحمه الله، فقد أبطل باطل المستشرقين وأحمد أمين أبى الكاتب وناصحه الأمين.

بدأ الدكتور السباعى حديثه عن السنة مع المستشرقين بعرض تاريخى لأغراض المستشرقين، وبين مدى خطر هؤلاء وأثرهم السيئ على من خدع بهم من المثقفين المسلمين.

ثم قال رحمه الله:

ننتقل من هذه المقدمة الضرورية إلى بيان موقف المستشرقين من السنة وشبههم التى أثاروها حولها، والتى تأثر بها كثير من الكتاب المسلمين كما رأيت، ولعل أشد المستشرقين خطراً وأوسعهم باعاً، وأكثرهم خبثاً وإفساداً فى هذا الميدان، هو المستشرق اليهودى المجرى «جولد تسيهر».

وذكر خلاصة قوله فى السنة وتشكيكه بها، ثم أخذ يفصل الجواب لهذه الخلاصة، دون تتبع لكل فقرة من الفقرات. فإن كتابه كما قال- يضيق عن الرد التفصيلى، وللعلم فإن الكتاب اقترب من خمسمائة صفحة.

هل كان الحديث نتيجة لتطور المسلمين؟

قال الدكتور السباعى رحمه الله تحت عنوان: هل كان الحديث نتيجة لتطور المسلمين: «يقول جولد تسيهر: إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الدينى والسياسى والاجتماعى للإسلام فى القرنين الأول والثانى! ولا ندرى كيف يجرؤ على مثل هذه الدعوى، مع أن النقول الثابتة تكذبه» وأخذ يثبت كذب هذا المفترى الحاقد.

أما ابن أحمد أمين فقد أخذ الفرية وصاغها بأسلوبه كأنه صاحبها.

الأمويون وعلماء المدينة

وانتقل الدكتور بعد هذا للرد على افتراءات اليهودى الحاقد حول دور الأمويين وعلماء المدينة فى وضع الأحاديث، وأن العلماء الأتقياء استجازوا الكذب دفاعاً عن الدين.

والمفتريات الذى ذكرها الدكتور السباعى وبين بطلانها وتهافتها أخذها (المفكر الإسلامى) كأنها من بنات أفكاره.

الإمام الزهرى

قبل أن يتحدث الدكتور السباعى عن الإمام الزهرى ومكانته فى التاريخ، ليدفع الباطل قال رحمه الله:-

وهنا نجد من حقنا وواجبنا أن نزيح الستار عن مؤامرة هذا اليهودى المتسرق على أكبر إمام من أئمة السنة فى عصره، بل على أول من دون السنة من التابعين، لنرى ما فيها من لؤم وخبث ودس وتحريف، وإنها لخطة مبيتة من هذا المستشرق أن يهاجم أركان السنة واحداً بعد الآخر، فلقد هاجم أكبر صحابى روى الحديث عن رسول الله ﷺ وهو أبو هريرة رضي الله عنه.

وسترى كيف ناقشنا هذه الاتهامات التى أوردها الأستاذ أحمد أمين فى فجر الإسلام وتابع فيها المستشرق احتساباً لغير وجه الله تعالى، حتى إذا فرغ من تهديم أبى هريرة على زعمه جاء هنا لهدم ركن السنة فى عصر التابعين، حتى إذا تم له انهارت السنة بعد أن وجه إلها المعاول من ناحيتين، ناحية رواتها وأئمتها، وناحية الشك بها جملة، كما ترى صنيعه هنا، ولكن الله غالب على أمره، ولابد للحق من هزيمة الباطل مهما أوى الباطل إلى ظل ظليل، وركن متين» (ص٢٠٦).

والمؤامرة التى دبرها المستشرق وتابعه أحمد أمين فى جزء منها، أعادها كاملة غير منقوصة (المصلح الدينى!) ابن أحمد أمين «والله يعلم المصلح من المفسد».

حديث لا تشد الرحال

المثل الذى أراد الكاتب أن يصل به إلى هدفه السيئ فى الطعن فى الإمام الزهرى، العلم الثبت الحجة العدل الضابط الذى لم يطعن فيه أحد قبل اليهودى المستشرق، وهو حديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...» وقال:

حين أراد الخليفة عبد الملك بن مروان بن الحكم صد الناس عن الحج إلى مكة خشية أن يجبر عدوه عبد الله بن الزبير الحجاج الوافدين من الشام على مبايعته خليفة للمسلمين، أسند إلى الزهرى- وهوالفقيه التقى الصالح- مهمة البحث عن حديث (أو اختلاق حديث) يضع الحج إلى بيت المقدس، بمثابة الحج إلى مكة، فكان إذا اشتكى الناس من خطر الحج إلى مكة أجابهم عبد الملك بقوله: هذا ابن شهاب الزهرى يحدثكم أن رسول الله ﷺ قال: لا تشد الرحال.. إلخ.

واختلاق أن الإمام ابن شهاب الزهرى- وحاشاه- اختلق هذا الحديث هو من كلام اليهودى الخبيث المفترى، وذكر الدكتور السباعى هذه الفرية وقال: «فهذا لعمرى عجب من أعاجيب الإفتراء والتحريف والتلاعب بحقائق التاريخ» ثم أخذ يفند هذا الإفتراء بأدلة منها سن الزهرى آنذاك، وأن نصوص التاريخ قاطعة بأنه فى عهد الزبير لم يكن يعرف عبد الملك ولا رآه بعد، وأهم من هذا أن الحديث روته كتب السنة كلها، وهو مروى عن طرق مختلفة غير طريق الزهرى: فقد أخرجه البخارى عن أبى سعيد الخدرى من غير طريق الزهرى، ورواه مسلم من ثلاث طرق إحداها من طريق الزهرى، وثانيتها من طريق جرير عن ابن عمير عن فزعه عن أبى سعيد، وثالثتهما عن طريق ابن وهب عن عبد الحميد بن جعفر ابن عمران بن أبى أنس عن سلمان الأغر عن أبى هريرة، أى أن الإمام الزهرى لم ينفرد برواية الحديث كما زعم المستشرقون.

ومع أن هذه الأدلة وغيرها تثبت سخف هذا الافتراء الذى اختلقه اليهودى، إلا أن هذا المسلم ابن أحمد يذكر الفرية كحقيقة مسلمة دون نسبتها لمفتريها الأول، ودون نظر إلى الأدلة الواضحة البينة، ودون أن يعبأ بعقول المسلمين ومشاعرهم تجاه إمام أجمعت الأمة على إمامته وعلمه وفضله.

حديث اتخاذ الكلب للزرع

روى ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: من اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية انتقص من أجره كل يوم قيراطان، فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة رضي الله عنه- يزيد فى الرواية (أو كلب زرع) فقال ابن عمر: «إن لأبى هريرة زرعاً». اعتبر جولد قول ابن عمر نقداً لأبى هريرة، وقال أحمد أمين: «وهذا نقد من ابن عمر لطيف فى الباعث النفسى».

وذكر الدكتور السباعى حديث أبى هريرة الذى ذكر فيه اتخاذ الكلب للزرع، وأشار إلى الكتب التى أخرجته كالصحيحين وغيرها، ثم قال:

قد تعرض الشراح لزيادة أبى هريرة ومن وافقه فيها، وبينوا مراد ابن عمر من مقالته تلك فى أبى هريرة. قال الحافظ ابن حجر فى «فتح البارى» بعد أن بين أن مراد ابن عمر تثبيت رواية أبى هريرة: «وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن زهير وعبد الله بن مغفل، وهو عند مسلم».

وقال النووى عند قول ابن عمر، إن لأبى هريرة زرعاً: «ليس هذا توهينا لرواية أبى هريرة ولا شكا فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه،

والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه عن غيره ويتعرف من أحكامه ما لا يعرف غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة وهي اتخاذ للزرع من رواية ابن مغفل ومن رواية سفيان بن زهير. وذكرها أيضاً من رواية ابن الحكم واسمه عبد الرحمن بن أبى نعيم البجلى عن ابن عمر. فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبى هريرة وتحققها من النبى ﷺ رواها عنه بعد ذلك، وزادها فى حديثه الذى كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر فى وقت أنه سمعها من النبى ﷺ فرواها، ونسيها فى وقت. لتركها. والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة فى روايتها عن النبى ﷺ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة».

وقال الدكتور السباعى بعد بيان الإمام النووى:

هذا هو الوضع الصحيح للمسألة، ومنه تعلم أنه ليس فيها تكذيب ابن عمر لأبى هريرة فى تلك الزيادة، وبيان الباعث النفسى على اختلاقها ونسبتها إلى النبى ﷺ، وكيف يتصور هذا من ابن عمر وهو الذى اعترف بأن أبا هريرة كان أحفظهم لحديث رسول الله ﷺ؟ وسيأتى معنا مزيد بيان لمكان أبى هريرة فى نفس ابن عمر ونفوس الصحابة جميعاً. أم كيف يذكر الأئمة قول ابن عمر ويخرجونه فى صحاحهم لو كان تكذيباً منه لأبى هريرة؟ أم كيف يعمل الفقهاء برواية أبى هريرة ويبنون عليها أحكامهم لو كان مراد ابن عمر تكذيبها وإنكارها؟.

الواقع أنه ليس فى الأمر شيء من هذا، ولكن أمانة صاحب «فجر الإسلام» أبت عليه إلا أن يرى فيما صنع ابن عمر نقداً لطيفاً.. لأبى هريرة.. وبياناً للباعث له على هذه الزيادة، وتأبى عليه أمانته العلمية أيضاً إلا أن يرشدنا إلى موضوع هذا النقد من كتب الحديث، فيقول فى ذيل الصحيفة «انظر النووى على مسلم»، وأنت سمعت كلام النووى فهل سمعت فيه رائحة التكذيب من ابن عمر لأبى هريرة؟ بل ألم تره يرد على ما قد يخطر بالبال رداً قوياً واضحاً؟ ولك أن تتساءل بعد هذا: أهو لم يفهم عبارة النووى؟ أم فهمها ولكنه آثر رأى المستشرق اليهودى جولد تسيهر؟ (ص٢٨٧- ٢٨٩).

وابن أحمد أمين الذى ترعرع فى هذه البيئة، جاء بعد كل هذا ليقول:

روى البخارى حديثاً بأمر النبى فيه بقتل كل الكلاب إلا كلاب الصيد، فلما قيل لعبد الله بن عمر: إن أبا هريرة يضيف إلى الحديث عبارة «أو الزرع» رد ساخراً بأن أبا هريرة إنما أضافها بعد أن أصبح صاحب مزرعة!

كذب الصالحين وتدليس المحدثين

ذكر الدكتور السباعى هنا كلاماً للمستشرق اليهودى، ثم فنده، ومما قاله: «أما ما نقله جولد تسيهر من قول وكيع عن زياد بن عبد الله البكائى من أنه كان مع شرفه فى الحديث- كذوباً- فهذه إحدى تحريفات هذا المستشرق الخبيث، فأصل العبارة كما وردت فى التاريخ الكبير للإمام البخارى: وقال ابن عقبة السدوسى عن وكيع: هو (أى زياد بن عبد الله) أشرف من أن يكذب. فأنت ترى أن وكيعاً ينفى عن زياد بن عبد الله الكذب مطلقاً لا فى الحديث فحسب، وأنه أشرف من أن يكذب، فحرفها هذا المستشرق اليهودى إلى أنه كان مع شرفه فى الحديث كذوباً. وهكذا تكون أمانة هذا المستشرق.

هذا ما قاله الدكتور السباعى رحمه الله، أما حسين أحمد أمين فيقول:

تحدث وكيع عن زياد بن عبد الله قائلاً: «إنه كان يكذب فى الحديث مع شرفه». وحسين لم ينسب هذا لليهودى حتى يمكن أن يقال مثلاً بأنه لم ينتبه لتحريفه وتضليله، ولكنه يذكر هذه كحقيقة يعرفها هو. فما أعظم أمانة اليهودى المستشرق وحسين معاً! وما أنبل هدفهما!!

وذكر الدكتور السباعى ما نقله المستشرق عن يزيد بن هارون «إن أهل الحديث بالكوفة فى عصره ما عدا واحداً كانوا مدلسين».

ثم أخذ الشيخ يبين المراد باصطلاح التدليس عند المحدثين، والمقبول منه والمرفوض، والكلام فى التدليس مفصل فى كتب مصطلح الحديث، والمدلسون معروفون، والكلام عنهم مفصل فى كتب الجرح والتعديل.

وهذا المفكر المسلم كان أسوأ وأقبح من اليهودى اللعين، ويبدو أنه يجهل مفهوم التدليس، فبنى على ما قرأه لسيده المستشرق اليهودى قولاً يهدم- فى زعمه- كل صحيح ثابت ثبوت الجبال فى زعمه.

فقال: «أما الإسناد الذى من شأنه أن يكسب القول وقاراً وينيله التصديق، فكان أمره هيناً وشكلياً محضا، فبوسع أى مختلق أن يدلس حديثاً ويصدره بسلسلة ذهبية من الإسناد، يراعى فيها الاتصال بين المحدث وكاتب الحديث، أو حتى دون أن يراعيه». (ص٥١).

فالكاتب يريد أن يهدم الإسناد الذى فاق به المسلمون البشرية جمعاء فيذكر هذا القول الجاهل. فالسلسلة الذهبية هى ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر، ولا تكون ذهبية

إلا إذا كان من سمع من الإمام مالك عدلاً ضابطاً ثقة، وعادة لا يكون واحداً هو الذى سمع وإنما يكون الإمام أثبته فى الموطأ أو حدث به تلامذته، أو مجموعة من المسلمين. وإذا جاء مختلق- كما يقول الجاهل (المفكر المسلم!!) وقال: حدثنى مالك، فإن الحديث يكون موضوعاً غير مقبول لوجود هذا المختلق، فالحديث يحمل على أقل درجة فى رجال الإسناد. فإذا وجدنا حديثاً متصل الإسناد، وكل رواته فى أعلى مراتب التوثيق والعدالة والضبط ما عدا واحدا؛ وهذا الواحد مختلق، فالحديث يحمل على هذه الدرجة السفلى، فيحكم عليه علماء الحديث بأنه موضوع لا يجوز الاحتجاج به ولا يحل كتابته إلا على سبيل التحذير.

وإذا كان الإسناد غير متصل وخلا من الوضاعين، فالحديث مع هذا لا يكون صحيحاً، فما بالك إذا كان فيه مختلق.

وبعد: فلعل فى هذا ما يكفى لبيان موقف هذا الكاتب من سنة الرسول ﷺ، واشتراكه فى المؤامرة الدنيئة التى حاكها المستشرقون، وأنه قام بدوره بغير هدى ولا علم ولا إسلام.

رابعاً: موقفه من عقائد المسلمين

موقف غير المسلمين من عقائدنا معلوم معروف، سواء أكانوا كفاراً أم يهود أم نصارى، أما أن نتحدث عن موقف كاتب من عقائدنا وهو منسوب لنا فهذا أمر غريب حقاً.

ولكن ماذا نقول والإسلام فى تاريخه الطويل رزئ بمن انتسب إليه وحاول أن يهدمه من الداخل. وكان هؤلاء خطرهم أشد ممن عادى الإسلام صراحة، ومن هنا ندرك قول الحق تبارك وتعالى:

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ (النساء: ١٤٥).

وما سبق يبين موقفه من عقيدة المسلمين فى كتاب ربهم، وسنة نبيهم، والشريعة التامة الكاملة العامة.

ومن العقائد الأساسية فى الإسلام والإيمان بالقضاء والقدر، ولكنه يتحدث عن هذا الإيمان كنزعة لا عقيدة إسلامية، ثم يرد هذه النزعة عند البدوى إلى حياته فى الصحراء وليس إلى إيمانه بالله عز وجل، أما هذه النزعة عند غير البدوى فيفسرها بقوله الفاجر:

«ليس المسئول عن ذلك وحده اتصال الغازى البدوى به، وإنما لابد من إرجاعه كذلك إلى شكل الحكم الاستبدادى الذى ساد كافة الأقطار الإسلامية، والذى خلق للريفى وقاطن المدينة موقفاً شبيهاً بالموقف الذى يتعرض له البدوى فى الصحراء». (ص١٣٦).

فالإيمان بقضاء الله تعالى وقدره لا يراها هذا (المصلح الدينى!!) عقيدة إسلامية مردها دخول الإيمان فى القلوب، وإنما هى أثر من آثار سوء طبيعة البادية، وسوء الحكم فى غيرها.

ومعنى هذا أنه لا يرى الإيمان بقضاء الله ولا قدره متى عاش الإنسان فى بيئة غير بدوية، وفى ظل حكم غير مستبد.

ولعله هنا ينظر إلى سادته الغربيين فيقرهم على عدم إيمانهم بالقضاء والقدر. ولذلك يقول بعد قليل فى صفحة ١٣٩:

«قد يكون بوسع الألمانى أو السويسرى أن يخطط من الآن لإجازة سنوية يقضيها فى جزيرة مايوركا بعد خمس سنوات خلال النصف الثانى من شهر حزيران. أما عن عباد الله فى أقطارنا، «فلا تقولن لشىء إنى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله».

ولا أدرى ممن يسخر وهو يذكر آيات كريمة يرددها عباد الله، وهى قوله تعالى فى سورة الكهف (٢٣: ٢٤): ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾.

وهل الإيمان بالمشيئة الإلهية يمنع التخطيط؟ وهل التخطيط يمنع المشيئة الإلهية؟ ويبقى أن نسأل: أيعتبر مسلماً من يستهزئ بقول الله تعالى، ولا يؤمن بمشيئته ولا بقضائه وقدره؟

خامساً: قوله الكذب بوثنية المسلمين!!

الإسلام دين التوحيد الخالص، تلك حقيقة يعرفها كل مسلم، وكل من يدرس الإسلام دراسة صحيحة.

ولكن كاتبنا المسلم يرى غير هذا!

اقرأ معى قوله فى صفحة ٨٤:

«وقد كان أشق ما فرضته عليهم الأديان السماوية تجريد مفهوم الرب:

فالعبادة فى العالم القديم لم تكن بالتى يمكن تحليلها دون وثن أو صورة، وكانت آلهة الأقدمين دوماً محسوسة مجسدة، صنماً كانت أو كوكباً أو ملكاً أو ظاهرة طبيعية. فكان لابد إذن من مرور قرون طويلة حتى يرسخ هذا المفهوم الجديد للإله فى الأذهان.

غير أن هذا الإحساس ظل قائماً لدى عامة البشر بالفجوة الهائلةالتى باتت تفصل

بينهم وبين إلهـهم، حتى إن صور لهم هذا الإله على أنه أب لهم، أو أقرب إليـهم من حبل الوريد. وكان أن نشأت لديهم حاجة (وثنية) ملحة إلى ملء هذه الفجوة بأية وسيلة، أو اجتيازها بأية حيلة، وهى حاجة نفسية رأى بعض رجال الدين من الحكمة أن يستجيبوا لها بقدر محدود خشية أن تنصرف العامة عن الدين بأسره، أو حرصاً على بقاء سلطانهم، وسرعان ما حلت التماثيل الدينية والأيقونات مكان الوثن، وتقديس الأولياء محل عبادة الآلهة والملوك والأسلاف».

هذا ما قاله بالنص! وفكر فى قوله:

«فكان لابد إذن من مـرور قـرون طويلة حـتى يرسخ هذا المفـهـوم الجـديد للإله فى الأذهان»، ومـا دام الأمر يحتـاج إلى مـرور قرون طويلة فـعلى أقل تقدير يكون الصحـابة رضى الله عنهم وأرضاهم، والتابعون لهم بإحسان، يكون خير الناس هؤلاء وثنيين!

فإذا شهد الله سبحانه وتعالى وهو يخاطب هؤلاء المسلمين ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ .

قال الكاتب: لا، بل كانت عندهم حاجة وثنية ملحة، وهى حاجة نفسية! التخلص منها يحتاج إلى مرور قرون طويلة حتى يؤمنوا بإله واحد أحد فرد صمد لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار.

وطعنه فى سلفنا الصالح لا يعنى أنه يريد أن يبرئ الخلف، وأن الوثنية انتهت بعد هذه القرون الطويلة، وإنما ينتقل من فرية إلى فرية، ليصل إلى ما رسمه لنفسه إرضاء لسادته، أو ما رسمه له سادته من أعداء الإسلام فيتحدث عن الذين دخلوا فى دين الله أفواجاً فى البلاد التى فتحها المسلمون، ويصور الجزيه كما صورها الأعداء، يرى أن الذين دخلوا فى الإسلام دخلوا بمعتقداتهم القديمة، وخدعوا المسلمين الفاتحين، بل أثروا فى الدين نفسه، وأقرهم عدد من الفقهاء على وثنيتهم، وعلى هدم أركان إسلامية.

وهذا الكاتب عنده جرأة عجيبة على الكذب والافتراء على الأموات وعلى الأحياء على السواء، اقرأ مثلاً قوله فى صفحة ٩٨:

«فإذا نحن قلنا بعد كل هذا إن شطراً من العامة فى صعيد مصر يرى أن الطواف سبع مرات بقبر الشيخ القناوى بقنا (وهو طواف يبادر إليه الكثيرون فور وصولهم إلى تلك

المدينة)، فيه غناء عن أداء فريضة الحجة إلى بيت الله الحرام. وإن قلنا إن عدداً من الفقهاء قد أيد هذا الرأى استنكاراً منه لفكرة أن يفقر البعض نفسه بتحميل ما لا يطيق من نفقات الحج إلى مكة، ثم إن نحن افترضنا بعد ذلك أن هذا الشيخ أسطورة، وأن القبر إنما أقيم على اطلال معبد إله من آلهة القدماء المصريين، لوصلنا إذن إلى نتيجة غربية وهى أن العامة قد أحلت محل ركن من أركان الإسلام الخمسة طقساً وثنياً خالصاً يرجع إلى زمن الفراعنة. وبهذا تكون شعوب الأقطار المفتوحة قد أفلحت فى خداع الفاتحين».

هذا كلامه عن أمر لا يزال موجوداً! ونسأل هنا:

أين الكثيرون الذين يطوفون بالقبر سبعاً؟

ومنْ مِنْ المسلمين رأى أن هذا يغنى عن الحج؟

وما أسماء هؤلاء الفقهاء الذّين أيدوا هذا الرأى وأحلوا الطقس الوثنى محل ركن من أركان الإسلام؟ بل ما اسم فيه واحد من هذا العدد؟

أى قارئ يستطيع أن يدرك مدى صفاقة هذا الكاتب فى اختلاقه للأكاذيب ووضعه للإفك، ولكن انظر إلى ما يكشف عن خبيئة نفسه عندما يقول: «استنكاراً منه لفكرة أن يفقر البعض نفسه بتحمل ما لا يطيق من نفقات الحج إلى مكة».

ومعلوم أن الحج فرض على المستطيع فقط: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾.

فكان يكفى أن يبين هذا العدد من الفقهاء حكم الله تعالى، ولكن المفترى يرى أنهم استنكروا فكرة الحج المكلف، فاستبدلوا به الطقس الوثنى. ومن كلام هذا الكاتب يتضح هدفه، فلا إسلام فى أى عصر: فالعرب ظلوا على وثنيتهم بعد دخولهم فى الإسلام، والبلاد التى دخلها الإسلام ظل أهلها على وثنياتهم القديمة وإن خدعوا الفاتحين وتظاهروا باعتناق الإسلام، ويضرب مثلاً لذلك بعامة من المصريين، وعدد من فقهائهم، لا يزالون على وثنيتهم الفرعونية حتى عصرنا الحاضر.

وهكذا يرضى الكاتب سادته وأربابه من دون الله، ويسخط الله ورسوله والمؤمنين.

الفهـــرس

الفصل الخامس